الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الصراع الدولي على النفط الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية.

إعداد الطالبتين
حنان رزايقية
صورية لشهب

إشراف الأستاذة:
د/ وداد غزلاني

<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ ناجي عبد النور	عنـــابة	رئيســا
د/ وداد غزلاني	قالمة	مشرفا ومقررا
د/ نجاح عصام	قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2012–

الإهداء

نهدي هذا العمل

المتواضع إلى

الوالدين الكريمين

اطال الله في عمرهما

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعاننا على إنجاز هذه البحث و بعد،

يشرفنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "وداد غزلاني " على تقبلها مسؤولية الإشراف على هذا البحث وعلى توجيهها وإرشادها لنا، فهي لم تدخر جهدا في ذلك .

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية على المجهودات المبذولة لتكويننا .

ونتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الكرام .

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

قائمة المختصرات:

1- بالغة العربية :

د. م	دون مؤلف
د. ط	دون طبعة
د. ب. ن	دون بلد النشر
د. د. ن	دون دار النشر
د. س. ن	دون سنة النشر
ب/ي	برميل/يوم

2- بالغة الأجنبية :

OPEC:Organisation of Petrleume Expotig Countries

OAPEC : organisation of the Arab-petroleum countries

SPR:Strategic petroleum reserve

NEPFG:Development Group National energy Policy

CNPC :China National Petroleum Corporation

CNOOC :China National Offshore Oil Corporation

SINOPEC : China Petroleum & Chemical Corporation

APPA : African Petroleum Producers Association

BP :BRITISH PETROLEUM

مقدمة

مقدمة:

تميزت البيئة الأمنية العالمية لما بعد الحرب الباردة، ببروز سمات ومفاهيم جديدة والتي من أبرزها أمن النفط الذي أصبح يشكل مصلحة قومية للقوى العظمى والصاعدة، باعتبار النفط يمثل سلعة استراتيجية لاقتصاديات هذه القوى وهذا ما دفعها للبحث عن منابع جديدة لتأمين مصالحها وإمداداتها النفطية وتنويع مصادر النفط لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند حدوث أزمات نفطية. ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإفريقيا بعد أحداث 11سبتمبر 2011.ليصبح النفط الإفريقي كبديل للإمدادات نفط الشرق الأوسط باعتبار المنطقة تشهد اضطرابات وعدم استقرار أمني. الأمر الذي جعل إفريقيا مسرحا لصراع دولي بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وفرنسا لاعتبارات تاريخية وحضارية، من أجل ضمان أمنها النفطي. إذ أخذ هذا الصراع الدولي صورا وأشكالا وأساليب مختلفة ليعكس المصالح المتداخلة والمتشابكة لهذه الدول حتى أصبح كل طرف يسعى للحصول على أكثر نصيب من الثروات النفطية باستخدام مختلف الوسائل والادوات السياسية والاقتصادية والعسكرية وسيتم معالجة في هذه الدراسة وفقا للمعطيات السياسية والاقتصادية واقع وأبعاد الصراع الدولي في إفريقيا والتي أصبحت أحد محاور التنافس الدولي في ضوء تزايد الاهتمام بها من قبل الدول الكبرى والصاعدة.

1-أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال نقطتين الأولى علمية والأخرى موضوعية .

- **الأهمية العلمية:**

الأهمية العلمية لهذه الدراسة تكمن أساسا في تناولها موضوع يعتبر من أكثر الاهتمامات البحثية في ميدان أمن النفط العالمي والصراع الدولي حوله في قارة إفريقيا، وبالتالي تساهم في إضفاء شرح أكثر علمية لهذا الموضوع .كما أنها تمثل إضافة للمكتبة الجزائرية في هذا المجال في ظل عدم وجود كتابات متخصصة في هذا الموضوع.

- **الأهمية الموضوعية:**

نتيجة التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة أصبح تأمين المصالح النفطية وطرق إمداداتها من أولويات الأمن القومي للقوى الكبرى، لهذا فإن هذا الموضوع له أهمية تكمن في أن هذا البحث يحاول إبراز الأهمية الكبرى التي يحظى بها النفط الإفريقي لدى القوى الكبرى والصاعدة وإبراز الوسائل المسخرة للحصول على هذه الثروة حتى ولو لزم الأمر استخدام القوة العسكرية وتداعياتها على أمن ومستقبل القارة .

2-الإشكالية:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة واقع ومستقبل الصراع الدولي على النفط الإفريقي. وعلى هذا الأساس فالإشكالية العامة التي يرتكز عليها موضوع البحث تكمن في التساؤل المركزي التالي:

كيف يمكن اعتبار العامل النفطي كمحدد من محددات الصراع والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في القارة الإفريقية؟.

وهذه الإشكالية تثير بدورها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ماهي أهمية النفط في توجيه السياسة الدولية ؟.

2- ماهي العوامل الكامنة وراء جعل القارة الافريقية مسرح للصراع الدولي ؟

3- ماهي أهم القوى الكبرى والصاعدة المتصارعة على النفط الإفريقي ؟

4- ماهي أهم الوسائل والاستراتيجيات المتبعة من قبل هذه القوى للحصول على النفط الإفريقي؟

5- ما هو مستقبل هذا الصراع ؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العامة:** إن تزايد الحاجة الاقتصادية العالمية للنفط في ظل ندرة هذه المادة يزيد من وتيرة وحدة الصراع الدولي لتلبية المصالح النفطية.
- **الفرضيات الفرعية:**

1- طبيعة النفط كسلعة استراتيجية في الاقتصاد العالمي يأثر بشكل كبير على تفاعلات السياسة الدولية .

2- بما أن النفط يعد من أولويات الأمن القومي للقوى الكبرى و الصاعدة فإن هذا فرض عليها إتباع استراتيجيات مختلفة لتأمينه.

3- إن الاهتمام الدولي بنفط أفريقيا تحركه رغبة القوى الكبرى في إيجاد بديل لنفط الشرق الأوسط لتلافي الضغوط عند مواجهتها للأزمات النفطية .

3-أسباب اختيار الموضوع

تتراوح أسباب اختيار أي موضوع للبحث العلمي بين الأسباب الذاتية و الموضوعية.

- **الاسباب الذاتية:**

تتمثل في ميولات ورغبة الباحث في تقديم بحث اكاديمي يمكن ان يسد ثغرة معينة أو يمثل اضافة أو يفتح بابا جديدا للبحث في المواضيع المهتمة بشؤون القارة الافريقية وخاصة ما يتعلق منها بالصراع الدولي على النفط الافريقي.

- **الأسباب الموضوعية :**

تتمثل في السعي لإزالة الغموض عن مسالة الصراع الدولي على النفط الافريقي وتفسير وشرح الدوافع الكامنة وراء اهتمام القوى العظمى في الوقت الراهن بالنفط الافريقي، وكذا محاولة معرفة مستقبل هذا الصراع الذي أدخل القارة الافريقية في دوامة من الفقر وضعف التنمية وعدم الاستقرار بالرغم من امتلاكها لثروات هائلة .

4- المقاربات المنهجية

تفترض الدراسة العلمية على الباحث ضرورة الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية بغرض الالمام بمختلف جوانب الدراسة والاحاطة الشاملة بحيثياتها وبالتالي تمت الاستعانة في هذه الدراسة بالمناهج التالية:

- **المنهج المقارن:**

يعتبر هذا المنهج من المناهج بالغة الأهمية في مجال العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات بصفة خاصة على اعتبار أن البحث في هذا الميدان يحتاج في الكثير من الأحيان لإجراء مقارنة ضمنية بين مختلف استراتيجيات القوى الدولية للسيطرة على النفط الإفريقي. وبالتالي إبراز جوانب الاختلاف والتقاطع بين هذه الاستراتيجيات مما زاد في حدة الصراع على المنطقة.

- **المنهج الاحصائي:**

باعتباره منهج مهم لتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالدراسة وتفسير الظاهرة من الجانب الكمي ، وذلك عن طريق جمع مختلف الأرقام والمعطيات الكمية ومحاولة شرحها والتعبير عنها كيفيا.

5- مقاربات الدراسة

- **مقاربة اقتصادية:**

ترتكز هذه المقاربة على إرجاع ظاهرة الصراع الى السعي للحصول على أقاليم أخرى وموارد إضافية لمواجهة الطلبات الداخلية المتزايدة فالمتغير الاقتصادي لعب دورا مهم في الاستراتيجيات الاستعمارية وكان سببا للصراع في فترة استعمار القوى الكبرى لإفريقيا وآسيا بهدف استغلال ثروات المنطقة وبالتالي فاعتماد هذا المدخل يساهم في تفسير حيثيات الصراع الدولي بين القوى العظمى والذي يحركه المتغير الاقتصادي المتمثل في رغبة هذه القوى في إحكام سيطرتها وتأمين مصالحه النفطية في المنطقة باعتبار أن النفط يعد شريان الاقتصاد.

- **المدخل الجيوبوليتيكي:**

المدخل الجيوبوليتيكي يعني بالتحليل المساحي للسياسة والقوى السياسية الدولية والقومية بالإضافة إلى علاقات الصراع بين القوى الدولية من أجل السيطرة على أقاليم أو منطقة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والاعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي يسمح بفهم أفضل للرهان حول القضية البترولية مع الأخذ بعين الاعتبار التبعية المتبادلة بين الدول من أجل تفهم أفضل لدور مختلف الفواعل والذي لا يتقف أو يتحدد على الشركات النفطية العالمية أو الوطنية للبلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، بل أكثر من

ذلك فالمسألة البترولية تتعلق مباشرة بالسلطات السياسية للدول و يؤثر بشكل على العلاقات بينها هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تأثير هذا الصراع على إحداث تحولات و تغيرات جيواستراتيجية على المنطقة محل الصراع .

- **المقاربة الواقعية:**

تم الاعتماد على هذه المقاربة باعتبار أن المبدأ الأساسي الذي ينطلق منه الواقعيون هو أن الدول في صراع دائم من أجل تحقيق مصالحها القومية بلغة القوة، هذه الأخيرة التي تشير إلى الموارد المادية المتاحة للأمة بشكل عام ،و بالتالي فإن السياسة الدولية في صراع دائم على القوة، ومن هذا المنطلق أصبح عامل أصبح عامل النفط الذي يعد أهم مصادر الطاقة محفز لإثارة العديد من الصراعات و النزاعات الدولية من تأمين هذه المادة الحيوية.

6- أدبيات الدراسة:

لا يفوت الباحث هنا أن يشير إلى شح المراجع أو الدراسات الأكاديمية التي تناولت بصفة مباشرة هذا الموضوع (الصراع الدولي على النفط الإفريقي).باستثناء بعض المقالات بإضافة الى أن معظم المساهمات العلمية المقدمة ترتكز دائما على التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي التي تناولت هذا الموضوع كجزء فيها وأهمها كتاب عبد الحي يحي زلوم حروب البترول الصليبية الذي ركز فيه على حروب الأمريكية للسيطرة على النفط الأمريكي بالإضافة إلى مجموعة من المقالات التي أهمها مقالة نجلاء محمد مرعي الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا والذي ركزت فيها على الحديث على الاستراتيجيات المختلفة التي اتبعها كل طرف من الأطراف المتنافسين للحصول النفط الإفريقي ،كما أن طبيعة الموضوع فرضت علينا الاعتماد على المراجع الأجنبية والتي من أهمها مقالة "فاليري نيكيتا" ،استراتيجية الصين اتجاه إفريقيا china's African strategy ،بإضافة إلى هذا تم الاعتماد على بعض التقارير الإحصائية والتي من أهمها التقرير السنوي لمنظمة الأوبك بالإضافة إلى التقرير السنوي للطاقة العالمية الصادر عن شركة بريتش بتروليوم "BP statistical review of world energy"

7- تبرير خطة الدراسة:

لقد تمت معالجة إشكالية هذا الموضوع بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تتصدرها مقدمة كمدخل عام للتعريف بموضوع الدراسة من خلال عرض الإشكالية وما يتبعها من فرضيات لمعالجتها بطريقة تفصيلية ثم يأتي بعد ذلك تحديد المصطلحات والمفاهيم المتداولة في الدراسة لننتقل بعد ذلك إلى التفصيل في الفصول فالفصل الأول تم التطرق فيه إلى العامل النفطي وتأثيره في العلاقات الدولية ففي البداية تم الحديث عن الأهمية الاستراتيجية للنفط في الحياة الإنسانية ثم إبراز دوره في احدث الصراعات الدولية أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للحديث عن الأهمية الجيواستراتيجية لإفريقيا من خلال إيضاح قدراتها النفطية ومكانتها العالمية وكذا تحديد أهم المناطق النفطية الممرات الاستراتيجية لنقل النفط فيها في حين أن الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن الصراع للحصول على النفط الإفريقي من خلال إيضاح أهم الاستراتيجيات المتبعة في ذلك مع محاولة إعطاء صورة مستقبلية لهذا الصراع .

صعوبات الدراسة: من خلال تناولنا لهذا الموضوع صادفتنا مجموعة من الصعوبات :

1- نقص المراجع والدراسات المتخصصة في هذا الموضوع باستثناء بعض المقالات

2- طبيعة الموضوع فرضت علينا الاعتماد على مراجع بالغة الأجنبية وذلك أدى إلى مواجهتنا مشكلة في تحديد الترجمة المناسبة لبعض المصطلحات.

8-المحددات المفاهيمية للدراسة:

- **مفهوم الصراع:(international conflits)**

يعرف لويس كويس الصراع الدولي بأنه تنافسا على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية والإضرار بخصومهم.[1]

ويمكن تعريف الصراع الدولي على أنه مجموعة من التفاعلات الناشئة عن رغبة طرفين أو أكثر لتحقيق أهدافهم ومصالحهم بشتى الوسائل والطرق .

- **التنافس:**

هو مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لاتصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي .

وهناك علاقة موضوعية بين الصراع والتنافس، فالصراع أشمل من التنافس فالأفراد قد يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منع الأخر من تحقيق أهدافه لكن التنافس قد يرتقي ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الأخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الأخرون لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة .[2]

- **الاستراتيجية:**

يعرف الجنرال الفرنسي أندري بوفر الاستراتيجية بأنه فن توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسة.[3] ويمكن تعريف الاستراتيجية على أنها علم وفن إدارة وتسخير الإمكانيات العسكرية والاقتصادية لخدمة الأهداف السياسية.

---

[1]- فاطمة الزهراء حشاني،" النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008/2007 ،ص 19.

[2]- عبد الله فلاح عودة ،"التنافس الدولي في اسيا الوسطى "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2011، ص 5.

[3]- لزهر وناس، " الاستراتيجية الأمريكية في آسيا وانعكاساتها الإقليمية بعد 11سبتمبر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة،2009/2008.ص ص 19-20.

أمن الطاقة:

يقصد بأمن الطاقة تأمين استمرارية إمدادات الطاقة في جميع الأوقات وتجنب التغيرات المفاجئة في توفير الطاقة بالنسبة للطلب .[4] وبمأن الطاقة تعتبر مصدرا اقتصاديا حيويا وكثير من الدول الصناعية غير قادرة على تأمين حاجياتها النفطية فإن سياستها الأمنية والطاقوية ستتجه إلى تحقيق أو ضمان تدفق النفط من المناطق النفطية بشتى الوسائل .

[4]- Christian winzer,"Conceptualizing Energy",working paper in economics, university of Cambridge, 2011, p7.

الفصل الأول

الفصل الأول: العامل النفطي وتأثيره في العلاقات الدولية

لم يحط أي موضوع من مواضيع البحث العلمي بظروف عدم اليقين مثلما حظي موضوع النفط، فمن حيث الأصل وظروف التكوين ما زال منتدى للجدل بين العلماء، ومن حيث النضوب من كوكب الأرض ما زال غيابا غير مؤكّد.

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربّما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض، لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وإنّه بالتأكيد محور دوران التقدّم البشري في الماضي وفي الحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتميّز والحروب ومازال المحرّك لآليات السياسة والاقتصاد.

ولتسليط الضوء على كيفية تأثير العامل النفطي على العلاقات الدولية سنتطرق إلى النقاط التالية:

- التعريف بالنفط وأهمّ الفواعل النفطية.
- تأثير النفط في العلاقات الدولية

المبحث الأول: التعريف بالنفط وأهمّ الفواعل النفطية

يحظى النفط بأهمّية قصوى بالنسبة للدول التي تمتلك هذه الثروة وتصدرها والدول التي تستهلكها، هذا ما جعل الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين وصُنّاع القرار مهتمّين كلّ في تخصّصه بدراسة الجوانب المختلفة التي تعتمد عليها هذه المادة الضرورية منذ اكتشافها إلى تسويقها مرورا بمراحل التكرير والنقل والتسعير وما لها من تأثير في العلاقات الدولية.

ولإبراز هذه الأهمّية سنتناول في هذا المبحث التعريف بالنفط كسلعة مع إبراز مكانتها بين مصادر الطاقة الأخرى، وكذا التطرق إلى دور الشركات النفطية العظمى التي أصبحت وكأنها تسيّر هذا العصر وليس الأنظمة السياسية في احتكار الولايات وتسويق هذه المادة وكيف دفع هذا إلى قيام الدول المنتجة للنفط بإنشاء منظمّة الأوبك (OPEC)، ومن ثمّ وكالة الطاقة الدولية مع إبراز التفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل.

المطلب الأول: التعريف بالنفط ومكانته في ميزان الطاقة العالمي

يمكن اعتبار النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين، هذا القرن الذي أصبح يُطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية، نظراً للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر، وتزداد أهمّية النفط يوم بعد يوم وذلك تبعا إذا خدماته واستعمالاته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: التعريف بالنفط

ترجع معرفة الإنسان للبترول أو النفط إلى آلاف السنين وتحديداً في العام 450 قبل الميلاد ، من خلال بعض ترسباته على سطح الأرض على هيئة برك صغيرة متمثلة في سائل اسود كثيف [1] إذ استعمله البابليون في البناء لأربعة آلاف سنة قبل الميلاد واستخدمه المصريون القدماء في التحنيط في عهد تختمس الثالث(3500 ق. م)، وفي بناء الطرق والمباني وكمادة عازلة في بناء المراكب وكدواء لبعض الأمراض الجلدية خاصة، واستخدمه العرب كزيت للإضاءة، كما استخدم في الحروب بما يعرف بالنار الرومانية أو اليونانية كما أنّ قدماء الهنود كانوا يعرفون البترول واستخدموه كقوّة طبّية، وعندما وصل الأوروبيون إلا أمريكا اقتبسوا استخدامه من الهنود [2].وكان العرب أوّل من عرف أجهزة التقطير ونقلوها للأندلس، وأمّا الدولة الوحيدة التي استخدمت الحفر والآبار خصّيصا لاستخراج النفط منذ الزمن القديم فهي الصين[3].وقصّة اكتشاف البترول وصناعته تعود بشكل كبير إلى التطوّر الصناعي الذي بدأ في القرن الثامن عشر عندما اخترع"جيمس واط"(James Watt) عام 1799 الدرع الآلي ومنذ ذلك الوقت والآلة تتطور بشكل متسارع، وتتطوّر معها الطاقة المسيّرة للآلة، والتي بدأت بالجهد العضلي للإنسان ثمّ استخدام المياه وبعدها الفحم ثمّ الكهرباء وبعد ذلك البترول[4].

---

[1]– مساعد ناصر جاسم العواد،" نظرة تحليلية للأهمّية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الرشق الأوسط"، في مؤتمر (البترول والطاقة: هموم عالم واهتمام أمّة) الذي عقد في رحاب جامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من (03 ابريل) 2008، ص 01.

[2] – شكاكطة عبر الكريم، "النفط في العلاقات الدولية: دراسة حالة منظمة الأوبك وآثارها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية"، رسالة مقدمّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007،ص 16.

[3] – قُصي عبد الكريم إبراهيم، أهمّية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، د. ط،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 5.

[4]– محمد عدنان مراد، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقاتها بالحرب الاستعمارية على العراق، مجلة الفكر السياسي،(07 مارس) 2003، ص 52.

وقد عرف البترول في أمريكا في منتصف القرن الواحد والعشرون، وبذلت مجهودات ضخمة لاستخدامه تجارياً ولكن المرحلة الحاسمة في تاريخ صناعته الحديثة جاءت عندما اكتشف أول بئر للبترول في ولأية بنسلفانيا عام 1859على يد "جون درايك"[1]، ومنذ ذلك الحين انطلقت اكتشافات البترول حول العالم، حيث اكتشف في فنزويلا عام 1878 وفي اندونيسيا عام 1880، وفي منطقة الخليج العربي عام 1908، وفي المكسيك 1910، وفي إفريقيا عام 1956،وفي بحر الشمال 1969[2].

وتطلق كلمة النفط (OIL) بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية [3] ، أمّا من الناحية التقنية فالبترول * هو مزيج من البنتانات(pentanes)"والهيدروكاربونات"(Hydro carbonates) ** الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام وعندما توجد "البنتانات"و"الهيدروكاربونات" في مخازن الغاز الطبيعي تُعرفان باسم المكثّف وفي الواقع يُعامل المكثّف على أنّه نفط، كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكاربونات سائلة خفيفة مثل البر وبان والبوتان وهذه الأخيرة يتمّ تصنيفها على أنّها غازات طبيعية سائلة، ويختلف تركيب النفط الخام من حقل لآخر وتُقاس كثافة النفط الخام عادة بالدرجات وفق مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي (API°)[4] .

ويصنّف معهد البترول الأمريكي السوائل البترولية على النحو التالي:

- النفوط الخام الخفيفة (Light Grude) وهي النفوط التي تتراوح درجة كثافتها أعلى من API° 31.1 أو ما يعادل كثافة نوعية 0.87.
- النفوط الخام المتوسطة (Medium Grude) وهي النفوط التي تتراوح درجة كثافتها ما بين API°31 – 22.3 أو ما يعادل كثافة نوعية 0.87 –0.92.
- النفوط الثقيلة (Heavy Grude) وهي النفوط ذات درجة كثافة أخفض من API° 22.3 [5].

ويباع النفط الخفيف عادة بسعر أغلى من النفط الثقيل وهذا يعود بشكل أساسي إلى أنّ النفط الخفيف يعطي منتجات مكرّرة القيمة مثل:الكازولين أو وقود الطائرات، ويعتبر نفط بحر الشمال مثل "برينين" "الأيكو فيسك" والنفط النيجيري مثل" البوني لايت"، وأنواع النفوط الإفريقية الأخرى خفيفة، في حين أن معظم نفط الشرق الأوسط من الأصناف الثقيلة[6].

وعليه يمكن القول أنّ اكتشاف البترول قد غيّر مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أصبح عصب الحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع الحديث بلا منازع وهذا ما تؤكّده المكانة التي يحتلّها بين مصادر الطاقة الأخرى.

---

[1] – المرجع السابق، ص 52.

[2] – مساعد ناصر جاسم العواد، مرجع سابق، ص 01.

[3] – حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، د. ط، (لبنان: بيسان للنشر والتوزيع، 2000)، ص 22.

* – البترول: كلمة لاتينية من مقطعينPETRO تعني صخرة و OLEUM أي الزيت وبالتالي فهذه المادة عبارة عن زيت مستخرج من الصخر (أنظر شكاكطة عبد الكريم،ص13).

** – الهيدروكربونات: مركبة من عنصري الهيدروجين والكاربون وقد تكوّنت بشكل سوائل أو غازات أو جوامد انظر(حافظ برجاس، مرجع سابق،ص22).

[4] – جون روبرتس،مقدّمة عن النفط، الرقابة علي النفط :دليل الصحفي في مجال الطاقة والنفط،د. ط، (نيو يورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005)، ص 37.

[5] – عماد مكي، قراءة في كتاب النفوط الخام الثقيلة: نظرة شاملة من التركيب الجيولوجي إلى تقنيات المعالجة، مجلة النفط للتعاون العربي، المجلد 37، العدد 137، (ربيع) 2011،ص 216.

[6] – جون روبرتس، مرجع سابق، ص 38.

الفرع الثاني: مكانة النفط في ميزان الطاقة العالمي

يعتبر القرن الواحد والعشرون هو قرن الطاقة بامتياز، حيث أصبحت الطاقة مقوّم أساسي من مقوّمات الأمة، ومن يتحكّم في الطاقة من حيث الولايات أو الاستهلاك يمكنه قيادة العالم أو السيطرة على جزء كبير منه، في حين أنّ نُدرتها أو انعدامها يشكّل مصدر تهديد كبيراً لاقتصاد الدول ورفاهيتها[1].فعندما ظهر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية "جيمي كارتر"(Jimmy Carter)على شاشات التلفزيون في منتصف عام 1977 كي يقدّم برنامجه لتقليص الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية قال لمشاهديه:

" تهدّدنا كارثة قومية في المستقبل القريب، إنّ أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد ولكنها ستقهرنا حتما إذا لم تُتخذ التدابير على الفور ..."[2] .

ويمثل النفط المصدر الأساسي للطاقة في العالم خلال القرن الحالي فالأستاذ "دانييل يورغن"(Daniel yourgan)احد ابرز من كتب عن النفط يقول "إن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني " [3] ومن هنا تبرز أهمية النفط الذي يعتبر أهم سلعة في العالم، وبدونه سيكون مجتمع اليوم الصناعي مستحيلا، فالبترول يعد عصب الحياة ومادّتها،وصناعته حاليا هي أكثر صناعة عالمية لم يمر بمثلها في تاريخ البشرية، ولها آثارها العميقة في مختلف النواحي الحياتية، إذ يعود الفضل له في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين الإنتاج وبسرعة استخدام الآلة في مختلف النواحي الصناعية، كما ساعد على نمو الزراعة وتقليل اليد العاملة وله أثره الكبير في الحياة العسكرية كذلك[4] .وهذا ما تؤكده العبارة الشهيرة للجنرال "أيزنهاور"،(Eisen Houwer) أعطوني كفايتي من البترول قبل أن تعطوني كفايتي من الرجال " [5].

ولدراسة موقع النفط في مزيج الطاقة العالمي يجب النظر إلى الاحتياطي العالمي من النفط ومن ثمة النظر إلى حجم الطلب العالمي عليه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

تُجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أنّ الاحتياطي النفطي في العالم يزداد عاما بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة[6] .وقد بلغ حجم إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة بالعالم في نهاية عام 2010 حوالي1526.3 مليار برميل (متضمنة النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي ورمال القار الكندية) مسجلة ارتفاعا بحوالي 130%عن مستوياتها لعام 1980والمقدر بحوالي 5. 667 مليار برميل، حيث تضاعفت إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة * بالدول الأعضاء في منظمة (OPEC) من حوالي333.1 مليار برميل خلال 1980 إلى حوالي 670.5 مليار برميل خلال 2010 بينما ارتفعت إجمالي

---

[1]– شكاكطة عبر الكريم، مرجع سابق، ص 17.

[2]– محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، د .ط (الكويت : عالم المعرفة،1990)، ص 171.

[3]– يسرى محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمون :دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية مع الإشارة إلى النماذج البترولية العالمية، الطبعة الأولى، (مصر: دار الفكر الجامعية، 2008)، ص 430.

[4]– محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص 1.

[5]–حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 20.

[6]– نفس المرجع، ص23.

* الاحتياطات النفطية: يقصد بذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاستخلاص أو المتوقع قابليتها للاستخلاص تجاريا من مكامن النفط المقدّرة باحتمالية معيّنة تندرج من احتياطات مثبّتة أو مؤكّدة (Braved reserves) باحتمالية 90% إلى احتياطات محتملة (Probable reserves) باحتمالية 50 % إلى احتياطات ممكنة (Possible Reserves). (أنظر الطاهر زيتوني، الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142،(صيف)2012، ص 18.).

الاحتياطات النفطية المؤكدة بدول العالم الأخرى من حوالي334.5مليار برميل خلال عام 1980إلى حوالي855,8 مليار برميل خلال عام 2010[1].

جدول رقم (01) تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم خلال الفترة 1980 _ 2010(مليار برميل)

السنة	العالم	مجموعة الأوبك	باقي دول العالم
	حجم الاحتياطات	**حجم الاحتياطات**	**حجم الاحتياطات**
1980	**667 ,5**	**333 ,1**	**334 ,5**
1981	**687,6**	**332,5**	**348 ,1**
1982	**717,4**	**364,7**	**352,7**
1983	**728, 3**	**373,1**	**355,1**
1984	**761,6**	**402,4**	**359,2**
1985	**771 ,3**	**402,1**	**369 ,2**
1986	**878,0**	**475 ,8**	**402,1**
1987	**910 ,0**	**504,6**	**405,4**
1988	**999 ,0**	**590,3**	**408,7**
1989	**1006,4**	**598,2**	**408,2**
1990	**1003,2**	**595,9**	**407,4**
1991	**1007,6**	**597,1**	**410,4**
1992	**1013,3**	**597,4**	**415,9**
1993	**1014,3**	**597,5**	**416,8**
1994	**1019,5**	**598,9**	**420,6**
1995	**1029 ,0**	**605,7**	**423,3**
1996	**1050 ,6**	**618,3**	**432,3**
1997	**1069,3**	**627,8**	**441,5**
1998	**1069,6**	**628,9**	**440,7**
1999	**1248,3**	**629,7**	**618,6**
2000	**1268,2**	**639,9**	**628,3**
2001	**1292,2**	**642 ,3**	**659,9**
2002	**1352,5**	**652,9**	**699,5**
2003	**1366,8**	**658,5**	**708,3**
2004	**1372,9**	**663,3**	**709,6**
2005	**1383,2**	**667,0**	**716,2**
2006	**1386,0**	**666,6**	**719,5**
2007	**1404,0**	**668,4**	**735,6**
2008	**1477,7**	**668,4**	**809,2**
2009	**1519,6**	**670,4**	**849 ,2**
2010	**1526 ,3**	**670,5**	**855,8**

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2011، برتش بتروليوم BP.

[1]–الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142 ،(صيف)2012، ص 17.

وإذا كان الاحتياطي العالمي من النفط قابلا للزيادة باستمرار فان استهلاكه والطلب العالمي عليه في زيادة مستمرة، حيث شهد العقدين الماضيين نموا متزايدا في الطلب العالمي على النفط باستثناء عام 2009 الذي سجل نموا سلبيا بلغ حوالي 1,6%متأثرا بظروف الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الطلب على النفط .وقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 20 مليون ب/ي خلال الفترة 1990_2010 حيث تعتبر الفترة الممتدة ما بين عامي 1994 -2007 فترة نمو استثنائي للطلب على النفط.وقد كانت مجموعة الدول النامية المصدر الرئيسي للزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000-1990 حيث ساهمت بحوالي 17,4 مليون ب/ي أي نسبة 87,4 من إجمالي الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال تلك الفترة[1].

جدول رقم: (2) التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من النفط (مليون ب/ي)

السنوات	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا والمحيط الهادي	أوراسيا	أمريكا الجنوبية والوسطى	الشرق الأوسط	إفريقيا	العالم
1990	203, 3	14,7	13 ,8	8,4	3,8	3,5	2,1	66,5
2010	23,5	15,2	25,5	4,1	6,4	7,2	3,3	85,3

المصدر: الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط والدول الأعضاء في مواجهته،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139،(خريف)2011،ص 17.

ويتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط إلى نحو 120مليون ب/ي بحلول عام 2030[2] وفي هذا الإطار يتوقع أن تأتي معظم الزيادة من الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010–2030 من الاقتصاديات النامية، بحيث يرتفع طلب المجموعة بحوالي 21,4 مليون ب/ي ليصل إلى حوالي 56,8مليون ب/ي عام 2030، وسوف تأتي معظم الزيادة المتوقعة للاقتصاديات النامية من الصين ودول جنوب وأقصى جنوب آسيا، بينما يتوقع انخفاض طلب مجموعة الاقتصاديات المتقدمة بحوالي 2,3 مليون ب/ي عام 2030ويتوقع ارتفاع طلب مجموعة الاقتصاديات المتحولة بحوالي 0,9 مليون ب/ي خلال الفترة 2010–2030[3] ،كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم: (3) التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط 2009–2030

	2009	2010	2015	2020	2025	2030
الاقتصاديات الصناعية OECD	45,5	45,4	45,3	45,7	44,0	43,1
الاقتصاديات النامية	34, 3	35,4	40,8	46,3	51,5	56,8
الاقتصاديات المتحولة	4,7	4,7	5,0	5,2	5,4	5,6
العالم	84 ,5	85,5	91,0	96,2	100,9	105,5

المصدر: الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب للنفط ودور الدول الأعضاء ومواجهته، مرجع سابق ص 54.

وبالرغم من تراجع نسبة مساهمة النفط من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة إلا انه لا يزال متصدرا مصادر الطاقة الأخرى حيث ساهم بحوالي 4%, 33من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2010 مقارنة بحوالي 38,7 % خلال عام 1990

[1]– الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مرجع سابق ، ص 15.

[2]– حسن عبد الله، أسعار النفط بين التغيير والاستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 174، (يوليو)2009،ص 198.

[3]– الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء ومواجهته، مرجع سابق. ص 13.

وجاء الفحم في المرتبة الثانية يليه الغاز الطبيعي، حيث ارتفعت نسبة مساهمتهما إلى حوالي 6, 29 % للفحم و 24 % للغاز عام 2010مقارنة بحوالي 5, 27% و21,8%على التوالي خلال عام 1990[1].

ويستدل من هذا أن النفط كان ومازال يحتل مركز السيادة بين مصادر الطاقة في العالم، وأن الذي يعطيه هذه المكانة باستمرار هو أن البدائل الأخرى إما أنها غير اقتصادية وغير فعالة، وإما أنها غير أمنة وغير ملائمة فالفحم الذي يستهلك العالم منه يوميا ما يوازي 44 مليون برميل نفط غير فعال وضار بالبيئة والطاقة النووية التي يستهلك العالم منها يوميا ما يعادل7ملايين برميل نفط عبر العالم، ومنها ما يعادل 13مليون برميل نفط يوميا فإنها غير اقتصادية ولن يتم تطويرها بشكل مقبول إلا بعد سنين طويلة من البحوث والتجارب كل ذلك يزيد من قوة النفط ويرسخ سيادته .

يبقى النفط أفضل مصادر الطاقة حاليا وهذا رغم ارتفاع سعره ولا يمكن الاستغناء عنه في المستقبل المتطور نظرا لتعدد أغراض استعماله وأسهلها استخداما،إلا انه سيكون مهددا بالنضوب والندرة بسبب محدودية احتياطا ته مقارنة بنسبة الاعتماد المتزايد عليه، هذا ما دفع الفواعل النفطية المتمثلة في الشركات النفطية بأنواعها ومنظمة الدول المنتجة للنفط (OPEC) ووكالة الطاقة الدولية إلى إتباع سياسات مختلفة لتامين مصالحها النفطية[2].

المطلب الثاني : أهم الفواعل النفطية

تتعدد الفواعل النفطية بتعدد الأدوار التي تقوم بها في مجال الصناعة النفطية، وكذا باختلاف الظروف التي أوجدتها، حيث تشكل الدول أهم هذه الفواعل سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط، لتتفرع عنها مختلف الفواعل الأخرى سواء كانت الشركات النفطية الوطنية والعالمية، أو الهيئات والمنظمات النفطية الدولية.

الفرع الأول:الدول :

تعتبر الدول وما يصدر عنها من امتدادات، سواء كانت شركات وطنية أو عالمية، ومن أهم فواعل النفط في العالم ومن أهم هذه الدول في العالم الإسلامي والعالم الغربي نذكر :

أولا: في العالم الإسلامي :

يعتبر العالم الإسلامي الخزان الأكبر للنفط في العالم فهو يمتد من بحر قزوين وإيران ودول الخليج، حيث يشمل الولايات الكلي للدول الإسلامية، بما فيها الدول الإسلامية الآسيوية، ما يفوق 45 % من الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى دول إفريقيا[3]،والوطن العربي الذي يحتل مكانة متميزة ومرموقة على خارطة النفط العالمية، فهي تستحوذ على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية، وما يعزز هذه المكانة إنتاجها وتصديرها لكميات هائلة من النفط للأسواق العالمية، وقد بلغ احتياطي الدول العربية من النفط، للأسواق العالمية، وقد بلغ احتياطي الدول العربية من النفط الخام حوالي 681مليار برميل في نهاية 2009وبداية2010، إذ يشكل احتياطي السعودية ما نسبته 22,4 %من الاحتياطي العالمي، ثم تأتي العراق بحصة 9,8 %،ثم الكويت بحصة 8,6 %والإمارات العربية، ثم ليبيا بحصة 8،3%وقطر والجزائر بحصة 2,2 %و1 %على التوالي[4]. بالإضافة إلى السودان ونيجيريا وإيران ..... الخ.

---

[1]- المرجع السابق، ص 55- 56.

[2]- حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 10 .

[3]- محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،2010)، ص 46- 45.

[4]- عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 131،(ربيع) 2010 ، ص 141.

ثانيا: في العالم الغربي:

بلغ إنتاج النفط في الدول الصناعية 14,5 مليون برميل في اليوم في عام 1973 وازداد ليصل 18,4مليون ب/ي في عام 2009، أي ما يعادل 3,9 مليون ب/ي زيادة عن عام 1973، أما الاستهلاك فقد بلغ 41, 33 مليون ب/ي سنة 1973 و 45,33 مليون ب/ي عام2009[1].

وتعتبر الدول الغربية وخاصة الدول الصناعية سواء كانت الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من القوى الأخرى من أهم فواعل النفط الدولية سواء كانت دول منتجة أو مستهلكة، وهي لها تأثير كبير على الصناعة النفطية العالمية لما تتبعه من سياسات واستراتيجيات لتحقيق أمنها النفطي.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الاستهلاك العالمي للنفط بحيث تستحوذ على أكثر من خمس إجمالي الاستهلاك العالمي، وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تنويع مصادر إمداداتها النفطية لتحقيق أمنها الطاقوي[2].أما بالنسبة لروسيا التي تعتبر من أوائل المنتجين في العالم فقد حققت 18%من الولايات النفطي العالمي، في مطلع السبعينات قبل الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، فهي تتربع على 11%من الاحتياطات العالمية للنفط[3].

وحتى تستطيع هذه الدول استغلال هذه الثروة النفطية، عملت على أيجاد مختلف الوسائل لتحقيق أمنها النفطي، والتي تعتبر الشركات بمختلف أنواعها أهم هذه الوسائل .

الفرع الثاني : الشركات النفطية العالمية

والتي تعتبر من قوى الفواعل عبر العالم بسبب تأثيرها الكبير على الصناعة النفطية العالمية .

أولا:تعريف الشركات النفطية العالمية :

وهي شركات عالمية، عملاقة متعددة الجنسية (عابرة للقومية) تعمل في الصناعة النفطية، سمحت لها الامتيازات النفطية الممنوحة لها في بداية القرن العشرين، بالهيمنة على كل مراحل هذه الصناعة لقرابة الخمسين عاما.[4] ففي نهاية الخمسينات من القرن الماضي، بلغت مساحة الأراضي التي تسيطر عليها خاصة في منطقة الشرق الأوسط حوالي 8, 5 مليون كلم مربع، وهذا ما ساعدها على إحكام سيطرتها على هذه الصناعة[5] لقد حرصت الشركات النفطية العالمية والدول الصناعية المالكة لها على تحديد أسعار النفط

---

[1]– علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد138 ،(صيف) 2011، ص 16 .

[2]– علي رجب، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، (صيف) 2012، ص 130.

[3]– عمار جفال، التعبير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، سلسلة دراسات دولية رقم 2 الجزائر مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،2008، ص 50–51.

[4]– محمد زيدان ومحمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط الشركات البترولية العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة"، (الملتقى الدولي الثالث حول المنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية)،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– بشار، يومي 14 – 15 فيفري 2012، ص 6 .

*- الشركات المتعددة الجنسيات(MULTI NATIONAL) وهي شركات عملاقة تعمل في أكثر من دولة من دول العالم، وتتعدى ميزانيتها مليارات الدولارات، وتحتكر بعض جوانب الإنتاج العالمي، ويطلق عليها الشركات عبر القومية (TRANSATION)، وتعمل في أكثر من قطاع انظر(إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية د .ب .ن، د.د .ن ،(مايو) 2003،ص 290).

[5]– صائب عبد الحميد شعث، الاحتكارات الدولية والخليج العربي، الطبعة الاولى، (البحرين: مكتبة البحرين الاسلامية،1987)، ص 32.

والتحكم بها بما يتماشى ومصالحها الاستغلالية لهذه الثروة في الدول المنتجة.[1] وتعتبر شركات الاحتكار النفطي، أو ما يسمى "بالكارتل" * من أكبر شركات النفط في العالم ويطلق عليها الشقيقات السبع (the seven sisters) ، وهي تمثل اتحاد شركات النفط الكبرى حيث تسيطر على مجمل مراحل الصناعة النفطية، فهي تملك حوالي 80 %من الولايات العالمي، وتسيطر على أكثر من 70 %من صناعة التكرير العالمية، وتمتلك أكثر من 50 %من ناقلات النفط[2].يعتبر هذا الاتحاد وسيلة من وسائل الاستعمار الجديد، حيث أنها تمارس نشاطا سياسيا بجانب نشاطها الاقتصادي لتحقيق مصالحها ومصالح الدول الغربية مالكة هذه الشركات[3].ويتكون هذا الاتحاد من مجموعة من الشركات العملاقة هي شركة بريتيش بتروليوم"،(BRITISH PETROLEUM)، وتمثل شيل (Shell)الملكية الهولندية، وأربع شركات أمريكية هي "اكسون موبيل "(EXXONMOBIL)،"شيفرون-(CHEVRON) وتكساسو(TEXACO) وغولف (GULF) وقد نشأت معظم هذه الشركات من جراء شركة ستاندرد أويل عام 1911، والجدول التالي يبين أسماء الشقيقات السبع ونشأتها

جدول رقم (4): بيان بأسماء الشقيقات السبع .

اسم الشركة	اسم الشهرة	الدولة التي تنتمي إليها	تاريخ التسجيل
ستاندرد اويل نيوجرسي	EXXON اكسون وهي اقوي الشركات	الولايات المتحدة الأمريكية	1911
رويال دوتش شل	SHELL شل	بريطانيا وهولندا	1907
بريتش بتروليوم	B.P ب ب	بريطانيا	1909
غولف اويل	GULF غولف	الولايات المتحدة الأمريكية	1911
تكساس اوسل	TEXACOتكساسو	الولايات المتحدة الأمريكية	1901
سوكونسفاكوم موبيل اويل	Mobilموبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	1911
ستاندرد اويل او كاليفورنيا او شوفرون	CHEVRON SROCALl شيفرون سوكال	الولايات المتحدة الأمريكية	1911

المصدر: محمد ختاوي، مرجع سابق،ص 104.

ويمكن قياس حجم هذه الشركات بطريقتين رئيسيتين هما : بالنظر إلى رأس مال الشركة بسعر السوق أو قيمة السوق وهي طريقة تكشف قيمة الشركة بنظر المستثمرين وبالتالي النفوذ الاقتصادي الذي تحققه، والثانية وهي بالنظر إلى الاحتياطات التي تحوز عليها[4].كما أن هذه الشركات تستقطب العمالة من كل أنحاء العالم، وتعمل في العديد من دول العالم، لذا أطلق عليها اسم "

[1]– بول ستينفز، النفط والسياسة والخليج بعد الحرب، ترجمة:عبد النبي حسن، الطبعة الاولى،(د. ب. ن، د. د. ن ، د. س.ن)، ص 1.

*الكارتل :(cartel) هو مصطلح مشتق من كلمة "كارتا" (carta)اللاتينية التي تعني ميثاق والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشئات يظل بعضها مستقلا عن البعض الأخر، رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا العمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها، انظر (شكاكطة عبد الكريم مرجع سابق، ص 13 .)

[2]– حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 233.

[3]– محمد عبد الله السبق، عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة، الطبعة الأولى، (السعودية: رياض الريس للكتب والنشر، 2007)، ص 348.

[4]– كاثرين استيفان، مبادرة الحوار حول السياسات، الرقابة علي النفط :دليل الصحفي في مجال الطاقة والنفط، مرجع سابق، ص 58.

الكبار"[1]وتتمتع هذه الأخيرة بمجموعة من الامتيازات والحماية والرعاية من قبل حكوماتها، حيث أن هذه الشركات تتحكم في كثير من أسواق النفط، وتصريف قسم من الولايات للدول الأعضاء، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات طويلة الأمد لشراء النفط الخام[2].

إن اتحاد الشركات الكبرى تم استخدامه كسلاح لمواجهة الدول المنتجة في عدة مناطق من العالم، فهي تعتبر امتداد للرأسمالية العالمية ورمز للتقسيم الدولي للعمل، بين الدول الصناعية المستهلكة والبلدان المنتجة والمصدرة من جهة، وبين الدول المتخلفة التي لا تنتج النفط من جهة أخرى، وبذلك فإن لهذه الشركات دور كبير وتأثير على صنع القرارات السياسية، والاقتصادية، وذلك بما تمارسه من ضغوط على الدول المستضيفة، تصل حد التدخل في عملية صنع القرار من أجل تمرير مصالحها[3].

بحيث تقوم الشركات البترولية العالمية وفقا للعقود التي تبرمها مع الدول المستضيفة بدور المنفذ والمقاول لخدمات معينة، وفي الاستكشاف والتنفيذ الفني وإدارة بعض أوكل العمليات في إطار التنسيق مع الشركات الوطنية[4] وقد لحقت الشركات النفطية العالمية بموجة الاندماجات العملاقة التي لم يشهد لها العالم نظيرا من حيث المستوى والحجم بسبب التطور الخاص في الأسواق المالية [5] كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: بعض شركات النفط العالمية الناجمة عن عملية الاندماج 1999(_2001)

اسم الشركة	إجمالي الأصول	حقوق المساهمة
اكسون موبيل EXXON Mobil	147904	73300
بي بي اموكو B PAMOCO	141158	74367
توتال فيناألفTOTAL FIN Alf	77082	29520
شيفرون تكساسوCHEVRONTAXO	72131	33369
كونوكو فيليبسCONOCO PHILIPS	63100	21020

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي منظمة الأقطار المصدرة للبترول، المجلد 28، العدد 101، 2002 ص 55.

ثانيا:أهم شركات النفط العالمية

لقد كانت شركة "ستاندرد أويل" (STANDER OIL) التي تأسست سنة 1870أول شركة احتكارية سيطرت على تجارة وصناعة النفط، وبعد سنوات محدودة تمكنت بعض الشركات النفطية في الولايات المتحدة من أن تصبح شركات ضخمة والتي من بينها شركة "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي"(Standard oil New jersey) و"ستاندرد أويل كاليفورنيا "(Standard oil of California) والتي اندمجت في شركة "فاكوم" (FACOM)، وفي سنة 1902تأسست شركة "تكساسو" (TEXAXO) و"غولف" (GULF) وهما شركتان تنشطان خارج الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال الثروات البترولية الوفيرة التي بدأت تكتشف

[1]– أسامة عبد الرحمن، النفط والقبيلة والعولمة، الطبعة الأولى،(السعودية : د . د . ن، 2000)، ص 3.

[2]–نواف الدومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى،(ليبيا:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000)،ص186 .

[3]– محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 17 .

[4]– عبد الله هدية وآخرون، العرب و الأزمة الاقتصادية العالمية: حوار الشمال والجنوب و أزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، (الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص 234 .

[5]– أحسن عثماني، "استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002 ، ص 71.

في البلدان النامية [1] ،أما شركة اكسون موبيل وهي كبرى الشركات البترولية العملاقة، حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار، وهي شركة أمريكية الأصل[2] ، جاءت نتيجة لاندماج شركتي اكسون وشركة موبيل سنة 1999، وهي تمتلك اكبر قاعدة موارد للطاقة بين الشركات النفطية غير الوطنية، ولها استثمارات في جميع أنحاء العالم [3] .

في حين أن شركة شل الملكية الهولندية نشأت سنة 1907 مقرها في هولندا لاهاي حصلت على المرتبة الثانية في عام 2011من بين الشركات النفطية العالمية، لديها حوالي 44 ألف محطة خدمة في أكثر من 90 بلدا، وهي ناتجة عن اندماج شركتي الملكية الهولندية للبترول الأراضي المنخفضة، وشركة شل للنقل والتجارة في بريطانيا [4] ذلك هناك الشركة الفرنسية "توتال"(TOTAL) والتي جاءت نتيجة اندماجين لأول بين توتال الفرنسية وبتروفينا(P.V) البلجيكية، والثاني بين توتال فينا وألفاكويتين في عام 2000،أما شركة بريتيش بتروليوم فقد تأسست سنة 1909[5] .أما شركة شيفرون التي تعتبر من أعظم الشقيقات السبع فهي تهتم بجميع المراحل الخاصة بالنفط من تنقيب واستغلال وتكرير، ونقل وتوزيع، ويوجد مقرها في سان فرانسيسكو الأمريكية، وتنتشر عبر مالا يقل عن 100 دولة ،والتي تأسست سنة 1879[6].

ثالثا:اللوبي النفطي وحروب الموارد

لقد كان للشركات النفطية العالمية وخاصة الأمريكية منها دورا هاما في أيجاد الحروب الخارجية للولايات المتحدة، بدءا من الحرب العالمية الأولى وحتى الحربين الفيتنامية والكورية، مرورا بالحرب العالمية الثانية، ذلك أن طبقة ثرية من الأمريكيين استثمروا في الصناعات الحربية والعسكرية، وكونوا بدءا من السبعينات ما يمكن تسميته " لوبي" الصناعات العسكرية[7].

إلا أنه وبالرجوع إلى فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، دخلت هذه الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الاحتكارات من اجل تعديل شروط هذه الامتيازات والقضاء على سيطرة واحتكارات هذه الشركات ،مثل ما حدث بالنسبة للصراع العربي العراقي ضد احتكار هذه الشركات النفطية، التي سعت لاستغلال ثروات المنطقة من قبل شركات المستعمر[8].فقبل سبعينات القرن العشرين كانت عقود الامتيازات النفطية تصب في صالح الشركات الكبرى إلا أن تلك العلاقة تغيرت فيما بعد لصالح البلدان المنتجة للنفط، بعد أن نجحت بعض دول الشرق الأوسط في مواجهة هذه الاحتكارات الكبرى عبر إنشاء شركات وطنية[9].

الفرع الثالث: الشركات النفطية الوطنية

أن الشركات النفطية الوطنية عملت على كسر احتكارات الشركات النفطية الكبرى، فكان ظهورها نتيجة ظروف معينة ساعدتها على البروز ولعب دور في الصناعة النفطية .

---

[1]– محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 17_ 18.

[2]– خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي ..النقود واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، 2006، ص 46.

[3]– كاثرين ستيفان، مرجع سابق، ص 62.

[4]– محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 18 .

[5]– كاثرين ستيفان، مرجع سابق، ص 64.

[6]– محمد ختاوي، مرجع سابق،ص 101.

[7]– خليل العناني، مرجع سابق، ص 49.

[8]– حافظ برجاس، مرجع سابق،ص 234.

[9]– كمال القيسي، حقائق عن النفط، الطبعة الأولى ،(الأردن : منتدى الفكر العرب،2005)، ص 16 .

أولا: ظروف نشأة الشركات الوطنية للنفط

نظرا لأسباب تتعلق بنظام الامتياز ونظام المشاركة، وبغية استرجاع الدول المنتجة للنفط حقوقها، والتخلص من سيطرة الاحتكار النفطي لصالح الكارتل النفطي، أنشأت البلدان النامية المنتجة للنفط، شركاتها الوطنية، مع العلم أن بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل : إيران والمكسيك، أقدمت على إنشاء هذه الشركات عقب قرارات تأميم النفط مثل: شركة"بماكس" (PEMEX)، وشركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC)[1].

وقبل أن يظهر هذا النوع من الشركات النفطية التي ظهرت في ستينات القرن العشرين، ظهر نوع من الشركات النفطية في أواخر الأربعين وخلال الخمسينات عرفت باسم الشركات المستقلة أو ما يطلق عليه اسم" القادمين الجدد " (NEW COME) [2].

أولا :الشركات المستقلة للنفط :ظهرت هذه الشركات خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتضم مابين (20) إلى (30) شركة نفط صغيرة، وشركات تعود ملكيتها إلى بعض الدول، وهي شركات ذات جنسيات مختلفة فمنها ما هو أمريكي، ومنها الفرنسي والإيطالي والياباني، وكان بعضها مملوكا ملكية خاصة كما هو الوضع مثلا بالنسبة لشركة "اليابان للتجارة البترولية"،وشركة" الأطلنطي للتكرير الأمريكية"،وشركة "اتحاد بترول كاليفورنيا"، وكان بعضها الأخر مملوكا ملكية عامة، كما هو موضح بالنسبة للشركة الهيدروكربونية الإيطالية المعرفة باختصار "أيني "(ENI)[3].

لقد زعزع هذا التدخل من قبل الشركات المستقلة مكانة وقسمة العمل الجائرة بين الدول المنتجة النامية والشركات الكبرى النفطية العالمية، بحيث تحدت هذه الشركات الاحتكارات الكبرى في أكثر من مرة[4]، وبذلك كان لظهور هذه الشركات عصر التأميم دور هام في المشاركة في الصناعة النفطية، وظهور الشركات الوطنية فيما بعد، في كسر الاحتكار النفطي لهذه الشركات العملاقة. لقد نشأت أول موجة من شركات النفط الوطنية من التأميم، وكانت المكسيك وإيران على رأس عدد من منتجين آخرين في هذا الإجراء علما أن شركات النفط الأجنبية استمرت بالعمل في هذه الدول كمقاولين لشركات النفط الوطنية، وبدورها ساعدت على تأميم النفط[5].

ثانيا:تعريف الشركات النفطية الوطنية: لقد أخذت هذه الشركات شكل المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي والتجاري، وذلك تجنبا لشكل الدوائر الحكومية ذات الصبغة الإدارية وتتوخى الدول المنتجة من وراء اختيار هذا الشكل القانوني إعطاء قدر من الاستقلالية عن طريق الاعتراف لها بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتخضع لرقابة السلطات الحكومية[6] ن اختصاص هذه الشركات، يختلف من دولة إلى أخرى، فهذه الشركات المملوكة للدولة، تشترك جميعا في كونها أدوات لتنفيذ سياسة حكوماتها النفطية على الصعيدين الوطني والدولي[7].

---

[1]– محمد ختاوي، مرجع سابق،ص 187 .

[2]– قصي عبد الكريم ابراهيم، مرجع سابق، ص 70.

[3]– أحمد محمد أحمد المنصوري،"اقتصاديات النفط دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 50.

[4]– عصام الزعيم، الصراع على النفط من البداية حتى قزوين، د. ط، (د. ب .ن:المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص4.

[5]–فاليري مارسيل وآخرون، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة :حسان البستاني، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2007)، ص 42.

[6]– محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 187.

[7]– حسين زكريا، شركات النفط وسوق النفط الوطنية، بعض اوجه العوامل الداعية لها بيئتها القانونية وادارتها وحدود اختصاصها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 4، 1978، ص 37 .

وقد أثمرت بعض جهودها، ففي ترتيبه لأكبر خمسين شركة طاقة عالمية، وفقا لمؤشر رأس المال بسعر السوق، وجد المركز الاستثماري(PFCENERG) في واشنطن أن شركات النفط الوطنية الآسيوية تحتل الصدارة في إيرادات2003 كما أن هذه الشركات غالبا ما تعقد اتفاقيات مع شركات النفط الأجنبية للتنقيب واستغلال النفط، وقد سبقت دول أمريكا اللاتينية غيرها من الدول في هذا المجال[1] وتعتبر شركة "أرامكو" السعودية أكبر شركة نفط وطنية من حيث الاحتياطي والولايات، فقد حافظت على رتبتها المتقدمة كواحدة من أفضل الشركات الوطنية بل وحسّنت من تنافسها مع الشركات النفطية العالمية، بينما تباين أداء باقي الشركات الوطنية، بين ارتقاء ملموس وتوسع كبير مثلما حدث في شركة صناعة الغاز في قطر، وتعثر أو ارتباك بسبب تأثرها بالتجاذبات السياسة المحلية، مثلما أصاب شركات النفط الوطنية في الكويت[2].

والجدول التالي يوضح أسماء أهم الشركات الوطنية في العالم .

الجدول رقم 6 : أسماء أهم الشركات الوطنية في العالم

البلد	الشركة	سنة التأسيس
المكسيك	شركة النفط الوطنية المكسيكية بيموكسPEMOX	1938
البوليف	شركة البترول الوطنية البوليفية	1936
الأرجنتين	شركة البترول الأرجنتينيةV.F.P	1922
فنزويلا	شركة النفط الوطنية الفنزويلية	1933
البرازيل	شركة بيتروبراس البرازيلية PTROBRAS	1950
الأيران	شركة البترول الوطنيةNIOC	_
الكويت	شركة البترول الوطنية الكويتية KNPC	1960
السعودية	المؤسسة العامة للبترول والمعادنPETROVIC	1962
الجزائر	سونا طراك SONATRACH	1963
العراق	شركة النفط الوطنية العراقية INOC	1964
البحرين	شركة النفط البحريني الوطنية	1972
قطر	المؤسسة العامة القطرية للبترول	1974
ابو ظبي	شركة النفط أبو ظبي الوطنية	1971
ليبيا	شركة النفط الوطنية الليبية LI-PITRO	1974
سوريا	الشركة السورية للنفط	1974
عمان	شركة نفط عمان	1980
مصر	المؤسسة المصرية العامة للبترول	1958

المصدر : محمد ختاوي، مرجع سابق، ص189.

إلاّ أنّ جهود هذه الشركات الوطنية لم يكن كافي للتصدي للشركات النفطية العالمية، فعملت الدول النامية على أيجاد آليات أخرى للحد من سيطرت هذه الشركات وذلك بإنشاء منظمة الأوبك.

الفرع الرابع : منظمة الأوبك (OPEC)

[1]– كاترين إستيفان، مرجع سابق، ص 66.

[2]– إبراهيم شريف السيد وأخرون، الطفرة التغطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة الاقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات العربية،2009)،ص147.

لقد كان ظهور منظمة الأوبك بسبب السياسات المجحفة المتّبعة من قبل شركات النفطية العالمية التي عملت على استغلال ثروات الدول المنتجة للنفط .

أولا: ظروف نشأة منظمة الأوبك : يعتبر المؤتمر العربي الأول للنفط الذي انعقد في أبريل من سنة 1959 في القاهرة بمثابة أول خطوة جادة على طريق توثيق التعاون الاقتصادي، وتنسيق السياسات البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول كي يتسنّى لها مواجهة تكتل شركات البترول الأجنبية، وقد تمخض عن هذا المؤتمر مشروع تأسيس جهاز دائم للشؤون النفطية تدرس فيه، وجهات النظر للدول العربية فيما يخص الولايات وصناعة النفط مع وسائل التكرير والتسويق، ومع توصيات ملزمة لكل الدول الأعضاء، وذلك ما أدى إلى صدور بيان مشترك عن المؤتمر يطلب من الشركات النفطية العاملة في البلدان المصدرة للنفط، عدم إجراء أي تعديلات على أسعار النفط إلاّ بعد الحصول على الموافقة من طرف الدول المصدرة[1] . إلا أنّه في أبريل 1960 قامت الشركات النفطية الأجنبية وللمرة الثانية بتخفيض أسعار النفط ما أدى إلى ردود فعل عنيفة من طرف الدول المصدرة التي رأت في هذا الإجراء مساسا بسيادتها، وأهم مصادرها المالية [2]. وكرد فعل على هذا الإجراء التقى وزير النفط لكل من المملكة العربية السعودية، وفنزويلا في 13 ماي1960 حيث ورد في البيان الختامي لجلستهما قرار تكوين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) [3].

وفي شهر سبتمبر تم عقد مؤتمر في بغداد فوجهت الدعوة إلى كل من السعودية والكويت وإيران وفنزويلا وقطر التي حظرت كمراقب، وبذلك تم الاتفاق على إنشاء هذه المنظمة، وفي جانفي من عام 1961 انعقد المؤتمر الثاني للمنظمة في "كاراكاس" (فنزويلا) وفيه تم الموافقة على نظام المؤسسة وميزاتها، وتقرّر أن يكون مركزها في مدينة (جنيف) لقربها من الأسواق العالمية[4].

ثانيا: تعريف المنظمة

تعتبر هذه المنظمة الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، وذلك نظرا لضخامة ما تسهم به في حجم الإنتاج العالمي البالغ 80% (ب/ي)،حيث وصل معدل إنتاجها مؤخرا إلى نحو 68 مليون (ب/ي)، وهو ما يعادل نحو 28%من الإنتاج اليومي العالمي [5] .والشكل التالي يبين الولايات الأوبك للنفط في عام 2011

---

[1] - محمد ختاوي، المرجع السابق، ص 273 – 274.

[2] -جاك دو لوناي، وجان ميشال شارلييه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة :محمد سميح السيد، الطبعة الأولى، (د.ب.ن، د.د.ن،1959)، ص 82.

[3] - محمد ختاوي، المرجع السابق، ص 274.

[4]– محمد بن عبد الله السيف، مرجع سابق، ص 156.

[5]– مغاوري شلبي على، أوبك ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، (أبريل)2006، ص 48.

الشكل رقم 1: إنتاج النفط الخام لعام 2011 (دخول الأوبك، وبقية العالم)

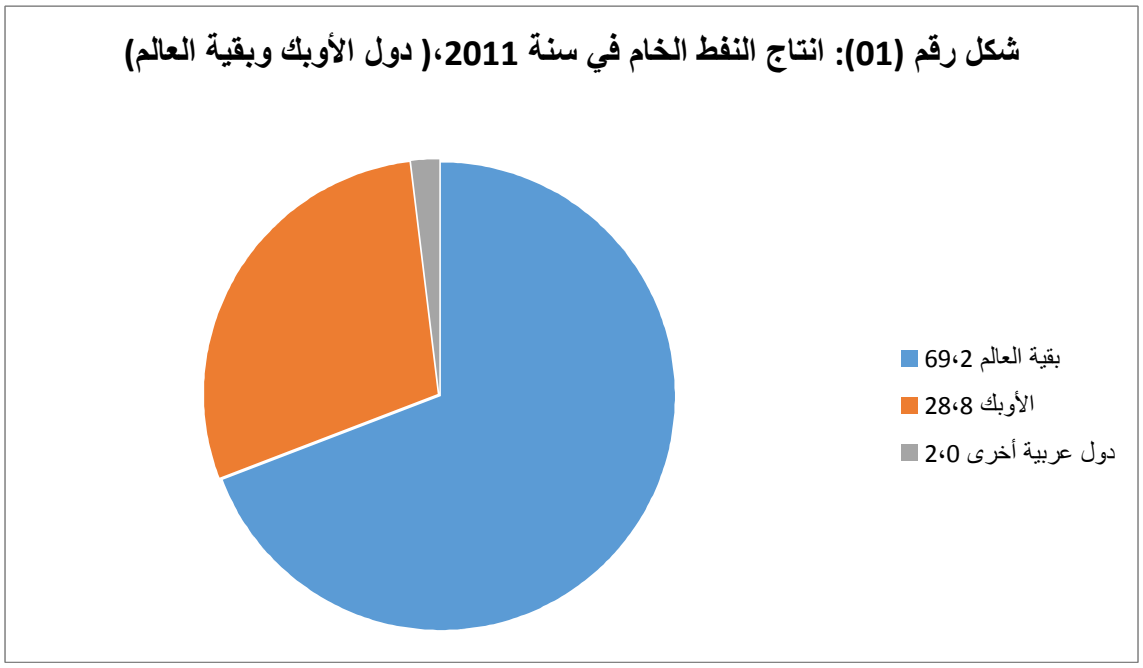

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي 2012 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، 2012، ص 31.

من خلال الشكل نلاحظ نسبة مشاركة الأوبك الكبيرة في الإنتاج العالمي للنفط بحيث تستحوذ على نسبة 28,8%ومن إجمالي الإنتاج العالمي، وهذا راجع إلى أن هذه المنظمة تضم أغلب وأكبر الدول النفطية في العالم.

إن منظمة الأوبك جاءت كرد إزاء التخفيضات المتعمّدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية وهو ما أدى إلى تدهور وعدم استقرار أسعار البترول، وبالتالي أدّى هذا إلى انخفاض العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة للبترول، وقد استهدفت قيام منظمة الأوبك تحقيق أهداف عديدة منها الدفاع عن مصالح الأعضاء وحمايتها، وكذلك المحافظة على استقرار السوق النفطية وأسعار النفط وتنسيق وتوحيد السياسة البترولية لأعضائها وتأمين دخل منتظم ومستمر للبلاد المنتجة للبترول وضمان توزيع عادل لرأس المال المستثمر[1]، والعمل على الحصول على تكنولوجيا التكرير من الدول المتقدمة، ووضع حد لنشاط الشركات الأجنبية داخل المنظمة أو على الأقل مراقبة نشاطها، وكذلك لها دور في ضبط الأسواق أثناء الأزمات[2] ،بالإضافة إلى الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة فقد انضمت اندونيسيا، وليبيا، والجزائر، وأبو ظبي ونيجيريا والأكوادور في السنوات التالية لتأسيس المنظمة ليصبح عدد أعضائها ثلاثة عشر عضوا في عام 1975[3]والجدول التالي يوضح أعضاء منظمة الأوبك:

[1]– ضياء مجيد الموسري، ثورة أسعار النفط، د.ط، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005)، ص 60.

[2]-Organization of the petroleum exporting countries, world oil outlook 2012 , (Vienna:, Organization of the petroleum exporting countries) ,2012, P5.

[3]– عبد الهادي الهاجري، الذكرى ال 50 لتأسيس منظمة الأوبك، مجلة كيميا، الكويت، العدد 171، (أكتوبر) ، 2010ص 15.

جدول رقم 7: أعضاء منظمة الأوبك وتاريخ انضمامها:

الدولة	تاريخ الانضمام
إيران*	1960
العراق*	1960
الكويت*	1960
المملكة العربية السعودية*	1960
فنزيلا*	1960
قطر	1961
ليبيا	1962
اندونيسيا	1962
أبو ظبي	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الإكوادور	1973
الغابون	1975

* الأعضاء مؤسسي المنظمة

المصدر: نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام،الطبعة الأولي، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،2000)، ص 67.

إن تأسيس منظمة الأوبك كما تم الذكر، جاء كرد فعل على الانخفاض المستمر في أسعار البترول الخام الذي فرضته شركات النفط الأجنبية، لذا فقد كان الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذه المنظمة هو الحرص والحفاظ على استقرار الأسعار في سوق النفط، وقد ورد التأكيد على هذا المبدأ في القرار الذي صدر عن المؤتمر الأول للأوبك، والذي أُعلن فيه ميثاقها، فقد أوضحت أن صادرات النفط تشكّل أهم مصدر لتمويل برامج التنمية وميزانيات الدول الأعضاء، وأشار هذا المؤتمر إلى أنه ينبغي على شركات البترول عدم إجراء أي تعديلات جديدة على نظام الأسعار دون التشاور مسبقا مع الدول المصدرة للنفط[1].

ثالثا:منظمة الأوابك(OAPEC)

لقد سادت ظروف دولية بعد منتصف الستينات أدت إلى انقسام أعضاء منظمة الأوبك، وكان ذلك مع هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب يوليو1967 فظهر فريق داخل المنظمة مكون من الدول العربية، وكان ينادي بعدم ضخ النفط العربي للدول التي ساعدت إسرائيل في عدوانها، في الوقت الذي استغلت فيه دول أخرى مثل فنزويلا وإيران هذا الظرف لتحقيق مصالحها الخاصة مخالفة بذلك مبادئ منظمة الأوبك[2].

[1]–نواف الرومي، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولي، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 2000)، ص 67.

[2]– ضياء مجيد الموسري، مرجع سابق، ص 60.

وأمام هذا الاختلاف لجأت ثلاث دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت والجمهورية الليبية لتأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"(OABEC) في جانفى1968 هدفها الأساسي تنسيق السياسات النفطية العربية وربط النفط بالتنمية الاقتصادية، والتي تطورت منذ ذلك الوقت لتصبح من أهم وأقوى التجمعات الاقتصادية العربية في مجال ربط النفط بعملية التنمية[1].

والشكل التالي يوضح هذا التغيير والانقسام داخل منظمة الأوبك:

شكل رقم2:مخطط يبين التغيير والانقسام في منظمة الأوبك:

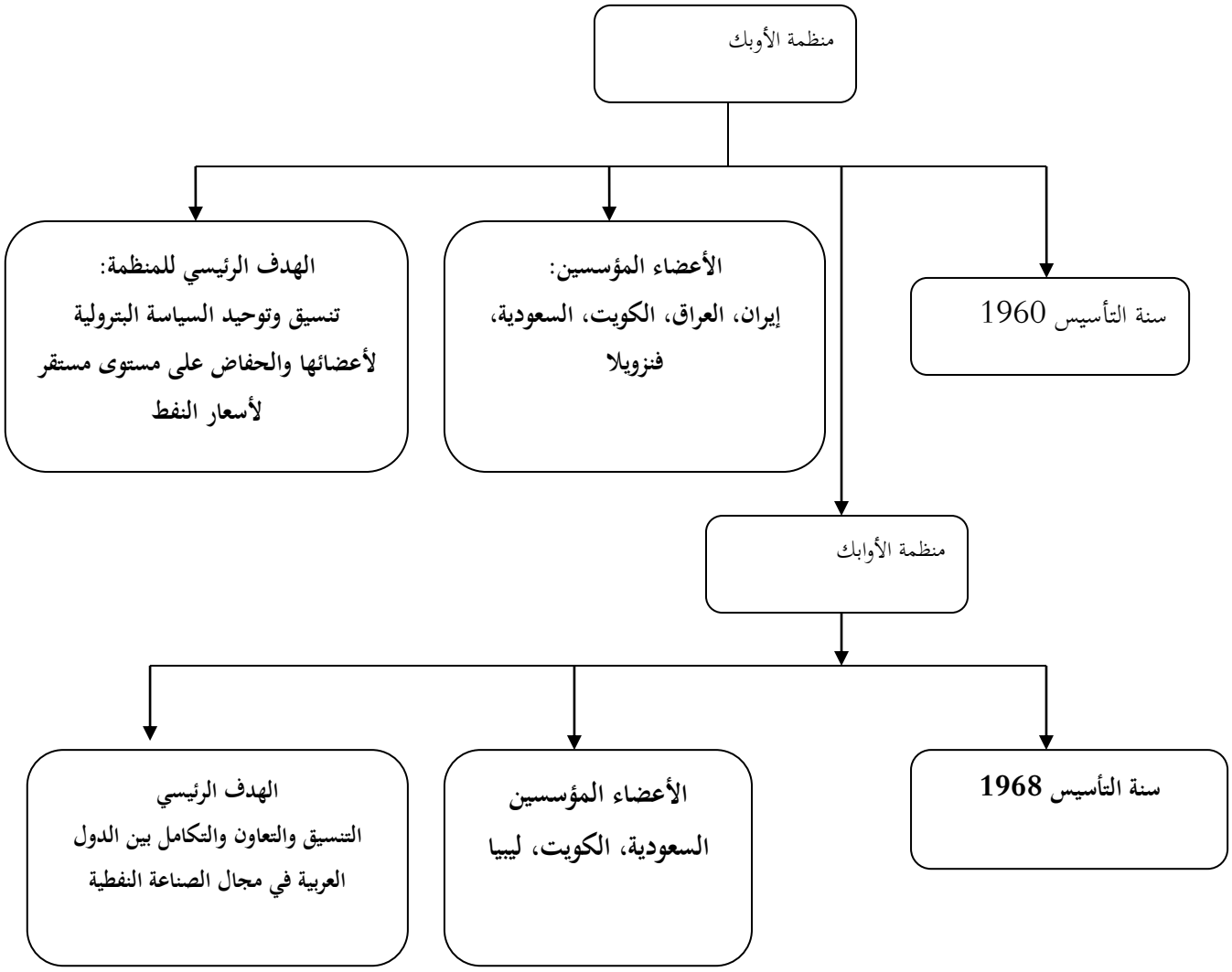

المصدر: من إنجاز الباحث

إن قيام منظمة الأوابك على أنقاض الاختلاف الذي حدث بين دول الأوبك لا يعني إطلاقا التناقض بين المنظمتين، فقد حرصت الدول العربية المنشأة للأوابك منذ البداية على التأكيد على عدم وجود اختلاف بين المنظمة الجديدة ومنظمة الأوبك، وهذا أكدته المادة 3 من الاتفاقية بحيث نصت على " لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية المنشأة للأوبك على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة

[1]- شكاكطة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 99.

للنفط (أوبك) وعلى الخصوص لا يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة أوبك تجاهها، ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة الأوبك المصادق عليها وعليهم التماشي بموجبها حتى ولو لم يكونوا أعضاء في منظمة الأوبك"[1] وبالتالي يمكن اعتبار هذه المنظمة امتداد لمنظمة الأوبك.

إن الدول الصناعية الكبرى لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الإجراءات التي قامت بها الدول النامية المنتجة للنفط، بحيث سعت بدورها إلى الرد على هذه التنظيمات بإنشاء وكالة الطاقة الدولية .

الفرع الخامس: وكالة الطاقة الدولية

وكالة الطاقة الدولية منظمة دولية غربية جاءت كرد فعل على مختلف السياسات التي قامت بها منظمة الأوبك التي استطاعت التحكم في أسعار النفط

أولا: ظروف نشأة وكالة الطاقة الدولية

إن فكرة إنشاء وكالة الطاقة الدولية برزت نتيجة للأزمة (النفطية الأولى سنة 1973، حيث أقدمت دول الأوبك العربية على رفع أسعار النفط، وذلك بخفض الإنتاج وحضر التصدير لبعض الدول التي ساندت إسرائيل في الحرب. خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا حتى حرب أكتوبر 1973 وما تبع ذلك من اتخاذ منظمة الأوبك لقرارات منفردة برفع أسعار النفط اعتبارا من 1جانفي 1974 وهو ما جعل الدول الغربية تفكر في إنشاء هذه المنظمة لمواجهة وإدارة هذه الأزمة.وبذلك تم تأسيس وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 1974 من قبل ستة عشرة دولة لإدارة البرنامج باعتبارها هيئة مستقلة عن هيئات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

ثانيا: تعريف وكالة الطاقة الدولية

إن وكالة الطاقة هيئة مستقلة تنقسم مهامها إلى شقين،تعزيز أمن الطاقة بين الدول الأعضاء من خلال التعامل الجماعي مع الاضطرابات التي تطرأ على إمدادات النفط وتقديم البحوث والتحليلات الموثوق بها حول طرق ضمان طاقة نظيفة يمكن الاعتماد عليها للدول الأعضاء البالغ عددهم ثمانية وعشرون دولة.تقوم الوكالة بتطبيق برنامج شامل للتعاون في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء إذ يتوجب على كل هذه الدول الاحتفاظ بمخزون من النفط يعادل سبعين يوما من صافي صادراتها[3].

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة كما يلي :

1_وضع نظام وبرنامج دائم لمواجهة التقلبات أو انقطاع في الإمدادات النفطية (المخزون الاستراتيجي).

2 _رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية.

3_ متابعة أحداث السوق البترولية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات البترولية التابعة للدول الوكالة .

4 _تحسين هياكل الطلب العالمي والعرض للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها[4].

كما أنها عملت على تحسين الشفافية في الأسواق من خلال جمع بيانات الطاقة وتحليلها وتعزيز سياسات الطاقة المستدامة التي تدفع للنمو الاقتصادي وحماية البيئة في إطار عالمي خاصة فيما يتعلق بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغيير المناخ،

---

[1]- المرجع السابق، ص 101-102.

[2]- د.م، استراتيجية وكالة الطاقة الدولية قراءة اولية في اسباب الاوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها، تم التصفح يوم:2013 /03/ 23 على الساعة 21:30

htpp : www.dar alkorari.net/sites/akak/files/Strategy w khaltq-ldroly.pdf

[3]- International Emergency, world energy outlook, (France: international energy agency, Arabic translation,2012) ,p1.

[4]- محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 227 _ 298.

لقد استهدفت الوكالة منذ تأسيسها الوقوف بوجه شركات الأوبك في شتى المجالات وبخاصة في مجال تحديد الأخيرة لأسعار نفطها الخام أي أن الهدف سياسي بالدرجة الأولى لمواجهة قوة الأوبك[1].

كما أنها عملت على تنسيق العمل بين البلدان الأعضاء في الوكالة من أجل السيطرة على العمليات اللاحقة لإنتاج النفط الخام، وأكدت على أعضاءها ضرورة تخفيضها للاستهلاك النفطي من أجل خلق فائض في نفوط الأوبك الخام بغية الضغط عليها ودفعها لتخفيض أو تجميد أسعار نفطها الخام[2].وبالتالي فهذه المنظمة نجحت في تنسيق سياستها لمواجهة ارتفاع الأسعار، ووضع وتنفيذ عدد من السياسات، والبرامج مثل ترشيد استخدامها للطاقة، وتكثيف البحث عن النفط وإنتاجه في مواقع خارج دول أوبك.إن العلاقة بين منظمة الأوبك ووكالة الطاقة تميزت بالتنافس والتنافر، حيث كان الهدف الحقيقي لوكالة الطاقة هو شل أي سياسة للأوبك تهدف إلى اتخاذ النفط كسلاح وكأداة للضغط، وذلك من خلال مختلف الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدتها الوكالة مثل إنشاء مخزون استراتيجي للنفط والبحث عن إمدادات أخرى للنفط غير دول منظمة الأوبك، والعمل على التلاعب بأرقام أسعار النفط من خلال مختلف التقارير المعلنة، وبالتالي فطبيعة العلاقة بين هاتين المنظمتين هي تنافسية يسعى كل طرف لإضعاف الطرف الآخر وتحقيق مصالحه النفطية[3].

إن مختلف هذه السياسات والإجراءات التي قامت بها مختلف الفواعل النفطية وحالة التنافس والصراع التي ميزت علاقة كل طرف بالآخر لتحقيق مصالحه وأمنه النفطي إنما يبرهن على أهمية ودور النفط في العلاقات الدولية سواء كان في شقه الاقتصادي كعامل مهم في الاقتصاد وتأثيره فيه أو في شقه السياسي كمحرك للصراع الدولي، فما هو هذا الدور الذي يتمتع به العامل النفطي في العلاقات الدولية .

المبحث الثاني : تأثير النفط في العلاقات الدولية

إن علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعددة الجنسيات إلا أن النفط أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة لأنه لا توجد مادة أولية لها علاقة قوية مع السياسة كما هو النفط يقول "دانييل يورجن "(Daniel Yergen) * النفط هو 10%من الاقتصاد و 90 %من السياسة.وسنحاول في هذا المبحث تبين هذه العلاقة

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للنفط

يتمتع العامل النفطي بأهمية اقتصادية كبيرة، وذلك بسبب المركز الذي يحتله هذا العامل في مختلف القطاعات الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الدور والتأثير الذي يلعبه النفط في الاقتصاد العالمي، وهو ما أكدته الأزمات النفطية التي كان لها تأثير كبير على مستوى الاقتصاد العالمي، سواء كان هذا التأثير ايجابي أو سلبي بالنسبة لمختلف اقتصاديات العالم .

الفرع الأول :المركز الاقتصادي للنفط

يحتل العامل النفطي مركزا اقتصاديا ينافس به كافة مصادر الطاقة البديلة في العالم على أساس أن عملية الانتقال من الاقتصاد العالمي المعتمد على الطاقة البترولية إلى مرحلة اقتصادية تعتمد على الطاقة المستمدة من الفحم أو الطاقة النووية، أو الشمسية أمر صعب التحقيق نتيجة ضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي العالمي.

---

[1]– نواف الرومي، مرجع سابق، ص 194.

[2]– عبد الخالق فاروق، احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط، الطبعة الأولى، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 22-23 .

[3]– حسين عبد الله، ارتفاع اسعار النفط... محاولة للفهم، مجلة السياس الدولية، العدد 165، 2006،ص 184.

* رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبردج وشخصية عالية المستوي في الأوساط البترولية.

وتؤكد نسبة الاستهلاك هذه النظرة الاقتصادية، لذلك تقوم السياسة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، على تأمين مصادر إمداداتها من الطاقة اللازمة للتنمية بوسائل عديدة تهدف إلى تخفيض الاعتماد على بترول المنطقة العربية مثل زيادة عمليات البحث والتنقيب في مناطق عديدة من العالم وتخزين أكبر قدر ممكن لمواجهة حدوث أي عجز نتيجة قطع إمدادات النفط، وبالتالي يفقد قيمته في التأثير الاقتصادي، ولكن وبالرغم من هذه السياسات إلا أن النفط مازال يعتبر من أهم مصادر الطاقة، ومن ثم فإن دور النفط بارزا في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، فالبترول عنصر رئيسي للازدهار الاقتصادي للبلدان المستهلكة والمنتجة، لتأثيره على التكامل الاقتصادي والصناعات الوطنية التي تدعم مباشرة عناصر التنمية الاقتصادية[1].

إن العائد الاقتصادي المتحقق من استغلال الثروة النفطية مرتفع بصورة أعلى من بقية المصادر الطاقوية الأخرى، وهذا ناجم عن الفرق الكبير بين كلفة الولايات النفط من جانب وسعر النفط في الأسواق العالمية من جانب أخر، وبالتالي فإن هامش الربح النفطي والربح الاقتصادي المتحقق عن ذلك يصبح عالي جدا لجميع الأطراف المستغلة للنفط سواء كانت منتجة أو موزعة أو مستهلكة، فالقوة التنافسية للنفط كبيرة في مجالات توليد الطاقة بأنواعها وكذلك في مجال استعماله[2].

إن الاقتصاد العالمي الحديث في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوافر الطاقة بأي شكل من أشكالها المتعددة، ويأتي العامل النفطي في مقدمة مصادر الطاقة، وذلك باعتباره أوفر وأسهل، وأفضل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين المواصلات المعتمد على السرعة إلى جانب دورها في تحديث القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري لقد أصبح استهلاك النفط معيارا للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم[3]. وتزداد أهمية النفط في العالم المعاصر، يوما بعد يوم تبعا لتعدد وتزايد خدماته، واستعمالاته والاعتماد عليه في المجالات الاقتصادية مختلفة، بحيث يؤدي العامل النفطي أدوارا بالغة الأهمية في جميع القطاعات الاقتصادية سواء كان في المجال الصناعي أو الزراعي أو التجاري[4].

أولا : دور النفط في القطاع الصناعي

يعتبر النفط مدخل هام في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فهو مصدر هام في الولايات السلع والخدمات، وتوفير الوقود للمصانع ومحطات الكهرباء، ومادة هامة لإنتاج البتر وكيمياويات كذلك له أهمية كبرى في مجال المواصلات الجوية والبرية والبحرية[5].فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة، تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية، والتي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة، باستثناء الطاقة النووية المحدودة الاستعمال بحيث يعتبر ثلث النفط المستهلك في العالم مكرس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، ولا تستطيع هذه الصناعة الاستمرار دونه، وأن فقدانه يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي، كما أن النفط مصدر مهم لمختلف المنتوجات والمشتقات التي تدخل في عملية التشحيم والدهونات التي تحافظ على استمرار القدرة في الإنتاج ومواصلة العمل في المصانع ومختلف المجالات الصناعية، وتقدر

---

[1]-يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 431.

[2]- هاشم مرزوق الشمري، عمار محمود حميد، مستقبل الطلب على النفط في ظل تراجع المصادر البديلة، ص 35.

www.iasj, net/iasj? Func :fulltesct&ald= 51897pdf.

[3]- حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 74.

[4]- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية : مع تطبيقات جيوبوليتكية، الطبعة الأولى ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع 2000)، ص 129.

[5]- إبراهيم شريف السيد وآخرون، مرجع سابق ، ص 287.

عدد المنتجات المتفرعة من صناعة النفط بأكثر من ثمانين ألف تغطي معظم حاجات البشرية: كمواد البلاستيك والمطاط والألياف الصناعية والمنظمات والمبيدات الحشرية...الخ[1].وبالتالي فالنفط يعتبر عماد الصناعة الحديثة .

ثانيا :دور النفط في القطاع الزراعي

إن دور النفط في الزراعة سواء كان ذلك على صعيد الولايات الطاقة والدهون للآلات والمكائن الزراعية، أو على صعيد استعمال مشتقاته في الأسمدة ومكافحة الآفات والحشرات، هذا ما جعله يعتبر أحد الدعائم التي تهيئ أو تكمل الإنتاج الزراعي، وعلى بعض الوسائل والطرق البدائية لهذا كان الإنتاج محدودا، لا يكاد يسد الحاجات الضرورية للسكان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وبداية الاعتماد على الآلات في العمل هذه الأخيرة تعتمد بالدرجة الأولى على مشتقات النفط لتحريكها، بدأ القطاع الزراعي يشهد نموا وتطورا، وتزايد لحجم الإنتاج، وبالتالي فدور النفط في هذا القطاع بارزا جدا سواء على مستوى تحريك وتشغيل الآلات بمختلف أنواعها لتوفير الوقت والجهد أو على مستوى استعمال المنتجات البتر وكيماوية كالأسمدة، والمبيدات الحشرية، والتي تساهم في رفع مستوى الإنتاج، وهو ما يساعد الدول على سد حاجاتها الغذائية، وضمان أمنها الغذائي[2].

ثالثا : دور النفط في القطاع التجاري

لقد لعب النفط الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية، بحيث أصبحت هذه السلعة ليست كبقية السلع المتداولة في الأسواق العالمية، بل أصبحت مادة إستراتيجية، تستعمل في فرض القوة والنقود زيادة على قيمتها النقدية، تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أثر تحول اقتصاد البلدان الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط والغاز، وباعتبار احتياطي النفط المؤكد يوجد في البلدان النامية، باستثناء بعض الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتمتع كل منهما بمخزون نفطي كبير، وقدرة إنتاجية ضخمة إلى جانب نسبة استهلاكها المرتفعة فإن صناعة النفط في بقية أنحاء العالم تعتمد على تصدير النفط من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك[3].

شهدت تجارة النفط العالمية تطورا كبيرا، منذ الحرب العالمية الثانية، وفي وقتنا الراهن، نتيجة الطلب المتزايد في الدول الصناعية المتقدمة على هذه المادة ، خصوصا في دول أوروبا الغربية واليابان، والصين

والولايات المتحدة الأمريكية[4].وبالتالي فالنفط ومشتقاته يشكل سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات النفطية والدول التابعة لها ، فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية غالبية النفط المستخرج من البلدان النامية ، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من مائة بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.إذا فالنفط صناعة تشتمل المليارات من الدولارات، تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للنفط و الدول الغير منتجة والمستهلكة، فالنفط من حيث تجارته يشكل عاملا مؤثرا وفعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية، فتجارته لا تقتصر على البترول الخام فقط، وإنما تشتمل أيضا مشتقاته ومنتجاته الفرعية المعروفة بالمواد البتروكيمياوية التي هي العامل الأهم في نمو صناعة النفط[5] وبالتالي فالنفط يحتل مركز الصدارة في التجارة الدولية.

---

[1]- حافظ برجا س، مرجع سابق، ص ص75 -76.

[2]- صبري فارس الهيتي، مرجع سابق ،ص 130.

[3]- محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 73.

[4]- نفس المرجع، ص 75.

[5]- حافظ برجاس ، مرجع سابق، ص 82.

ومما سبق فإن النفط له دور ومركز هام جدا على الصعيد الاقتصادي من خلال ما يلعبه من ادوار في جميع المستويات والقطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، ففقدان أو انخفاض وتناقص هذه المادة الإستراتيجية ولأي سبب من الأسباب سواء كان بسبب الأزمات النفطية،أو بسبب الصراعات أو الحروب السياسية سوف يؤثر ذلك بشكل كبير على الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني:تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد العالمي

عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات نفطية كان لها تأثير كبير، في فترات زمنية مختلفة وفي ظروف عديدة، وفي ما يلي عرض لأهم هذه الأزمات:

أولا :السياق التاريخي للأزمات النفطية ودوافعها .

إن السوق العالمية للنفط شهدت عدة صدمات وأزمات كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي ،والتي زادت من أهمية العامل النفطي في الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي ومن أبرز هذه الأزمات نذكر .

-الأزمة النفطية الأولى أكتوبر 1973.

أثارت الأزمة النفطية الأولى تطورات هيكلية في صناعة النفط العالمية، وترجع جذور هذه الأزمة إلى16أكتوبر 1973، عندما اجتمعت ست دول عربية، في المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول "الأوابك" وقررت رفع أسعار النفط من 3,01 دولار إلى5,12 دولار، وكانت المملكة العربية السعودية، قد أعلنت تخفيض الولايات النفط، وحظر تصديره إلى الدول المتعاونة مع العدو الإسرائيلي، وتسارعت الأحداث، وارتفعت أسعار النفط في الأسواق الحاضرة إلى أكثر من 20 دولار، وفي 23 – 24 ديسمبر 1973، اجتمعت دول الأوبك في طهران وقررت رفع أسعار النفط إلى11,65 دولار للبرميل[1].وهذا بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء هذه الأزمة، والمتمثلة في زيادة حدة الطلب على النفط بسبب دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي، وتنافس الشركات الأوروبية واليابانية على شراء النفط الخام، مما أثر على ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى ظاهرة التضخم التي عرفتها تلك الفترة، وقد كان لهذه الأزمة نتائج وتأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي، حيث أدى هذا الارتفاع في الأسعار إلى انخفاض نسبة استيراد النفط بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى للنفط في العالم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدى هذا الارتفاع بالدول العربية إلى تقديم مساعدات مالية للدول النامية، حيث تم إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا سنة 3 197 والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، وبنك التنمية الإسلامي، والصندوق الخاص بالدول العربية الغير المصدرة للنفط1974[2]، كما أن هذا الارتفاع أدى إلى تحقيق زيادة في المداخيل النفطية للدول المنتجة، والشركات النفطية على حد سواء، وزيادة الفوائض النفطية لدى الدول المصدرة .

-الأزمة النفطية الثانية 1979– 1980.

لقد كان لظهور هذه الأزمة النفطية عدة أسباب، فمن الناحية السياسية كان هناك الثورة الإيرانية، والأوضاع الداخلية الغير مستقرة، بزعامة أية الله الخميني ضد نظام الشاه الإيراني، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في عام1980 وبالتالي ارتفع سعر النفط

[1]– حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة،د.ط ، (الكويت: عالم المعرفة ،2000)، ص 84.

[2]– شكاكطة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 63.

إلى26 دولار للبرميل[1]ومن الناحية الاقتصادية فقد كان لتدهور قيمة الدولار الأمريكي، بعد إلغاء اتفاقية "بروتن وودز" في15جانفى 1975، تأثير على أسعار النفط بالانخفاض، مما دفع منظمة الأوبك للاجتماع في جنيف ما بين 26- 28 جوان 1979، وقررت الانتقال إلى سلة من العملات كوسيلة للتعويض عن الخسائر الناجمة في حالة استمرار التآكل للدولار، وكذا انخفاض الإنتاج الإيراني والعراقي بسبب أوضاعها الداخلية، وقد أدت هذه الأزمة كذلك إلى عدة تأثيرات منها خفض استهلاك الطاقة والنفط في الدول المستهلكة الكبرى للضغط على الأوبك والدول المنتجة لتخفيض الأسعار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة العائدات النفطية في الدول المنتجة أدى إلى انتشار وهيمنة البنوك الأجنبية ما بين 1974- 1984 وهذا لتحميل الفوائد إلى الخارج[2]،إلاّ أنه في النصف الثاني لعام 1980 نشأ وضع جديد تميز بوجود فائض من النفط في السوق، وتباطؤ حركة ارتفاع النفط تترافق مع انخفاض أسعار النفط ومشتقاته خاصة سنة 1986[3] ،وهو ما اصطلح عليه بالأزمة النفطية المعاكسة *. وهذا ما أدى إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، وخاصة الدول المنتجة للنفط لأن أغلبها يعاني من ديون خارجية ضخمة كالمكسيك اندونيسيا ونيجيريا، فقد بلغ سعر البترول 17,5 دولار للبرميل في عام 1986، بحيث بلغت إجمالي الديون الخارجية للدول النامية 1000 دولار في عام 1986 وبالتالي ارتفاع الطلب العالمي على النفط وانخفضت عائدات النفط للدول المنتجة [4]

الأزمة النفطية الثالثة 2002 –2008

بدأت هذه الأزمة مثلما بدأت الأزمات النفطية السابقة، عندما تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى البلدان المصدرة للنفط، نتيجة لضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض أسعار النفط الجارية عن مستوى التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة، فقد بدأت هذه الأزمة تأخذ مسارها منذ عام 2002، وأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر دون انقطاع في متوسطات أسعار النفط السنوية، حتى منتصف 2008 وهي تعتبر أطول فترة لارتفاع الأسعار في تاريخ الصناعة النفطية، حيث بلغت الأسعار 147 دولار للبرميل حتى منتصف 2008، وقد توقفت هذه الأزمة في منتصف عام 2008، لتتراجع أسعار النفط بحوالي 95دولار للبرميل في أواخر عام 2008 وبداية عام 2009 وبحوالي 40 دولار للبرميل في الربع الأول من عام 2009 ومن بين الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار النفط هي الاضطرابات والمضاربات الشرهة عليه، قبل انفجار الأزمة المالية[5].وكغيرها من الأزمات النفطية لها تأثيرات ايجابية وسلبية على الاقتصاد العالمي، فارتفاع أسعار النفط، يكون في صالح الدول المنتجة حيث تزيد عائداتها النفطية و مداخليها لتعيش حالة من الانتعاش الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المستهلكة، فيتراجع مستوى استهلاكها للنفط وبالتالي اعتماد الدول الكبرى على المخزون النفطي وهذا ما ينعكس سلبا على الدول المصدرة الكبرى ويدفعها لتخفيض أسعار النفط ، والجدول التالي يبين العلاقة بين نمو الطلب على النفط والأزمات النفطية :

---

[1]- محمد محمود إبراهيم، الجغرافيا السياسية :منظور معاصر ، الطبعة السادسة ،(مصر : مكتبة الانجلو مصرية ، 2008)،ص 381.

[2]- شكاكطة عبد الكريم، مرجع سابق ، ص 68.

[3]- الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والأفكار الدولية، ترجمة: بسام خليل، الطبعة الأولى، (بيروت:د.د.ن،1984)، ص 51.

*سميت الأزمة المعاكسة لأنها جاءت معاكسة للازمة النفطية الأولي والثانية ،ودلك لان أسعار النفط هده المرة لم تكن في صالح الدول المصدرة للنفط بل عرفت انخفاضا شديدا

[4]- قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، د .س .ن، ص 148.

[5]- ابراهيم شريف السيد، مرجع سابق، ص 87- 88.

الجدول رقم 8: العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الأزمات النفطية (الإنتاج : مليون برميل يوميا/ السعر : دولار للبرميل)

السنة	الولايات العالم	الولايات الأوبك		السعر	الملاحظات
		الكمية	النسبة المئوية		
1961	23	06	26	1،90	فترو هيمنة شركات النفط
1970	50	18	36	2،00	استمرار هيمنة شركات النفط
1973	58	27	46،50	10،41	فترة الأزمة النفطية الأولى والثانية
1975	55	24	43،60	11،60	
1978	63	28	44،40	13،30	
1980	62	24	38،70	35،69	
1985	57	15	26،30	27،53	الضغط على صادرات الأوبك
1986	60	18	30،00	13،10	انكسار الأزمة الثانية
1998	73	29	39،70	12،10	13 سنة من الانكسار
2002	74	30	40،30	23،77	بداية الأزمة الثانية
2005	81	34	41،90	49،35	الأزمة الثالثة
2008	81	35	43،20	68،79	الأزمة الثالثة
2011	89،9	36،4	-	-	-
2012	91،6	36،8	-	-	-

المصدر : إبراهيم شريف السيد، مرجع سابق ، ص 65.

ثانيا :تأثيرات الأزمات النفطية على الاقتصاد العالمي

إن الأزمات النفطية سواء كانت بارتفاع أسعار النفط أو انخفاضه كما كان في حالة الأزمات سابقة الذكر لها تأثيرات وتداعيات كبيرة على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، سواء كان هذا التأثير ايجابي أو سلبي، فانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من نشأنه أن يؤدي إلى نشوء حالات اقتصادية عسيرة بالنسبة للدول النامية المصدرة التي تعتمد على العائدات النفطية كأهم مصدر لمدا خيلها المالية [1] ،وبالتالي دخول هذه الدول النامية المصدرة أزمة اقتصادية جديدة تتعلق بأزمة المديونية ومشتقاتها، أما الدول الصناعية فهي المستفيدة من هذا الوضع باعتبارها المستهلك الأكبر للثروة النفطية.

أما بالنسبة لارتفاع أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العالمي فهناك دائما الرابحون والخاسرون، فالمستفيدين هم الدول المنتجة والشركات العاملة في هذا القطاع، وذلك بزيادة العائدات النفطية مما يحقق لها النمو والتنمية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالدول الغير نفطية والدول المستهلكة يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير على مستوى استهلاكها لهذه المادة الحيوية وتراجعه، إلا أن الدول الصناعية الكبرى تعوض هذه الخسائر من ارتفاع النفط من خلال ارتفاع أرباح شركاتها النفطية، التي تحقق أرباحا هائلة، ومن أهم التأثيرات السلبية لهذا الارتفاع على الاقتصاد العالمي هو التضخم، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتباطؤ أداء الاقتصاد، فقد

[1]- عماري عمار، فالي نبيلة،" الازمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري "، في الملتقى العلمي الدولي حول (الازمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية)، جامعة سطيف 20 -21 اكتوبر 2009، ص 16.

أعلنت مثلا منظمة التجارة العالمية أن ارتفاع أسعار النفط قلص من نمو التجارة خلال عام 2005 إلي 6,5%كذلك المضاربة في الأسهم والعقارات.[1] فقد قال كبير اقتصادي للبنك الدولي "فرانسوا بورجينيسون" في إطار تأثير ارتفاع أسعار النفط مع بداية الأزمة النفطية الثالثة "إذا استمر الارتفاع في أسعار النفط لعدة سنوات، فإن ذلك قد يؤثر سلبا بمعدل 0,2 نقطة سنويا على النمو الاقتصادي العالمي".لكنه أعرب عن اعتقاده أن ذلك لن يحدث لأن السوق يميل إلى التوازن[2]، تعتبر أسعار النفط المحرك الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحويل المد خول في الدول المستوردة إلى الدول المصدرة مما يبدل ويحول الميزان التجاري بين هذه الدول، ويعتمد تأثير هذا على مدى اعتماد الدول المنتجة والمستوردة على النفط[3]، كما أن هناك فكرة تدوير العائدات النفطية (تدوير الفوائض) في الاقتصاد الغربي، حتى لا يصل الاقتصاد الغربي إلى مرحلة من التضخم تحطم النظام الاقتصادي العالمي[4].

يعتبر النفط عصب الاقتصاد وسلاح ذو حدين في يد الدول المنتجة انطلاقا من هذه الأهمية الاقتصادية والسياسية للنفط، ولعبه لأدوار كبيرة في مجال العلاقات الدولية، هذا ما دفع دول العالم وخاصة الدول الغربية (الصناعية الكبرى) إلى زيادة الاهتمام بالنفط، خاصة بعد الأزمات النفطية التي برهنت على أهمية النفط الاقتصادية والسياسية وإمكانية استخدامه كسلاح لربح الحرب، كما حدث في أزمة أكتوبر 1973 وهو ما جعل هذه الدول تبحث عن سياسات واستراتيجيات لتأمين إمدادات النفط، وتحقيق اكتفائها واستغلالها لهذه الثروة النفطية .

إن التقديرات والدراسات المستقبلية للاحتياطي العالمي من النفط تؤكد على أن هذه الطاقة الناضبة سوف تجف خلال العقود القريبة القادمة .وبالتالي سيزيد هذا الوضع من الأزمات الاقتصادية العالمية بسبب الارتفاعات الكبيرة المتوقعة في أسعار النفط، وهذا ما من شأنه أن يدفع بالدول الصناعية الكبرى لدخول مرحلة التنافس والصراع الدولي من أجل تحقيق مصالحها النفطية في الدول الغنية بهذه المادة (خاصة الدول العربية ودول القارة الإفريقية) كما حدث في العراق[5] ومن هذا المنطلق فقد سعت القوى الصناعية والعسكرية الكبرى والعظمى في العالم إلى التحكم في الموارد الإستراتيجية الحساسة وخاصة الثروة النفطية كميزة للتفوق على منافسيها في الميدان الجيوسياسي والاقتصادي[6]، لقد أدت الأزمات النفطية إلى تفطن العالم لأهمية النفط كسلعة إستراتيجية لها دور كبير وتأثير لا يستهان به في جانب العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي .

وكخلاصة لمركز وأهمية النفط الاقتصادية، ومدى تأثيره فإن للنفط أهمية بالغة في الميدان الاقتصادي في مختلف قطاعاته الصناعية والزراعية والتجارية من خلال دوره في تحريك الآلات، ومختلف مشتقاته المستعملة ، وكذا الاعتماد عليه كسلعة هامة في التجارة الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاعتماد العالمي على النفط قد يتعرض من الفترة إلى الأخرى إلى أزمات، تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، قد تكون هذه الأزمات في صالح اقتصاديات بعض الدول، في حين أن الدول الأخرى تتكبد الخسائر والأضرار جراء هذه الأزمات.

---

[1]- قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 156.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 81.

[3]- قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 151.

[4]- محمد الرميحي، مرجع سابق، ص 174.

[5]- باتريك إلي، وأخرون، مذكرة ما لدينا وما ليس "حوكمة الموارد في الفترة الحادي والعشرون "، ترجمة : جمانة كيالي عباس، الطبعة الثانية، (د. ب . ن : منشورات مؤسسة هيزشبل، 2008)، ص 16.

[6]- فاليري مارسيل، مرجع سابق، ص 27.

إن العامل النفطي له تأثير كبير على الصعيد الدولي سواء كان ذلك على الاقتصاد العالمي أو على مستوى العلاقات الدولية، فالحاجة الملحة للنفط جعلت من دول العالم تتنافس وتدخل في صراعات من أجل تأمين حاجاتها النفطية في المناطق الغنية بهذه المادة، كما أنه يساهم في تحريك الصراعات داخل الدولة ذاتها من خلال بحث مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة لتحقيق حاجاتها وأمنها ورفاهيتها بالاستيلاء والسيطرة على مناطق الإنتاج كما هو يحدث في الكثير من دول العالم، وهذا ما يثير التساؤل حول دور العامل النفطي كمحرك للصراع الدولي .

المطلب الثاني : النفط كمحدد للصراع الدولي

تتعدد أسباب الصراعات والحروب منذ القديم،كما تتنوع دوافعها ويبقى العامل الاقتصادي أي الحصول على الموارد الحيوية السبب الرئيسي والهدف الاسمي من وراء أي خلاف أو حرب عندما تعجز السياسة أو الدبلوماسية عن تحقيقه ومن هذه الأهداف الاقتصادية هي السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها.

ففي دراسة صدرت عام 2001 للمشهد المتوقع لحروب القرن الجديد حدد "كلير"(kLARE) سببين هامين سيتصدران أسباب الحروب والصراعات المتوقعة في القرن الجديد هما النفط والماء فمع ازدياد الطلب على النفط، وفي ظل وصول الإنتاج العالمي إلى الذروة وبدء مرحلة نضوب النفط، سيستمر الصراع للتحكم فيما تبقى من هذه الثروة الأساسية لنمو اقتصاد أي دولة[1]. .ونظرا لهذا فإنه من كل الموارد لا يوجد مورد يمكن أن يثير الصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين أكثر من النفط، فالنفط بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي يتميز بقدرته على إشعال قتال واسع النطاق، فلا يمكن لأي مجتمع على درجة عالية من التصنيع أن يبقى على قيد الحياة في الوقت الحاضر بدون إمدادات أساسية من النفط، ولذلك فإن أي تهديد خطير للتوفر المستمر لهذا المورد سوف يسبب أزمة وفي الحالات القصوى يستدعي استخدام القوة العسكرية[2].فالصراع على النفط شكل وسيشكل سمة هامة للبيئة الأمنية العالمية ، حيث كانت الحرب العالمية الأولى هي نقطة التحول الرئيسية في أهمية النفط الإستراتيجية .عن طريق قرار تحويل البحرية البريطانية من الفحم للبترول[3] ومن هنا أصبح النفط له دور كبير في تحريك الصراعات والحروب وأخذ يحتل أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى القطاع العسكري .فلقد كان النفط هدف لأهم المعارك التي دارت في الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء ودول المحور، فالقتال المريب الذي دار بين الطرفين في شمال إفريقيا، كان هدفه الرئيسي الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، كما أن الهجوم الذي شنه هتلر على الاتحاد السوفياتي آنذاك كانت غايته السيطرة على حقول نفط باكو والقوقاز، ولو استطاع الوصول إلى تلك المنطقة النفطية لكانت نتيجة الحرب غير ما نعرفها الآن، واليابان لم تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية في معركة " بيرل هابر " إلا من أجل حاجتها الشديدة لبترول اندونيسيا[4] فالنفط هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب مصممي استراتيجياتها[5].

---

[1]– سمير التنير، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين" دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية" ،الطبعة الأولي، (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص22.

[2]– مايكل كلير، الحروب على الموارد "الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية "، ترجمة : عدنان حسن، (بيروت : دار الكتاب العربي، 2002)، ص 32.

[3] -Amy Bake and Margo chneider, "Oil and Security", Policy Analysis Brief of The Stand by foundation USA,(January) 2008, P 1.

[4] – محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 225.

[5] – محمد حسين هيكل، حرب الخليج " أوهام القوة والنصر "، د.ط، (القاهرة : مركزه الأهرام، 1992) ، ص 72.

وبعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية النفط كمادة إستراتيجية تعتمد عليها حضارة القرن الواحد والعشرين الأمر الذي زادا من التنافس على الإمدادات النفطية، حيث أن التغير في ترتيب القوى الاستعمارية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية أعطى الولايات المتحدة الأمريكية الحق في أن تطالب بعباءة القوة المسيطرة في الغرب، وهذا ما انعكس على السيطرة على الموارد النفطية، حيث استولت على مواقع البترول التي تسيطر عليها بريطانيا وفرنسا، فحطمت الاحتكار البريطاني في إيران وجعلت فرنسا هامشية في العراق، فعلى سبيل المثال بعد أن قام رئيس الوزراء الإيراني القومي "محمد مصدق" في 1951 بتأميم عمليات شركة "أنجلو إيرانيان أويل كومباني" التي تسيطر عليها بريطانيا، نظمت المخابرات الأمريكية انقلاب بالإطاحة بمصدق مستبدلة إياه " بالشاه " الذي أصبح حليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية وتم تقسيم النفط الإيراني بين شركات النفط الأمريكية[1].كما كانت منطقة الشرق الأوسط مسرحا لمعظم الحروب والصراعات لاحتوائها على أضخم احتياطي نفطي في العالم، فحرب السويس وحرب 1967 وحرب 1973 والحرب العراقية الإيرانية1979 كلها حروب يعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود.

وبعدما استطاعت الأقطار العربية المصدرة للنفط على الرغم من الخلافات فيما بينها من أن تفرض واقع جديد غير مسبوق على المسرح السياسي العالمي متمثل في منظمة الأوبك لحماية مصالح الدول المنتجة وتحديد الإنتاج والتحكم في الأسعار[2] ولكن ما هو أهم هو اكتشاف القوى الغربية قوة سيطرة الأوبك على أسواق النفط في العالم، بعدما كانت تعاني من مختلف أساليب الاحتكار والاستغلال لثرواتها من طرف الدول الغربية، والشركات النفطية الأجنبية التي احتكرت لنفسها تسير ومراقبة تكرير الولايات وتوزيع النفط خلال فترة الاستعمار[(3)]فأصبح الخيار المتاح للقوى الغربية هو الضغط من الداخل عن طريق خلق مجموعة من المشكلات السياسية والحدودية والعسكرية، والعرقية والدينية لبعض أقطار الأوبك،هذه الصعوبات لم تخلقها شركات النفط لوحدها وإنما بمساعدة سياسات الدول التابعة لها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بتأييد كامل من بريطانيا ،وهدفها خلق أماكن اضطراب من جهة والضغط من جهة أخرى لتجميد أسعار النفط ورفع إنتاجيته وفي مقابل ذلك تشجيع إنفاق أكبر قدر ممكن من مدا خيل هذا النفط لشراء الأسلحة وهذا لتغذية النزاعات الحدودية[4] .

مع نهاية السبعينات واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مشكلات حقيقية في منطقة الخليج العربي، فقد كان على أمريكا أن تنافس تحكم الأوبك في مصادر النفط، أضف إلى ذلك قيام الثورة الإيرانية 1979 التي أطاحت بالشاه، وبهذا رحل شرطي الولايات المتحدة في الخليج وحل محله نظاما إسلاميا معاديا لأمريكا، فكانت هذه الثروة صفعة قوية للولايات المتحدة في الخليج العربي المنتج للنفط . وفي ديسمبر 1979اقتحم الاتحاد السوفياتي أفغانستان ليضيف المزيد من الإحساس بالقلق في واشنطن تجاه المنطقة[(5)]، فلم يعد بوسع الولايات المتحدة الاعتماد على بدائل لها في حفظ الأمن في المنطقة ولهذا أعلن الرئيس الأمريكي"جيمي كارتر" (JUMMY CARTER) في عام 1980 عن نية واشنطن ورغبتها في التدخل بشكل مباشر في المنطقة بتأكيده أنه لن تسمح الولايات المتحدة لدولة معادية بأن تكسب المقدرة على إعاقة التدفق الحر للنفط من الخليج إلى الأسواق الكبرى في الغرب[6] وهذا المبدأ الذي أعلنه كارتر ستحضر في مناسبات عدة في الثمانينات والتسعينات لتبرير استخدام القوة الأمريكية ومن المرجح أنها

[1]- سامان سيبهري ،الجغرافيا السياسية للنفط،د.ط،(القاهرة: مركز الدراسات الاستراتية ،د.س.ن)،ص ص9 -10.

[2]- محمد الرميحي، مرجع سابق، ص 172.

[3]- شكاكطة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 32.

[4]- محمد الرميحي، مرجع سابق، ص 173.

[5]- سامان سيبهري، مرجع سابق، ص ص21- 22.

[6] -Amy Bake and Margo shnide, op.cit, P8.

ستثير تدخلات أمريكية إضافية في العقود المقبلة[1]وقد كان لحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وغزو العراق لدولة الكويت في 1991 الفرصة التاريخية التي استطاعت من خلالها الرأسمالية النفطية الأمريكية أن تتحرك للسيطرة على منابع النفط من خلال وضع أقدامها في منطقة الشرق الأوسط[2]وهذا ما يوضحه الخطاب الذي وجهه الرئيس الأمريكي جورج بوش (George – H.W ,Bush) إلى الأمريكيين الذي جاء فيه" إن وظائفنا وطريقة حياتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كله ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط في العالم تحت سيطرة صدام حسين " [3] .كما أكد هذا أيضا المفكر الأمريكي"ناعوم تشومسكي" (Noam Chomsky)بقوله: "إن الولايات المتحدة برفضها و عرقلتها للحلول الدبلوماسية لأزمة الخليج الثانية قد حققت أهدافها الرئيسية في الخليج، حيث قبضت على مصادر البترول في الشرق الأوسط وقبضتها أرباحها الهائلة لتحسين اقتصادنا واقتصاد حليفتها بريطانيا، وهكذا احكمنا سيطرتنا على إمدادات البترول "[4] وهذا يبين أن الدول الصناعية ومن خلفها شركات النفط الضخمة مثل: شيفرون و "اكسون، وموبيل " الأمريكية و "برتش بتروليوم" البريطانية وغيرها من عمالقة النفط تقف متأهبة للحرب من أجل الهيمنة على منابع النفط حيث كشفت وثائق أمريكية سرية تسربت حديثا عن دور الشركات النفطية في رسم السيناريو الأفغاني منذ مطلع التسعينات وتمديد أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها ابتداء من أسيا الوسطى (كزاخستان، وتركمنستان،وأوزباكستان، وصولا إلى باكستان) [5] حيث قام"برجنسكي" ZBINGNEW. K.BREZEZENSKI)مستشار الأمن القومي للرئيس "جيمي كارتر"بزيارات إلى المنطقة أوائل التسعينات لصالح شركات النفط، وحذر البيت الأبيض من،أن الولايات المتحدة سترتكب خطأ فادحا إذا تجاهلت مصالحها الإستراتيجية الحيوية في تلك المنطقة[6] وفي السياق نفسه كانت حرب " الأمم المتحدة " في البلقان خلال عقد التسعينات وهي الحرب التي أدارتها واشنطن فعليا من خلال الناتو (NATO) الذي أكدت إستراتيجيته الجديدة لعام 1999 على أن مهمتها الجديدة ستكون[7]: "تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة على الصعيد العالمي" [8] فقد كانت في الواقع حرب من أجل النفط وخطوط أنابيب نقل نفط بحر قزوين للأسواق الأوروبية عبر كوسوفو باتجاه موانئ المتوسط، فعندما رفضت يوغسلافيا سابقا التعاون مع صندوق النقد الدولي بدأت واشنطن في ظل إدارة"كلينتون" حملة منظمة لإشاعة عدم الاستقرار في يوغسلافيا وهكذا تم تفكيك يوغسلافيا إلى دول موالية، حيث أقامت الولايات المتحدة أكبر قاعدة عسكرية منذ حرب الفيتنام وهي قاعدة "كامب بوندستل"(Comp bond Stel) [9]

ولكن تبقى الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 هي أهم حرب دولية على العراق، فالعراق كانت هي المرشح الأوفر حظا لأن يكون الهدف الأول للتحرك الأمريكي الرامي للسيطرة على نفط العالم بعد الحملة الأفغانية، فبعد حرب الخليج الثانية التيدمر فيها العراق واصل "جورج بوش الابن" George. w. Bush مسيرة أبيه بعد 10 سنوات بغزو العراق واحتلاله بعدما اتجه الرئيس

---

[1]– مايكل كلير، مرجع سابق، ص 62.

[2]–د.م، الدوافع النفطية وراء الحملة الأمريكية على العراق، شاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 2013/03/25، علي الساعة10:00. https:/aShahed 2000triod.com /news

[3]– إيان تليدج، العطش إلى النفط "ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي " ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الأولي، (بيروت :الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 90.

[4]– د.م، الدوافع النفطية وراء الحملة الأمريكية على العراق ، مرجع سابق.

[5]– باتريك إلى وسيليوبرمان وآخرون،مرجع سابق ،ص 16.

[6]– ايان رتليدج، مرجع سابق، ص 167.

[7]– عبد الحي يحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد ،الطبعة الأولي، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص29.

[8]– باتريك إلي وآخرون، مرجع سابق ، ص 16.

[9]– عبد الحي يحي زلوم، مرجع سابق، ص 245.

العراقي صدام حسين لمنح عقود الولايات نفطية لشركات فرنسية وصينية وروسية[1]يقول ألن"غرين سيان" في مذكراته التي نشرت سنة2007"أن النفط هو من الأسباب الرئيسية في شن الحرب على العراق"[2] .كما تحدث بعض النواب في البنتاغون بصراحة عن أن الحرب على العراق هي من أجل النفط وليس لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فهذا نائب وزير الدفاع الأمريكي"بول ولفوتر"(Paul worl wouter) يقول في مقابلة في سنغافورة بتاريخ 31 ماي 2003 "دعونا ننظر للأمر ببساطة ....فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية والعراق يكمن من الناحية الاقتصادية .....لم يكن أمامنا من خيار أخر في العراق فتلك البلاد وتطفو على بحر من النفط "[3]ويقول الجنرال "شوارزكويف" الذي قاد الهجوم على العراق 1991"نفط الشرق الأوسط هو دم الحياة بالنسبة للغرب فهو مصدر الطاقة لنا حاليا "[4].

وفي الوقت نفسه تواصل الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوربية رسم خططها الخاصة بالحروب الامبريالية النفطية في أماكن أخرى من العالم مثل فنزويلا، نيجيريا، غينيا الاستوائية، السودان ...الخ، سواء بإحداث انقلابات ضد الأنظمة غير الموالية لها، ودعم الأنظمة المتحكمة بالثروة النفطية والناهبة لها بالشراكة مع شركات النفط الأمريكية والعالمية لتأمين تدفق النفط بأسعار مناسبة لمصالحها[5].ففي عام 2003 تضاعفت المساعدات الأمريكية للحاكم النيجيري" اوباسانجا" المقرب من بوش،الأمر الذي تزامن مع بدأ الجنرالات الأمريكيين مفاوضات مع نظام "اوباسانجا"لإقامة قواعد عسكرية أمريكية في منطقة خليج غينيا الغنية بالنفط[6].كذلك الصراع المرير بين الشمال والجنوب في السودان تتوازى وتتقاطع معه مصالح دولية تدفع في اتجاه إنهاك الطرفين الشمالي والجنوبي سعيا وراء الموارد الطبيعية الهائلة في الجنوب خصوصا النفط من جانب الشركات النفطية الأمريكية التي كانت تدعم الجنوب هذا ما أدى إلى انقسام السودان سنة2011[7].

إن جميع التصريحات السابقة الذكر التي صدرت عن كبار المسئولين والسياسيين في العالم، هي دلالة واضحة على أهمية النفط ومكانته السياسية ولطالما النفط مازال المصدر الأساسي للطاقة فسيظل عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية ويحتل ركنا أساسيا في الصراع الدولي وهذا يتضح جليا من خلال قيام الدول الصناعية الكبرى بشن العديد من الحروب ووضع العديد من الاستراتيجيات والسياسات لتأمين إمداداتها النفطية .

المطلب الثالث : سياسات ضمان امن النفط

تعتمد الدول الكبرى في ضمان أمن نفطها على عدد من السياسات من بينها ما يلي:

أولا:سياسة التخزين البترولي الاستراتيجي(SPR)

قد تمت التوصية لأول مرة بالمخزون النفطي الاستراتيجي كجزء من مشروع الاستقلال الذي تبنته إدارة "نيكسون "وقد تم إنشاء المخزون النفطي الاستراتيجي بموجب قانون رقم 93_ 103 الذي صدر في ديسمبر 1975.وذلك بعد الصدمة النفطية لسنة

---

[1]– ايان رتليج، مرجع سابق، ص 254.

[2]– أنطوان اغا س، العطش الأمريكي سبب تدمير العراق، جريدة العرب ،الثلاثاء، 18 /09/2007، ص 5.

[3]– عبد الحي يحيى زلوم، مرجع سابق، ص 34.

[4]– نفس المرجع، ص 47.

[5]– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 67.

[6]– باتريك إلى وآخرون، مرجع سابق ،ص 15.

[7]– أماني الطويل ، مستقبل السودان :واقع التجزئة وفرص الحرب،د. ط ،(الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 10.

1973، حينما قامت الدول العربية بتوقيف تصدير النفط احتجاجا على الدعم الأمريكي لإسرائيل[1]، وتقوم سياسات التخزين الاستراتيجي للبترول في دول وكالة الطاقة الدولية التي اعتمدتها الدول المستهلكة في بناء مخزون احتياطي بما يعادل استهلاكها لمدة 90 يوما بغرض مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات وأيضا كأداة ضغط على مسارات مستوى أسعار النفط في حالة ارتفاعها بشكل مخل من جهة نظر الدول المستهلكة الرئيسية، حيث بلغ التخزين الاستراتيجي من البترول في أوربا الغربية ما مجموعه 1267 مليون برميل نهاية عام 2002[2] .و من المنظور الأمريكي فإن وجود مخزون احتياطي نفطي لدى الولايات المتحدة الأمريكية سيساعدها في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات :

1 - حظر نفطي

2-خفض صادرات النفط لفترة ممتدة نتيجة لثورة أو اضطراب داخلي في واحدة أو أكثر من البلدان المصدرة للنفط.

3 -استخدام القوة العسكرية ضد إحدى الدول الخارجية من أجل الاستيلاء على النفط أو إيقاف شحنه [3]

ولاحظنا استخدام الولايات المتحدة للمخزون الاستراتيجي من النفط في ثلاثة حالات :

الحالة الأولى:عندما أمر الرئيس جورج بوش الأب في جانفى 1991 في فترة حرب الخليج الثانية بيع حوالي 21 مليون برميل من النفط من أجل استقرار السوق العالمية .

الحالة الثانية:في سنة 2000 تم استخراج مليونين برميل من النفط لاستخدامه في التدفئة في فصل الشتاء

الحالة الثالثة:في إعصار كاترينا سنة 2005 الذي تسبب في تعطيل أكثر من 95 %من الولايات نفط خليج المكسيك[4] .

ثانيا: الاعتماد على حلفاء موثوق بهم

الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة صناعية كبرى لكونها أكبر مستهلك للطاقة سعت لأن يكون لها الدور الكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية، ففي المنطقة العربية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكوين أنظمة حليفة لها ودعمها بهدف الوصول إلى احتياطات النفط .

بحلول منتصف الستينات كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على نفط الشرق الأوسط، واحتكرت الشركات الأمريكية السوق العالمي، وكانت تجمع أرباحا ضخمة ولحماية هذه المصالح النفطية اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية عرفت بمذهب "نيكسون"(Nixon) على بناء دولة وكيلة في المنطقة والتي ستصبح منفذة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحماية نفط الشرق الأوسط وكان لسياسة الولايات المتحدة ثلاثة مرتكزات وهي إسرائيل، المملكة العربية السعودية و إيران.وكان على كل دولة أن تلعب دورا مختلفا في المنطقة. [5] فإسرائيل التي أنشئت في عام 1948 وبنيت كدولة استيطانية استعمارية معتمدة على التهجير والقمع الوحشي لسكان فلسطين الأصليين، اعتمدت تماما في وجودها على الدعم الأمريكي، فأصبحت المرتكز الأمني الأساسي، كلب

---

[1]- رتشارد بريس وفريق من المحليين، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر ...تنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس،د.ط، (واشنطن:مكتبة الكونغرس،1981)، ص ص 7- 8.

[2] -Valeria Costantin and Francesco Gracceva, "Oil security short and long term policies", international energy Marketsm, (Septemper),2004 ,P 3 .

[3]- ريتشارد بريس وفريق المحليين ، مرجع سابق ،ص 45.

[4]- مصطفى صايح، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية "التركيز على إدارة جورج بوش 2000 _ 2008" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 186 .

[5] - سامان سيبهرى، مرجع سابق، ص 13.

حراسة المنطقة، وكان دورها هو تحدي والتصدي وإذا كان ضروريا تدمير أي تحدي للولايات المتحدة الأمريكية وفي المقام الأول تهديدات الأنظمة القومية العربية التي استولت على السلطة في الخمسينات والستينات في مصر وسوريا والعراق[1] إما السعودية فكانت صنيعة شركات النفط الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت شركات النفط الأمريكية على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية بعد أربع سنوات فقط من إنشاء الدولة سنة 1932 وللمشاركة في التنقيب وتسويق امتياز النفط السعودي، تم إنشاء شركة جديدة سميت "أرامكو" (شركة النفط السعودية).

لم يكن للمملكة العربية السعودية هيكل الدولة وكنتيجة لذلك دخلت "أرامكو" ليس فقط في كل أوجه إنتاج النفط السعودي ولكن أيضا قامت ببناء المنازل، المطارات، المدارس،وفوق كل شيء دعمت العسكرية الأمريكية لإقامة قاعدة عسكرية قرب حقول النفط لحمايتهم[2] .فكانت السعودية هي الجائزة الاقتصادية للولايات المتحدة لاحتوائها على 25 %من احتياطي النفط العالمي، فالمملكة العربية السعودية كانت تقوم بدور أساسي في الأسواق العالمية للنفط لمساندة المصالح الاقتصادية للدول الغربية، فهي وسيلة يستعملها الغرب لتدعيم أمن النفط العالمي عن طريق حفاظها على طاقة إنتاجية إضافية يمكن وضعها في التداول بسرعة في حال حدوث أي خلل جدي في الإمدادات في أي مكان في العالم[3].

فالسعودية بالرغم من أنها عضو في منظمة الأوبك إلا أنها لا تلتزم بسياستها وكانت تعمل دائما على خفض أسعار النفط وفي المقابل كانت تحصل على الدعم الأمريكي في ضمان أمنها ولكي تصبح قوة إقليمية محورية في المنطقة لأن أي انتفاضة معادية للغرب في هذه المملكة الغنية بالنفط والموالية للغرب سيلحق ضررا كبيرا بالبلدان الغربية، لذلك عملت الدول الغربية دائما على إبقاء السعودية حليفا لها لتفادي تكرار ما حصل مع إيران[4]. هذه الأخيرة التي عملت كشرطي للولايات المتحدة في الخليج في عهد الشاه الذي نصبته الولايات المتحدة حليفا لها إثر تنظيمها انقلاب ضد " محمد مصدق " 1953 ولكن مع قيام الثروة الإيرانية1979 التي أطاحت "بالشاه " ورحل شرطي الولايات المتحدة في الخليج وحل محله نظام إسلامي معادي لأمريكا وبذلك فقدت الولايات المتحدة حليفا رئيسا لها في المنطقة هذا فرض على الولايات المتحدة إعادة تقيم شاملة لإستراتيجية الوكيل واستبدالها بإستراتيجية التدخل أو التواجد المباشر في المنطقة لفرض الاستقرار لحماية مصالحها،حيث تم إنشاء قوة التدخل السريع وتم نشر قوة بحرية أمريكية دائمة في المنطقة مقر قيادتها البحرين هذه التحركات وضعت الأساس للقوات الأمريكية المنتشرة الآن في المنطقة[5] ولكن أحداث11 سبتمبر 2001 كانت نقطة تحول كبرى في الإستراتيجية الأمنية الطاقوية الأمريكية، وأعطت قوة دفع هائلة للمشروع الإمبراطوري الذي لا يريد أن يسمح بظهور أية قوة أخرى منافسة له في العالم[6] ففي تاريخ 29 جانفي 2001 أي حوالي أسبوعين من وصول الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن " إلى السلطة أمر هذا الأخير نائبه "ريتشارد ديك تشيني"(R .D.Cheny) بإنشاء مجموعة عمل لتنمية سياسة الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية (Development Group National energy Policy (NEPFG،لمعالجة المعضلة الأمنية المستقبلية التي طرحت بصيغة التساؤل : كيف يمكن تأمين إمدادات الطاقة في الوقت الذي تتزايد فيه حدة المنافسة العالمية

---

[1] – المرجع السابق، ص 16–17.

[2] – نفس المرجع، ص14–15.

[3] – عبد الخالق فارق، مرجع سابق، ص 28.

[4] – ريتشارد بريس وفريق من المحللين، مرجع سابق، ص 7–8.

[5] – مايكل كلير، مرجع سابق، ص 70.

[6] – مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 أهم وأخطر حدث في القرن الواحد والعشرين ونقطة تحول عظيم في سياسة الولايات المتحدة ،(مارس)،2007، ص 2 .

على النفط والغاز [1] ،وحسب التوصيات السرية لتقرير "ديك تشيني " فان النفط العراقي سيكون البداية لإستراتيجية طويلة تمتد من بحر قزوين إلى الخليج الغني بغرب إفريقيا [2] هذا ما دفع تشي والرئيس بوش للتفكير في خطة للخروج من هذا المأزق، فكانت 11 سبتمبر 2001 هي الفرصة المناسبة، فتم استغلال هذه الحادثة لشن حرب مستمرة بلا توقف من أجل البحث عن موارد نفطية جديدة[3] فتبنى "بوش الابن " إستراتيجية الردع العسكري أو الحروب الوقائية ضد الدول التي أطلق عليها دول محور الشر [4] فمن الواضح أن إدارة بوش تستغل الحرب على الإرهاب بالتبرير إستراتيجية أكثر عنفا وهي استخدام القوة العسكرية للقضاء على بعض التهديدات وخاصة الطاقوية منها، فكانت الخطوة الأولى التي قام بها هي توسيع التدخل الأمريكي في المناطق الساخنة من العالم، وظهر هذا الهدف الجوهري في إستراتيجية بوش في خطابه الذي ألقاه يوم 29 يناير 2002 حيث أعلن أنه إضافة إلى الهجوم المباشر على شبكات الإرهاب، فإن هدفنا الأساسي هو منع الأنظمة التي تساعد الإرهاب عن تهديد الولايات المتحدة الأمريكية أو أصدقائنا أو حلفائنا بأسلحة الدمار الشامل وحدد إيران والعراق وكوريا الشمالية كمحاور الشر، وبعد ذلك وسع "جون بولتون " (John Bolton) نائب وزير الدولة الشبكة واصفا ليبيا وسوريا وكوبا والسودان بأنهم دولة داعمة للإرهاب تمتلك أسلحة دمار شامل أو لديها القدرة على امتلاكها[5] وعليه فان إستراتيجية بوش عملت على عسكرة العالم من إقامة القواعد العسكرية ونشر القوات الأمريكية في جميع مناطق العالم لتأمين مصالحها الطاقوية، وما كانت الحرب الأفغانية إلا من أجل إحكام السيطرة على أسيا الوسطى ومواجهة التحدي الصيني والروسي والإيراني،فتبع هذه الحرب نشر حوالي أكثر من 80000 جندي أمريكي موزعين ما بين الخليج العربي ووسط أسيا، [6] كما أنها قامت بإنشاء خمس قواعد عسكرية في "كازخستان" وطاجكستان وتركمنستان"[7] وفي 04جويلية 2003 وبمناسبة عيد الاستقلال عاد بوش ليؤكد إستراتيجيته بقوله :"سنتحرك في أي وقت نرى ذلك ضروريا، ولن نسمح لأية مجموعة إرهابية أو نظام خارج عن القانون إن يهددنا بأسلحة الدمار الشامل ....إن مهمة الولايات المتحدة لا تنتهي مع إزاحة الأخطار الكبرى لأن دستورنا ينص على احترام الحرية كحق لجميع البشر" [8] . وهذا القول يوضح سبب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق في مارس 2003 .حيث أن العراق تشكل محور الاهتمام الأمريكي لتحقيق أمن الطاقة لذلك صنف ضمن دول محور الشر وتم اتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتبنيها نظام ديكتاتوري ،وهذا كذريعة لحماية مصالحها النفطية بالمنطقة خصوصا وأن العراق يمتلك أكبر ثاني احتياطي من النفط في العالم بعد السعودية[9]. فالحرب على العراق مكنت الولايات المتحدة من نشر المزيد من قواتها في منطقة الخليج حيث تم في أواسط عام 2003 نقل 4500 جندي أمريكي إلي دوله قطر، وفي العراق يوجد حاليا حوالي 75 قاعدة عسكرية،وفي السياق نفسه فان إفريقيا لم تسلم

---

[1]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص212.

[2]– نفس المرجع .

[3]– فاطمة دياب ، قراءة في كتاب "عبور نهر الريكون لمايكل روبرت " مؤامرة 11سبتمبر هدفها السيطرة على البترول، مركز الكاشف للمتابعة وللدراسات الإستراتيجية ، (مارس)2005، ص 46 .

[4]– علي فايز يوسف الدلابيح،" توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكية للعراق 2003-2011 "،أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011 ، ص 15 .

[5]– الكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، د.ط، (القاهرة:مركز الدراسات الاشتراكية، ب. س .ن)، ص 19 _ 20.

[6]– الياس حنى، الفشل الاستخبار الأمريكي، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية،(مارس)2005، ص11.

[7]– عاطف عبد الحميد "أبعاد الصراع على أسيا الوسطى، وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 64،(افريل)2006 ، ص 78.

[8]– وداد غزلاني "العولمة" والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم في تخصص علاقات دولية جامعة باتنة، 2009/ 2010، ص 297.

[9]–.نسيمه طويل ،"الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة ،2010/2009،ص 126.

من انعكاسات إستراتيجية بوش لما بعد 11 سبتمبر، حيث عملت الولايات المتحدة على الضغط المتزايد على الدول الإفريقية لإرساء الحكم الراشد ودفع هذه الدول لفتح الاستثمارات الخاصة وخصوصا للشركات الأمريكية [1] وقامت كذلك بالعديد من التدخلات في الدول المنتجة للنفط وخصوصا ما قدم من دعم لانفصال جنوب السودان وذلك بالضغط على الحكومة السودانية وفرض عقوبات عليها، إذ أن انفصال الجنوب وإعلان دولة الجنوب السوداني يعني أن الولايات المتحدة ستسيطر على النفط السوداني الذي يوجد 98 %منه في جنوب السودان[2]. حيث أن استراتيجية "أوباما"(OBAMA) التي أعلنها في 27ماي 2010 تهدف إلى تدعيم القدرة الأمريكية على لعب دور قيادي من النظام العالمي لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين.

فإستراتيجية "اوباما" التي تنطلق من قناعة أكدها في تقديمه لوثيقة الأمن القومي ومفادها "انه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها" وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقارنة التعاونية أو التشاركية على تحقيق نجاحات دولية، ومن جانبها تؤكد وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون "(Hillary Clinton) ضرورة تعزيز الولايات المتحدة الشراكة مع الحلفاء وتوسيع تلك الشراكات وتعميقها فضلا عن البحث عن شركاء جدد، وأكدت أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها ودورها عالميا يرتبط بمدى قدرتها على إحداث توازن بين القوتين الصلبة والناعمة في إستراتيجية واحدة وناجحة [3] ،والملاحظ لإستراتيجية أوباما يلاحظ بأنها تختلف عن إستراتيجية جورج بوش الحربية ولكن قيام الثورات العربية في السنوات الأخيرة وخاصة الثورة الليبية التي ترتب عليها انقطاع في إمدادات النفط التي تجاوزت 110 دولارات للبرميل إبان الأزمة الليبية، قد عدت تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي مما استدعى موافقة الولايات المتحدة على التدخل في ليبيا عن طريق حلف الناتو لضمان مصالحها النفطية هناك والسماح لشركاتها النفطية من الحصول على مزايا نفطية هناك [4] هذا يؤكد أنه بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات المتبعة إلا أن الهدف الأساسي لها يبقى هو تأمين المصالح النفطية بجميع الوسائل وان استدعي الأمر إلى استخدام القوة العسكرية ستقوم بذلك.

ثالثا:تنويع مصادر النفط خارج الأوبك

توجهت الدول الكبرى إلى التنويع في مصادر إمداداتها النفطية وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للأزمات النفطية فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات وذلك حينما سعت إلى التقليل من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ولاسيما أنه يعد إحدى المناطق غير المستقرة في العالم. [5] وإزاء ذلك ظهرت أراء تطالب بتنويع مصادر استيراد الولايات المتحدة من النفط وكانت إفريقيا على رأس المناطق التي يجب على الولايات المتحدة السيطرة عليها لأن توفر بيئة أكثرا أمنا منها لعمليات التنقيب والشحن، كما تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة، وهذا ما يؤكده تصريح "والتر كيسويزر (WALTER KIWSRIZER) والذي اعتبر أن نفط القارة السمراء بات يشكل مصلحة قومية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة [6] ،ذلك في ظل التهديدات التي تمارسها فنزويلا ضد الولايات المتحدة بين الحين والأخر، بالإضافة إلى

---

[1]– مصطفى صايح ، مرجع سابق، ص 183.

[2]– اماني الطويل، مرجع سابق، ص 7.

[3]علي فايز يوسف الدلابيج ، رجع سابق، ص ص، 61–62.

[4]اشرف محمد كشك، من "الشراكة الجديدة " الى التدخل في الازمات العربية السياسة الدولية ، تم تصفح الموقع يوم 2013/04/20، www .isyass.org.eg /Nwescontent

[5]– عادل سيد احمد، أنابيب النفط والغاز مرآة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 174،(جويلية)2009 ، ص 220.

[6]– محمد ختاوي، مرجع سابق، ص ص212– 213.

المخاطر التي يتعرض لها الشرق الأوسط ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ما يقرب 74 % من إجمالي وارداتها من منظمة "الأوبك"(OPEC) مما قد يشكل ذلك ضغوطا عليها في ضوء رغبة "الأوبك" في عمل توازن بين سقف الإنتاج والأسعار ، ولعل ما يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في السعي نحو تنويع حقيقي لوارداتها النفطية هو تزايد النفوذ الأوربي والصيني الذي أصبح منافسا قويا لها في كل أنحاء العالم وليس في إفريقيا فقط.[1]

رابعا:الاستقرار السياسي لحماية إمدادات الطاقة

إن وضع الطاقة على صعيد العالم أصبح أقل أمنا من أي وقت مضى فالشرق الأوسط الذي يعد مصدر لكثير من إمدادات النفط دخل في اضطرابات شديدة، ويبدو أن كثيرا من المناطق الأخرى المنتجة للنفط تعاني أيضا من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي . وعله فإن سوق النفط هو عالمي بالكامل ولا يمكن فصل بعضه عن البعض الأخر، إذ أن أي عرقلة في أي مكان لإمدادات النفط أو أية قفزة كبيرة في الاستهلاك في أية منطقة (كما هو الحال آن في أسيا) سيكون لها التأثير نفسه في التسبب بزيادة سريعة في الأسعار أوفي رفع الأسعار إلى مستوى أعلى بوجه عام.

لقد تلاشى الحلم الأمريكي بالعودة إلى الاستقلال النفطي أو الاكتفاء الذاتي فنظام الطاقة في العالم لم يعد سوقا واحدة هائلة الحجم وحسب بل إن التعقيد والحساسية والشبكة الكثيفة من الحلقات المادية منها والإلكترونية جعلت البنية التحتية للطاقة في العالم أكثر عرضة للهجوم وتحدث هذه الهجمات كل يوم تقريبا ، فالمملكة العربية السعودية التي تعتبر دعامة محورية للعالم المنتج للنفط ، أخذت تواجه هجمات متكررة على منشأتها النفطية الرئيسية، ويقدر بأن ثلثي إنتاجها الضخم يمر في محطتي معالجة رئيستين، تعرضت أكبرهما لهجومين نفذها متطرفون في عامي2002 و2006، والحق أن الوضع خارج منطقة الشرق الأوسط لا يتميز بأنه وضع أفضل إذ أن منشات نفطية تعرضت لهجمات كبيرة مثل كولومبيا والإكوادور وروسيا ونيجيريا.[2] هذا ما جعل الدول الصناعية الكبرى تعمل على إتباع سياسات مختلفة لبث الاستقرار في هذه المناطق، فأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بنشر قواتها في الخليج العربي ومناطق أخرى غنية بالموارد بما في ذلك منطقة بحر قزوين ،وتوسع بحرية الولايات المتحدة الأمريكية المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة عبر السفن[3] كذلك أولت كل من الصين وروسيا أهمية كبرى لضمان إمدادات الطاقة بعد انتهاء الحرب الباردة ، فقد أضفت روسيا على سبيل المثال أهمية قوية على أمن إمداداتها النفطية والمعدنية على أراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ .كما وسعت روسيا توجهها نحو بحر قزوين متنافسة في الغالب مع الولايات المتحدة على النقود في دول أسيا الوسطى. وعدلت الصين واليابان سياستهما الأمنيتين وفقا للأولويات الاقتصادية الجديدة، فقد قلصت الصين قوتها على الحدود مع روسيا التي كانت مكانا للتوتر خلال الحرب الباردة، وأخذت توسع نفوذها إلى بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة متنازع عليها ويعتقد أنها تحوي احتياطات هائلة من النفط والغاز.

إن تراجع علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع قدوم أنظمة يسارية غير موالية لها في أمريكا اللاتينية جعلت من الصين بديلا عنها في المنطقة،كما منح ذلك الصين الفرصة في تطوير علاقاتها مع بعض هذه الأنظمة الغنية بالموارد، ومن ابرز سياساتها هي

[1]- خالد حنفي علي، النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي،مجلة السياسة الدولية ،العدد 164،(ابريل)2006،ص 88.

[2]-. سعد حقي توفيق : التنافس الدولي وضمان أمن النفط ، مجلة العلوم السياسية، العدد43، د.س.ن، ص 18.

[3]- نفس المرجع، ص 20.

استخدام حق النقض في مجلس الأمن،ففي 2007 استخدمت هذا الحق ضد القرار الذي رعته الولايات المتحدة بشجب العظمة العسكرية الحاكمة في منمار وهذا ما ساعد في دعم سعي بكين إلى مد خط أنابيب غاز طبيعي إلى الصين بدا من الهند.[1]

خامسا:توسيع سياسة الاستثمار

دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من اجل تامين مصادر الطاقة .ومتابعة السياسة الأمريكية في تأمين الطاقة تبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم وتضغط على الدول المنتجة للنفط والغاز لكي تفتح الاستثمارات الخاصة في الطاقة وذلك من أجل توفير الفرص للشركات الأمريكية ، وهنا يتضح دور الشركات النفطية الأمريكية في السعي للاستيلاء على الاستثمارات النفطية في العالم لتحقيق هدفين أساسين على الأقل[2]

الهدف الأول :يتمثل في السعي لتأمين النفط والغاز الذي تحتاجه السوق الاستهلاكية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بدعم حكومي على أساس أن الطاقة، كما بينته الحسابات الإستراتيجية الموضوعة من قبل الإدارة الأمريكية تشكل أهم ركيزة لأمن الاقتصاد الأمريكي، كما أن استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى مرهون لمدى تحكمها في مصادر الطاقة أمام المنافسة الشرسة من قبل الصين، روسيا، اليابان .

الهدف الثاني :يتمثل في تحقيق الإرباح للشركات النفطية الأمريكية التي تشكل أحد أعمدة التمويل السياسي للحملات الانتخابية لارتباط النخبة السياسية الحاكمة بدوائر المركب الصناعي النفطي.[3]

يعد الطلب المتزايد للصين على الطاقة من الدوافع الموضوعية التي تقلق الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها تضع الصين في سلم المخاطر التي تؤثر على مستقبل أمنها الطاقوي، فالصين باعتبارها قوة اقتصادية صاعدة هذا سيزيد من اعتمادها على الإمدادات النفطية الخارجية في المستقبل، مما جعلها تتبنى إستراتيجية تعتمد على تقوية وتوثيق العلاقات مع الدول التي تمولها بالنفط وخصوصا مع الدول النفطية في الشرق الأوسط والاعتماد على التنويع والانتشار الجغرافي حتى تتمكن من تأمين طرق النقل ولا سيما في إفريقيا، أمريكا اللاتينية، أسيا الوسطى، وروسيا.[4] وتعتمد الصين على تنمية وتطوير العلاقات الثنائية الإستراتيجية التجارية مع استثمارات ضخمة في أهم البلدان المصدرة للنفط وهذا نلحظه في الحضور القوي والفعلي للشركات النفطية الصينية العمومية مثل (CNPC) و(CNOO) و(CINOPEC)،حيث تستثمر في مشاريع لتنمية الحقول النفطية وفي مشاريع لبناء الأنابيب ومشاريع لتحويل وتكرير النفط وغيرها من المشاريع، ويكمن القلق الأمريكي من الإستراتيجية الصينية في مجال الطاقة،كذلك في توجه الصين القائم على توثيق العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تخضع للعقوبات الاقتصادية الأحادية من الولايات المتحدة مما سمح للصين باستغلال فرص الفراغ الإستراتيجي لربط مصالحها النفطية مع هذه الدول كما كان الحال في السودان والآن مع إيران.[5]

وعليه يمكن القول أن تأمين الإمدات النفطية أصبح مسألة جوهرية وإستراتيجية للأمن القومي ،لهذا عملت القوي الدولية علي إتباع مختلف السياسات لضمان أمنها النفطي .

---

[1]- المرجع السابق، ص 21- 22.

[2]- مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 188.

[3]- نفس المرجع، ص ص 188_ 189.

[4]- المرجع السابق، ص ص 195_ 196.

[5]- نفس المرجع، ص197.

خلاصة الفصل:

بناء على ما تقدم في هذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:

- أن النفط سلعة إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها حتى مع دخول بدائل جديدة للطاقة وهذا واضح من خلال الطلب المتزايد عليه على الصعيد العالمي، لاستخداماته وكلفته المنخفضة في الولايات وحدات الطاقة مقارنة مع غيره من المصادر.

- إن أهمية الشركات النفطية متعددة الجنسيات ودورها الجدير بالملاحظة في التأثير على الدول في السياسة الخارجية، وصنع القرار من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، لهو دليل على الأهمية القصوى التي يحظى بها النفط بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية في العالم.

- كان ولازال للنفط تأثير في السياسة الدولية، إذ أن استمرار حاجة العالم المتقدم على متابعة مثل تبني سياسة التخزين الاستراتيجي وتنويع مصادر إمداداتها لتفادي تهديدات انقطاع إمداده في حالة الأزمات خاصة بعد أزمة 1973 وكذلك الاعتماد على حلفاء وشركاء موثقين في المناطق الغنية بالنفط، ولم تعد منطقة الشرق الأوسط قادرة على تأمين الاحتياجات النفطية للدول الغربية نتيجة لعدة اعتبارات والتي من أبرزها الأوضاع غير المستقرة هذا ما جعل الدول الكبرى تتجه للبحث عن مناطق أخرى بديلة لها في آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وبما أن هذه الدراسة تدور حول النفط الإفريقي، فإنه في الفصل الثاني سيتم إبراز الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي والتي جعلته يطرح كبديل لنفط الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الجغرافيا السياسية لإفريقيا

يتميز الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية بجملة من الخصائص جعلتها تحظى باهتمام مختلف دول العالم الكبرى وذلك لتوسطها لقارات العالم كما تتربع علي مساحة شاسعة جعلتها أكسبتها أهمية إستراتيجية فهي خزان استراتيجي لمختلف الثروات الطبيعية وهو ما حرك الأطماع الدولية حول هذه القارة منذ القدم. بدءا بالكشوفات الجغرافية الأوربية للقارة التي انتهت باستعمارها. يمتد هذا الاستعمار فيها بعد استقلال القارة عبر وسائل جديدة منها التبعية بمختلف أشكالها خاصة في المجال السياسي والاقتصادي. لتظهر فترة جديدة خلال هذا العقد الأخير تمثلت في الصراع الدولي على النفط الإفريقي الذي يتوزع عبر مختلف مناطق القارة ، وكذا أهم ممرات النفط فيها.

وعليه فإنه في هذا الفصل سيتم إبراز الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية وكذا الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي الذي جعلته مركز اهتمام القوي الدولية بالقارة الإفريقية .بالإضافة إلي إبراز تأثير هذه الثروة النفطية علي الواقع السياسي والاقتصادي في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لإفريقيا

تلعب الخصائص الحضارية والجغرافية والإستراتيجية التي تحظى بها القارة الإفريقية دورا هاما في جعلها محط أنظار وأطماع وتنافس القوى العظمى وذلك على اعتبار أنها تعتبر من الناحية الجغرافية فهي تتميز بشساعة مساحتها وهو ما منحها بدوره الأهمية الإستراتيجية على اعتبار أنها خزان العالم الإستراتيجي من الموارد الطبيعية والموارد الأولية والأحجار النفيسة وغيرها من الثروات .

المطلب الأول : إفريقيا: الموقع والخصائص

تعتبر القارة الإفريقية من أهم قارات العالم وأقدمها، وأكبرها، فهي تتمتع بموقع متميز باعتبارها تتوسط مختلف قارات العالم ولها حدود مع معظمها، وهو ما جعلها ذات خصائص وأهمية كبيرة بالنسبة للعالم ككل وذلك لمالها من ثروات طبيعية، وبشرية تتوزع على مختلف تقسيماتها الجغرافية :

الفرع الأول: لمحة تعريفية عن إفريقيا

لقد كان الرومان ثم العرب أول من أطلق اسم إفريقيا ، عند دخولهم إليها من المنطقة الشمالية، ثم أطلق عليها الرحالة العرب " بلاد السودان " ممتدة من الشواطئ المواجهة لهم حتى أقصى غرب القارة أما المستعمر الأوربي فقد أطلق عليها تسمية إفريقيا السوداء أو إفريقيا جنوب الصحراء [1] .

تعتبر إفريقيا من أقدم القارات، فقد احتضنت أقدم الحضارات في التاريخ، خاصة الحضارة المصرية (الفرعونية)، فتاريخ إفريقيا القديم هو تاريخ الحياة البشرية الأولى على سطح الأرض، وتطورها عبر فترة تقدر على الأقل بنحو ثلاثة ملايين عام، فهي الوطن الأصلي للإنسان. [2] إلا أنه هناك العديد من الباحثين والعلماء، يعتبرون أن تاريخ إفريقيا الحديث، بدأ مع الكشوفات الجغرافية، خاصة تلك التي قادتها القارة الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالعالم لم ينظر لإفريقيا كقارة.إلا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، وهو ما أدى إلى استعمارها من قبل المستعمر الأوروبي الذي استقلت عنه دول القارة في النصف الثاني من القرن العشرين، هذا الاستعمار الذي كان هدفه الأساسي هو استغلال ثروات القارة المختلفة.فالقارة الإفريقية جعلها موقعها ومساحتها الكبيرة الغنية بمختلف الثروات محط أنظار المستعمر الأجنبي.

تحتل القارة الإفريقية مكانة هامة بين القارات من حيث الموقع فهي تقع في وسط الكرة الأرضية بحيث تمتد بين دائرتي 37° شمالاو35°جنوبا يمر بها خط الاستواء ليشطرها إلى شطرين متساويين تقريبا، كما أنها تحيط بها البحار والمحيطات من جميع الجوانب. ففي الغرب يقع المحيط الأطلسي، وفي الشرق المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر وقناة السويس التي تربطها بآسيا، وفي الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا أما في الجنوب فيلتقي المحيطان الهندي والأطلسي.[3]

تعتبر إفريقيا ثاني كبر قارات العالم بعد أسيا في المساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي 30،3مليون كيلو متر مربع أي نحو 20 % من مساحة الكرة الأرضية (ما يوازي خمس مساحة اليابسة من الأرض) وتتميز القارة بالاندماج وتخلو من أشبه الجزر والخلجان

---

[1] – حلمي شعراوي، الصراعات والتحولات في إفريقيا والعلاقات العربية الإفريقية، (د.ب.ن: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 11.

[2] –مصطفى محمد علي، الكشوف الجغرافية للقارة الإفريقية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها ،ثم تصفح الموقع يوم 2013/4/22 علي الساعة 14:00

http://uqu.edu.sa/files2/tiny-mce/.../africa exportation.pdf.

[3] –احمد مقرم الهندي، موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي:لمحة تعريفية، مجلة قراءات افريقية، العدد 6،(سبتمبر)2010، ص45.

الكبيرة، وهي تمتد نحو 8000 كيلومتر مربع و 5000 ميل من الشمال إلى الجنوب ونفس المسافة من الشرق إلى الغرب وينعكس كبر مساحة القارة على عظم مساحة وحداتها التي تعتبر من أكبر الدول مساحة في العالم ، مثل الجزائر والسودان والزئير.[1]

يمكن تقسيم القارة إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي إفريقيا، الوسطى والشمالية والجنوبية، حيث أن هذا التقسيم يتوافق بشكل عام مع المخطط الإقليمي المعمول به في هيئة الأمم المتحدة [2].

والشكل التالي يوضح أهم الدول المدرجة ضمن هذا التقسيم :

الجدول رقم(09): التقسيم الجغرافي لإفريقيا حسب المخطط الإقليمي المعمول به في هيئة الأمم المتحدة

الأمم الإفريقية حسب المنطقة	
مصر، تونس، المغرب، ليبيا، الجزائر، السودان	**شمال افريقيا**
نيجريا، كينيا، الكاميرون، إثيوبيا، أوغندا، غانا السنغال، كوت ديفوار، بوركينافاسو، مدغشقر بنين، غامبيا،يوبتون، الغابون، مالي، النيجر، جمهورية الكونغو، توغو، اريتريا،غينيا بيساو، رواندا،موريتانيا، جمهورية إفريقيا الوسطى،غيينا، تشاد،بوروندي، ليبيريا، جزر القمر، غينيا الاستوائية، الرأس الاخضر، جيبوتي، سان تومي، برنسي،الصومال .	**مركز أو وسط إفريقيا**
جنوب إفريقيا، تنزانيا، زمبابوي، وشوانا، ملاوي، زامبيا، ناميبيا، موزمبيق، ومورت سيبوس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوازيلاند، سيشل، انغولا، ليسوتو .	**الجنوب**

Source :jonathans Adams ,and others, research publications : Global research publication, Global researcher port Africa,(London:Thomson reuters ,2010) p5 .

إن هذا التقسيم هو تقسيم منطقي على اعتبار أن هناك تفاعل وخصائص مشتركة بين هذه المناطق،ففي المنطقة الشمالية من القارة تشترك هذه الدول في اللغة والثقافة، والخصائص الطبيعية والحضارية الأخرى.

حيث أن لغتها الرسمية هي اللغة العربية وتشترك في الديانة الإسلامية كما أن دول هذه المنطقة متقاربة من حيث المناخ، أما بالنسبة للثروات الأخرى مثل الثروة السمكية في المغرب[3].

أما منطقة وسط إفريقيا فلغتها الرسمية الأكثر انتشارا هي اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية، وبعض لغات القارة الأخرى، ففي غرب القارة تنتشر اللغة الفرنسية، أما في شرقها فاللغة الغالبة هي اللغة الإنجليزية، كما أن أغلب دول هذه المنطقة هي دول داخلية ليس لها سواحل كما أنها غنية بالمعادن مثل الذهب والحديد والموارد الطاقوية خاصة الفحم، والنفط (نيجيريا) .

أما بالنسبة لجنوب القارة فاللغة الرسمية الأكثر انتشارا هي اللغة الإنجليزية، وهي من أغنى مناطق إفريقيا من حيث الثروات الطبيعية والمعدنية و الطاقوية، أو غيرها من فحم وأحجار كريمة كالماس ...الخ .[1]

[1] – جودة حسين جودة، جغرافيا إفريقيا الإقليمية، الطبعة التاسعة، (مصر: منشاة المعارف، 1996)، ص35.

[2] Jonathan Adams ,and others ,research publications: Global researcher port Africa (London :Thomson Reuters .2010 p5

[3] – عادل عبد السلام، قارة إفريقيا الموسوعة الجغرافية المجلد الثاني، دمشق دار الفكر، ثم التصفح يوم 23/04/2013 ،علي الساعة13:00 www.4geography.com/vb/shout hread.php?t.

إن هذه التقسيمات الجغرافية للقارة الإفريقية،سواء كان تقسيمها لشرق أو غرب أو شمال أو جنوب القارة، أو إلى القرن الإفريقي أو الساحل الإفريقي أو الصحراء الكبرى ...الخ ،أو حسب المخطط الإقليمي المعمول به في هيئة الأمم المتحدة. كل هذه التقسيمات نجدها تتوافق مع مجموعة من التنظيمات الإقليمية لكل منطقة على حدا مثل منظمة دول غرب إفريقيا" الايكواس"(ECOWASS) أو دول الجنوب الإفريقي "السادك"(SADK)أو دول شرق إفريقيا (الكوميسا) أو الدول الصحراوية "الساحل والصحراء "(س، ص، SS) دول الشرق والقرن الإفريقي " الإيجاد" (IGAD)إلى جانب الإتحاد المغارب في الشمال، أو دول مبادرة حوض النيل[2].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم القارة إلى مجموعة من الأقاليم تتباين فيما بينها في خصائصها الجغرافية وفي طبيعة العلاقات السكانية السائدة بكل منها، وفي لغاتها وحضاراتها، واقتصادياتها، فإفريقيا الشمالية تختلف عن الجنوبية وكذلك يختلفان عن شرق وغرب إفريقيا في مختلف المجالات سواء من حيث عدد الدول التي تشتملها أو مساحتها..الخ[3] .

الفرع الثاني :خصائص القارة الإفريقية

إن القارة الإفريقية تتميز بالعديد من الخصائص الطبيعية والبشرية والمناخية التي تجعلها تختلف عن غيرها من قارات العالم وهذه الاختلافات هي التي تعطيها شخصيتها الإقليمية المتفردة . فمن الناحية الطبيعية تتميز بعدة مميزات هي:

توصف بأنها قارة مندمجة، فهي بالرغم من ضخامة مساحتها، فإن سواحلها قصيرة الطول (لا تتعدى طولها 19000ميل) [54].إنها قارة غنية بمختلف الموارد والثروات الطبيعية سواء كانت معادن كالذهب والحديد والفوسفات والأحجار النفيسة كالألماس أو موارد طاقوية كالغاز والنفط والفحم ...الخ، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والنباتية، فهي تتميز بوجود تنوع في هذه الثروة.

أما فيما يتعلق بمناخ القارة الإفريقية فقارة إفريقيا يقع معظمها في المناطق المدارية، والاستوائية،وهي تتميز بقسوة مناخها، وهي واحدة من أكثر القارات عرضة لتقلب وتغير المناخ في مختلف فصول السنة. وهو ما يؤثر على مجرى الحياة في القارة [6].

أما من الناحية البشرية فإن إفريقيا تعتبر أصغر قارة في العالم حيث أن نسبة الشباب في القارة هي مرتفعة جدا مقارنة بباقي القارات، حيث أن نسبة الشباب في القارة هي مرتفعة جدا مقارنة بباقي القارات. ففي سنة 2010 كان حوالي 70 %من سكان المنطقة تحت سن 30 سنة، وحوالي 20% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 سنة،من إجمالي عدد السكان الذي بلغ عام 2010 أكثر من 856 مليون نسمة.بحيث تعتبر نيجيري البلد الأكثر اكتظاظا بالسكان التي بلغ عدد سكانها 151 مليون نسمة من نفس السنة، في حين أن أصغر بلد في السكان هي القارة هي سيشيل وعدد سكانها 100,000شخص من نفس العام.[7]

---

[1]- Jonathan Adams and other ,op.cit ,p9.

[2] – حلمي شعراوي ،مرجع سابق،ص15.

[3] – محمد مرسي الحريري،جغرافيا القارة الإفريقية،د.ط ،(الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1994)،ص11.

[4] – محمد مرسي الحريري ،مرجع سابق ، ص 11.

[6] -Michel boko and others , Africa exective summary united kingdom,(press: Cambridge university ,2007).p3.

[7]- Pieler Becker and Michelle Van Jyl ,the dynamic African consumer market :Exploring Growth opportunities in Sub-Saharan Africa,(south Africa :Accenture Global ,2011),p3.

إن إفريقيا تعتبر من أكثر القارات تفتتا من ناحية وحداتها السياسية ، بحيث تحتوي علي أكثر من 50 دولة ، أكبرها الجزائر بعد انفصال الجنوب السوداني سنة 2011، وهو ما انعكس علي تركيب وتنويع القارة في مختلف الميادين ، فهي تحتوي علي مئات اللغات ما يزيد عن 800لغة منفصلة وكدا التنوع العرقي و الثقافي وفي الجانب كذلك الموارد الطبيعية. [1]

وكخلاصة من ما سبق فإن القارة الإفريقية تعتبر أقدم القارات وهي الوطن الأصلي للإنسان . كما أنها تتمتع بموقع استراتيجي مهم بمختلف تقسيماته الجغرافية، وخصائصه الطبيعة والبشرية التي جعلها مختلفة عن غيرها من القارات، فهذه الأهمية الإستراتيجية للقارة جعلتها محط أنظار المستعمر الأجنبي ودول القارات الأخرى. فما هي هذه الأهمية الإستراتيجية التي جعلتها محل أنظار المستعمر الأجنبي ودول القارات الأخرى، فما هي هذه الأهمية الإستراتيجية التي جعلتها محل تنافس من قبل القوى العظمى.

المطلب الثاني :الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا

كانت قارة إفريقيا رغم ضخامتها مقطوعة الصلة بالاقتصاد العالمي فهي لا تشارك في الاقتصاد والتجارة العالمية إلا بقدر ضئيل، إذا قيست بالقارات الأخرى، رغم توفرها على إمكانيات وموارد ضخمة، ولكن بعد الحرب الباردة ولاعتبارات وأسباب إستراتيجية زاد الاهتمام بالقارة وازدادت حدة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العالمية الصاعدة على مناطق النفوذ الحيوية بها. فالأهمية الإستراتيجية لقارة إفريقيا تبرز في كونها امتداد جغرافي ذو خصائص متميزة من عدة جوانب، تشمل الموقع الإستراتيجي الأوسط بين القارات الذي أكسبها ميزة الربط بين الساحل الآسيوي عند شبه الجزيرة العربية والساحل الإفريقي عند مصر ثم إلى شمال إفريقيا عبر أهم الطرق البحرية العالمية [2].فهي تطل على البحر المتوسط الذي هو همزة وصل بين قارات العالم القديم الثلاث (أوروبا، إفريقيا، واسيا) إضافة إلى كونه إحدى الطرق الرئيسية للتجارة الدولية تاريخيا وازدادت أهميته مع اكتشاف النفط في الشرق الأوسط ، فهو منقذ بحري حيوي بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية [3] .

وكذلك تطل على البحر الأحمر من الناحية الشرقية الذي كان أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم . كان يحمل التوابل بين الشرق والغرب في العصور السابقة، وأصبح الآن أخطر أهم طرق المواصلات البحرية في العام يحمل أهم السلع الإستراتيجية بين الشرق والغرب أيضا وتحول من مجرد بحر داخلي إلى أهم شريان ينتقل البترول من مناطق الخليج العربي و إيران وشبه الجزيرة العربية إلى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة [4]خصوصا بعد تدشين العمل بقناة السويس 1869 بحيث اختزلت المسافة كثيرا بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، الأمر الذي عزز ديناميكية الطرق البحرية بين القارات[5]وبفضل العطش النفطي في أوروبا و أمريكا أصبح البحر الأحمر بكل مميزاته وخصائصه أخطر محاور الصراع وملتقى أهم نقاط التحكم الإستراتيجي باعتباره حامل البترول ومعبر التجارة الأساسية ومجال تدفق القوة العسكرية ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلسي بين المحيط الهندي والمحيط الهادي[6] عبر نقطتين استراتيجيين فيه هما قناة السويس ومضيق باب المندب ،وهذا ما أكسب منطقة القرن الإفريقي خصوصا وإفريقيا

[1] - Jonathan Adams ,and others ,op.cit,p4.

[2] – احمد مقرم الهندي، مرجع سابق، 2010، ص45.

[3] – أمين خلفون،" المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو مغاربية "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005 / 2006 ، ص 49 .

[4] – صلاح الدين حافظ، صراع القوي العظمي حول القرن الإفريقي،الطبعة الأولي ،(الكويت:عالم المعرفة،1982)،ص55.

5 – محمد مراد ،السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي"بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ،الطبعة الأولي ،(بيروت:دار المنهل اللبناني،2009)،ص55.

6 – صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص 55 .

عموما أهمية خاصة وحيوية للدول الكبرى[1]. بالإضافة إلى هذه الخصائص الجيوبو ليتيكية، فإن إفريقيا تشكل قوة بشرية تتميز بالتنوع العرقي والحضاري، فهي تستحوذ على أعلى معدل نمو سكاني في العالم يبلغ 2,6 سنويا، ويبلغ عدد سكان إفريقيا الآن حوالي 934 مليون نسمة وحسب تقديرات بعض معاهد الإحصاء الدولية سيصل عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء إلى مليارين نسمة في سنة 2050أي خمس سكان العالم[2]. هذا ما زاد من أهمية إفريقيا بالنسبة للدول الغربية في باعتبارها سوق واعدة لصادرتها ومجالا حيويا لاستثماراتها، وما زاد الاهتمام العالمي المفاجئ بالقارة الإفريقية في السنوات الأخيرة كونها تضم عدد كبير من الدول(50) دولة حصلت على الاستقلال ودخلت في عداد الدول المستقلة وبذلك تعتبر كتلة لها وزنها في المجتمع الدولي إذا ما اتحدت وتكاثفت[3].

كما أن لها أهمية عظمى وحيوية من الناحية الاقتصادية ، فهي تملك أعزر وأغنى ثروات الموارد الخام ومصادر الطاقة. فالقارة الإفريقية تكسب أهميتها من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والموارد الأولية التي يشتد الطلب عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم[4] ،ومن الموارد التي تتمتع بها القارة مايلي :

1-الموارد الطبيعية المعدنية :

تعتبر إفريقيا في هذا المجال منجما ضخما ينتج نحو 30 %من قيمة الإنتاج المعدني في العالم بل إفريقيا قبل جميع القارات بما فيها أمريكا الشمالية تمد العالم بالمعادن النادرة . فإفريقيا تحتوي على 90 %من احتياطي الكروم وتسهم بنحو 30 % من الإنتاج العالمي، وتتميز غانا باحتكارها لاحتياطي ضخم من المنغنيز، وتبرز إفريقيا في إنتاج الكوبالت، إذ أن 90% من موارده توجد في زائير التي تسهم وحدها بنحو 65 %من الإنتاج العالمي فضلا عن إسهامها بنحو 30 %من إنتاج الفانديم ولا يتفوق على زامبيا والزائيري سوي شيلي. في إنتاج النحاس[5] وتنتج إفريقيا من الفحم ما يقارب 3 %من إنتاج العالم وهو ما يعادل 60 مليون طن سنويا ويرتكز الإنتاج في النصف الجنوبي من القارة[6].

وفي ميدان المعادن الإستراتيجية تلعب إفريقيا دورا بارزا للغاية، فالولايات المتحدة مثلا تحتوي على 60 %من احتياطي اليورانيوم بينما يحتوي جنوب إفريقيا وحده على 35 % منه، وإفريقيا منتجه لنحو 93 %من ماس الزينة و 98 %من ماس الصناعة [7].

2- المياه :تشير التقديرات إلى أن القارة الإفريقية تمتلك حوالي 4 الآلف كلم^3 من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم وهي نسبة معتبرة قياسا بالمعاناة التي تعيشها الدول الأخرى في كثير من مناطق العالم حيث يجري فيها ثلاثة عشرة نهرا :هي (زامبيزي، شيري،

---

1 – فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى، (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 24 .

2 – عزم الدين الهميوني، الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية ،(في منتدى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة" من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الإفريقية")، ليبيا، 25/ 26 / 2010 ص 5.

3 – محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، د.ط، (الكويت : عالم المعرفة ، 1980) ،ص 7 .

4 – احمد مقرم النهدى، مرجع سابق، ص 47.

5 – محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 35 .

6 – جودة حسين جودة، مرجع سابق، ص 144 .

7 –محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص144.

لإفريقيا

بونجولا، لونجوا أو جوي ،نهر ساند ليمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، النيل، أوليفياش)[1] ،ويشكل نهر النيل اكبر مورد مائي في إفريقيا حيث يغطي مساحة قدرها 2,96 مليون كلم ² أي ما يعادل 10 %من مساحة القارة الإفريقية ويبلغ طوله 6695 كلم²،[2] إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة ومخزونه الضخم من المياه الجوفية. ولكن في المقابل هناك مناطق تعاني من العطش والجفاف والمجاعة خاصة في إثيوبيا والصومال، وأنحاء من السودان ومناطق أخرى في جنوب الصحراء[3].

3 -:موارد الطاقة

- **النفط :**

تأتي القارة الإفريقية في المرتبة الرابعة على المستوى العالمي من حيث الإمكانيات النفطية أي نسبة 80 %من المخزون العالمي حيث يقدر الاحتياطي الإفريقية بـ132,4 مليون ألف برميل لسنة 2011، ويقدر العمر الافتراضي للمخزون الإفريقية بـ33,4 سنة حسب معدلات الإنتاج الحالي.[4]

شكل رقم (03) : الاحتياطي النفطي لقارة إفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى سنة 2011 (مليون برميل)

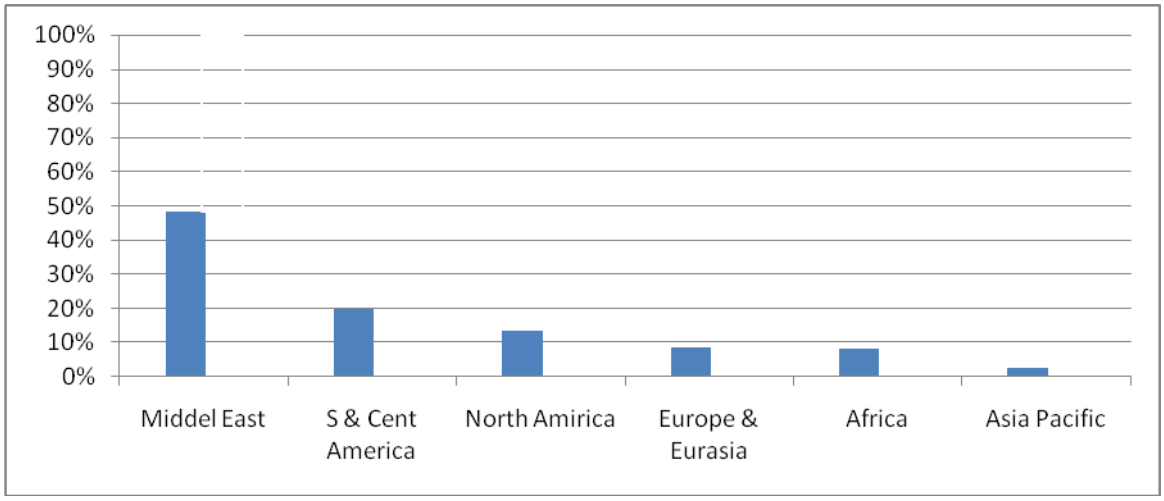

Source : BP, Statistical Review Of world Energy, London ,(June), 2012 ,P 7.

ومن الملاحظ أن المخزون النفطي الإفريقي قد ارتفع بشكل كبير إلى أكثر من النصف خلال الثلاث العقود الأخيرة وذلك من 5,8% عام 1991إلى80 %سنة 2011، وهذا يدل على تزايد الاستثمارات في مجال الاستكشاف والإنتاج وبالتحديد في المناطق الواعدة في منطقة شمال وغرب إفريقيا، ويتواجد 90 %من المخزون الإفريقي في خمس دول وهي ليبياو نيجيريا وانجولا، الجزائر

1 – احمد مقدم الهندى، مرجع سابق ، ص 47 .

2 – السيد فليفل ،الأزمة المائية في حوض نهر النيل ...المسيرة والمصير، مجلة قراءات افريقية ، العدد6 ،(سبتمبر) 2010، ص48.

3 – التحرير،الاستثمارات في إفريقيا أمال وتحديات، مجلة قراءات افريقية، العدد4، (سبتمبر) 2009، ص5.

4– BP, statistical Review of world Energy, (London: BP ,(June) 2012), P6.

والسودان وتعتبر ليبيا أكثر الدول الإفريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل 35 %من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية، ووصل إنتاج القارة الإفريقية من النفط حوالي 8804ألف برميل اليوم، وبنسبة 10,4 %من الإنتاج العالمي سنة 2011[1] .

بالإضافة إلى هذه القدرات الإنتاجية الواعدة من النفط، فإن النفط الإفريقي يمتلك مجموعة من المميزات التي لا تتوفر في مناطق إنتاج أخرى التي ساعدت إضافة إلى عوامل أخرى إلى لفت الاهتمام العالمي للنفط الإفريقي ما أدى إلى تدفق الاستثمارات العالمية لتسريع عملية التطوير والذي صاحبه صراع ما بين القوى الدولية الكبرى للسيطرة على الجزء الأكبر من تلك الثروات . ومن العوامل المؤثرة في تطوير احتياطي النفط الإفريقي ما يلي :

- **ارتفاع أسعار النفط**

أدت موجات ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى تحفيز شركات النفط العالمية للبحث عن احتياطات في مناطق خارج بلدان أوبك ومن ضمنها بعض المناطق الصعبة والنائية الممكن استكشافها وتطويرها ضمن القدرات التكنولوجية للشركات وذلك في بلدان عديدة من العالم من ضمنها بعض البلدان الإفريقية . خصوصا جنوب الصحراء[2] .

- **اعتبارات أمن الطاقة :**إن تزايد الطلب العالمي على النفط وانخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة لبلدان أوبك والتي اعتبرت أحد العوامل الرئيسية وراء ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وصدور بعض الدراسات والتقارير ذات النظرة المتشائمة حول نظرية " ذروة النفط " التي تندر بقرب نضوب احتياطات النفط العالمية، قد خلق جوا من التوتر والقلق العالمي حول أمن الطاقة وقد نتج عن ذلك ازدياد اندفاع وتنافس شركات النفط العالمية، بدعم وتشجيع من بلدانها، للاستكشاف عن النفط في مناطق العالم المختلفة، ومن ضمنها إفريقيا لتأمين الإمدادات النفطية وتنويعها[3].

- **الموقع الجغرافي :**تتميز البلدان الإفريقية المصدرة للنفط بالأخص في غرب القارة، بموقع جغرافي متميز، وقريب من الأسواق العالمية الرئيسية وعلى وجه التحديد السوق الأمريكية ، وما يمكن أن يعنى ذلك من اختصار لزمن شحن النفط إلى تلك الأسواق واقتصاد في التكاليف، فمثلا تستغرق رحلة الناقلات من الساحل الغربي الإفريقي إلى أمريكا حوالي 7 أيام بينما تستغرق الرحلة من الخليج العربي نحو 40 يوما . كما أن وقوع معظم البلدان الإفريقية المنتجة وبصورة مباشرة على سواحل بحرية هو أمر يسهل عملية نقل النفط ووصوله إلى الأسواق الخارجية بطريقة أكثر أمنا وسهولة، وتزايدت أهمية هده الميزة بفعل المشاكل والحروب التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط سواء كانت نتيجة للتدخلات الخارجية أو التوترات المحلية الإقليمية[4].

- **النوعية :**يتصف الجزء الأكبر من نوعيات النفوط المنتجة في البلدان الإفريقية بمواصفات عالية نسبيا حيث تحتوي القارة على النسبة الأعلى من النفوط المنخفضة الكبريت والخفيفة، والتي تفضلها مصافي التكرير في البلدان المستهلكة بسبب حصيلتها العالية من المنتجات الخفيفة ذات المواصفات الملائمة لما تقتضيه التشريعات البيئية في تلك البلدان، وعلى رغم تكاليف الاستخراج العالية نسبيا

[1] - Ibid,pp 6-8

[2] – علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد، العدد 131(خريف) 2009، ص 156.

3 – نفس المرجع ،ص 157 .

4 –عز الدين الهميوني، مرجع سابق ، ص 5 .

بالأخص في المياه العميقة، فإن الجودة العالية للنفوط الإفريقية قد تعوض عامل ارتفاع التكاليف بحيث لا يؤثر بصورة كبيرة في شدة الطلب العالمي عليها[1].

وقد اكتسب عامل النوعية أهمية خاصة بعد تزايد الطلب العالمي على المنتجات الخفيفة (بالأخص غاز ولين وديزل) على حساب المنتجات الثقيلة وبشكل أساسي زيت الوقود متزامنا مع تبدل في طبيعة مزيج إمدادات النفط العالمي. بانخفاض نسبة النفوط الخفيفة نتيجة للانخفاض التدريجي في إنتاج بعض المناطق المنتجة لتلك النوعيات من النفوط، بالأخص بحر الشمال . بسبب النضوب الطبيعي لمكامنها. كما أن القلق العالمي المتزايد حول ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري والرغبة في تقليص انبعاث الغازات الدفيئة والاتجاه نحو إنتاج منتجات نفطية نظيفة أقل ضررا للبيئة قد عزز من أهمية عامل نوعية النفط[2].

- **الشروط التعاقدية :**حاولت بعض البلدان الإفريقية جدب الاستثمارات الأجنبية منذ فترات طويلة من خلال منح شركات النفط العالمية شروطا تعاقدية مجزية، وخاصة في المياه العميقة التي اعتبرت أفضل مما هي عليه في بلدان بحر قزوين، وحصلت الشركات على اتفاقيات مشاركة في الإنتاج في بعض بلدان جنوب الصحراء التي تسمح للشركات بإدراج حصتها من الاحتياطات لأغراض تحسين تقييمها المالي، وهو ما منحها دورا رئيسيا في إدارة دفة الصناعة النفطية في تلك البلدان في غياب وجود شركات نفطية وطنية متطورة ومؤهلة وقد اعتبر ذلك بمثابة الفرصة الذهبية لشركات النفط العالمية التي أوصدت دونها الكثير من الأبواب في معظم البلدان المنتجة الرئيسية للنفط في الشرق الأوسط والتي لديها شركات وطنية تحتكر تلك الصناعة [3].

- **التقدم التكنولوجي :** يعتبر التقدم التكنولوجي والتطور الذي حصل في حلقات الصناعة النفطية وبالأخص الاستكشاف عاملا حاسما لبعض النجاحات التي تحققت واكتشاف احتياطات كبيرة في بعض المناطق الإفريقية بالأخص في المياه العميقة في غرب إفريقيا وبالتحديد في منطقة خليج غنيا التي تمتد من السواحل النيجيرية شمالا إلى السواحل الأنغولية جنوبا في المحيط الأطلسي ولم تقتصر على المناطق البحرية بل شملت المناطق البرية أيضا كما حدث في دولة تشاد المغلقة[4] .

- **عوامل جيوسياسية :** وتشمل العوامل الجيوسياسية الخارجية سواء ما كان ذا علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقارة الإفريقية. بالإضافة إلى التوترات والصراعات المحلية والإقليمية . وتعتبر الظروف الجيوسياسية والتوترات وعدم الاستقرار التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط ،من الدوافع الرئيسية التي جعلت الانتباه العالمي يتجه نحو احتياطات النفط والغاز في القارة الإفريقية. وازدياد جاذبية الاستثمار في بلدانها وقد صاحب تدفق الاستثمارات إلى البلدان الإفريقية تدخلات خارجية في الشؤون الإفريقية بأشكال وتحت مسميات مختلفة بحيث أصبحت إفريقيا مسرحا للصراع فيما بين البلدان الرئيسية في العالم، لكسب أكبر قدر ممكن من النفوذ . وتحجيم نفوذ القوى الأخرى للسيطرة على الثروات الإفريقية.

وقد تكون لظاهرة التنافس الدولي على النفط الإفريقي بعض الانعكاسات الإيجابية في بعض الأحيان، نتيجة للإقبال الشديد لشركات النفط العالمية على المصادر الإفريقية، وما قد ينطوي عليه ذلك من تقوية للموقف التفاوضي للبلدان المضيفة وحصولها على شروط تعاقدية أفضل، بالإضافة إلى زيادة فرص استغلال بعض الاحتياطات صغيرة الحجم أو في المناطق الصعبة والنائية . ومن جانب أخر تعتبر التدخلات الخارجية في معظم الأحيان السبب الرئيسي وراء اندلاع أو تغذية الحروب والصراعات

1 – سعد حقي توفيق، مرجع سابق ، ص 16 .

2 – علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ، مرجع سابق، ص 158 .

3 – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 16 .

4 – علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ،مرجع سابق، ص 159 .

والنزاعات المحلية والإقليمية في أماكن عديدة من القارة .وقد شهدت إفريقيا حروبا متواصلة ومن الأمثلة البارزة على ذلك الحرب الطويلة في جنوب السودان وبروز مشكلة دارفور خلال السنوات الأخيرة كما اندلعت حرب طويلة بين جهة استقلال اريتريا وإثيوبيا لحين استقلال اريتريا. بالإضافة إلى الصراعات في الكونغو ورواندا والصومال وبلدان أخرى، كما توجد نزاعات حدودية بين بلدان افريقية عديدة مثل الحرب بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم " أوغادين "[1] .

- **الغاز الطبيعي :**

تبلغ احتياطات الغاز المؤكد في إفريقيا حوالي 5132تريليون قدم مكعب أ سنة 7,0 %من الاحتياطي العالمي لسنة 2011[2] ويتوزع أكثر من 91 %من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا في أربعة دول: نيجيريا (36,7%)، الجزائر (31,7 %) ،مصر (13,7 %) وليبيا (3 ,9 %) .والجدير بالذكر أن شمال إفريقيا تساهم لوحدها من حوالي 61 % من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية على حساب حصة المناطق الأخرى مع العلم أنه في السنوات الأخيرة ومع زيادة الحركات الاستكشافية ارتفعت حصة هذه المناطق وخاصة في منطقة غرب إفريقيا[3]. ووصل إنتاج القارة من الغاز الطبيعي سنة 2011 حوالي 202,7 تريليون قدم مكعب أي حوالي نسبة 6,2 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي . ونلاحظ أن هذه النسبة منخفضة مقارنة بسنوات سابقة ففي سنة 2008 كان 7 %وهذا راجع إلى الأزمات آو الثورات التي حدثت في مصر وليبيا حيث إن مصر كان إنتاجها سنة 2011 حوالي 1,9 %وليبيا 0,1 %من الإنتاج العالمي [4].

الشكل رقم (04) الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في إفريقيا مقارنة مع مناطق العالم الأخرى سنة2011

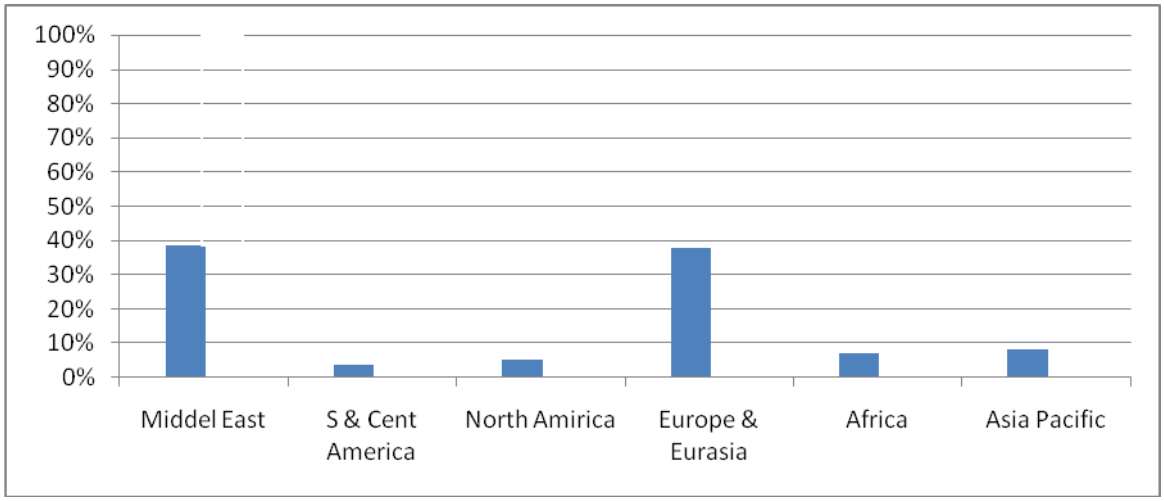

Source :BP, Op.cit, P 21.

1 – نفس المرجع، صِ ص 159 - 160.

2 - BP , op.cit, p 20.

3 – علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية، مرجع سابق، ص 154 .

4 - BP, op.cit,p22.

وعليه فإن إفريقيا تتميز بخصائص إستراتيجية مهمة جعلتها تختلف عن كل القارات وهذا يظهر خصوصا في جغرافية الموقع الأوسط الذي أعطى لها أهمية جوهرية في الربط بين القارات وتعد المواد البشرية التي فيها الكثير من السلالات المختلفة ذات الخلفيات الحضارية المتباينة . كذلك تملك مواد كبيرة من الطاقة تؤهلها للعب دور مهم في امن الطاقة على المستوى الدولي .

كل هذا جعل المجال الإفريقي مسرح للصراع الدولي للسيطرة على مصادر الطاقة ومعابر المرور ومضايقها ولتحليل أبعاد التنافس والصراع الدولي على إفريقيا خصوصا في القرن الواحد والعشرين يتطلب الأمر التفصيل أكثر في الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي بالنسبة لهذه القوى من خلال التطرق إلى أهم المناطق النفطية وأهم نقاط التحكم ذات الأهمية الجيوبوليتيكية .

المبحث الثاني: جيوبولتيك النفط في إفريقيا

بدأ التنقيب عن النفط في إفريقيا في أوائل القرن العشرين وتركزت الاكتشافات البترولية آنذاك في الشمال الإفريقي. وفي السنوات الأخيرة حظيت منطقة جنوب الصحراء الإفريقية باهتمام خاص من قبل الشركات النفطية،وبدأت الاكتشافات في شرق إفريقيا وتلتها غرب إفريقيا وجنوبها ولقد ساعد هذه الحركة الاستكشافية الممرات المائية التي تتحكم فيها القارة، والتي ساعدت الشركات النفطية على التوغل إلى قلب القارة .

وفي ضوء هذا فإننا في هذا المبحث نسعى إلى معرفة خريطة إنتاج النفط في القارة الإفريقية والمناطق البترولية الواعدة، بالإضافة إلى أهم الممرات المائية التي تشرف عليها القارة والتي أعطت النفط الإفريقي أهمية على المستوى العالمي .

المطلب الأول : التقسيم المنطقي للنفط الإفريقي

بدأت الصناعة النفطية في إفريقيا في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي متأخرة مقارنة مع مناطق أخرى في العالم بالأخص الشرق الأوسط التي بدأت صناعتها النفطية قبل ذلك بعقود عدة، وفي البداية ركزت شركات النفط العالمية اهتمامها على البلدان الإفريقية ذات الاحتياطات الكبيرة التي تتسم بسهولة التطوير نسبيا ومجزية اقتصاديا. وبشكل خاص في نيجيريا وليبيا والجزائر، ولم تلق الدول الإفريقية الأخرى و بالأخص في جنوب الصحراء* نفس الدرجة من الاهتمام، على ضوء توفر النفط في العالم إثر اكتشاف بعض الحقول العملاقة في الشرق الأوسط التي تتميز بتكاليف إنتاج منخفضة بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تجابه العمل في بعض البلدان الإفريقية، خاصة غياب البنية التحتية المناسبة للصناعة النفطية في معظم بلدان جنوب الصحراء ،[1] ولكن في هذه السنوات الأخيرة حظيت القارة الإفريقية باهتمام خاص ومتزايد من قبل البلدان المستهلكة وشركاتها النفطية وشهدت حركة استكشافية متميزة خاصة في منطقة جنوب الصحراء .

وتعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولا منتجة للنفط حيث توجد بها 21 دولة منتجة في مقابل 19 دولة في آسيا و 19 دولة في أوروبا. و 10دول في أمريكا الشمالية والجنوبية، وتنقسم القارة الإفريقية إلى أربعة مناطق وهي :

- منطقة شمال إفريقيا .
- منطقة شرق إفريقيا ووسطها .
- منطقة غرب إفريقيا .
- منطقة الجنوب الإفريقي.[2]

الفرع الأول:منطقة شمال إفريقيا

تضم هذه المنطقة ثلاث دول منتجة رئيسية هي ليبيا والجزائر، مصر بالإضافة إلى تونس والمغرب بكميات قليلة.

أولا: ليبيا

تمتلك ليبيا أكبر احتياطي من النفط في القارة الإفريقية وتحتل المرتبة العاشرة عالميا، كما أنها ثالث أكبر منتج في القارة الإفريقية بعد أنجولا ونيجيريا، ووفقا لمجلة النفط والغاز فإن إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في ليبيا 47,1 مليار برميل اعتبارا من أول

[1] – علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ،مرجع سابق، ص 156 .

[2] – أيمن شبانة، النفط الإفريقي،... عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات افريقية، العدد 11 (جانفي– مارس)2012 ،ص 78، 79

جانفي2012 و 80 %من الاحتياطات النفطية المؤكدة في ليبيا تقع في "حوض سرت "والباقي يتوزع على جنوب غرب "حوض مزرق" وفي "يلحن البحرية" في حوض" الجرف "بالقرب من طرابلس، والنفط الليبي من النوع الخفيف الحلو عموما [1].

والطاقة الإنتاجية في ليبيا زادت على مدى العقد الماضي من 1427ألف برميل في اليوم سنة 2001إلى1659 برميل في اليوم سنة2010 [2] ولكن في سنة 2011 تراجعت القدرة الإنتاجية بعد برأي الاضطرابات المدنية في فبراير 2011 نتيجة توقف الإنتاج.

وبدأ في التحسن فقط في سبتمبر من ذلك العام واعتبار من ماي 2012 استعيد إنتاج النفط الخام وقدر بنحو 1,4 مليون برميل في اليوم سنة 2010 تباع الغالبية العظمى منه إلى الدول الأوربية وهي ايطاليا. فرنسا. وألمانيا. واسبانيا. وبدأت الولايات المتحدة من استيراد النفط الليبي في عام 2004 بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة حيث استوردت منها 70 ألف برميل في اليوم عام 2010 و15 ألف برميل عام 2011.[3]

خريطة رقم (01) توضح الثروة النفطية في ليبيا

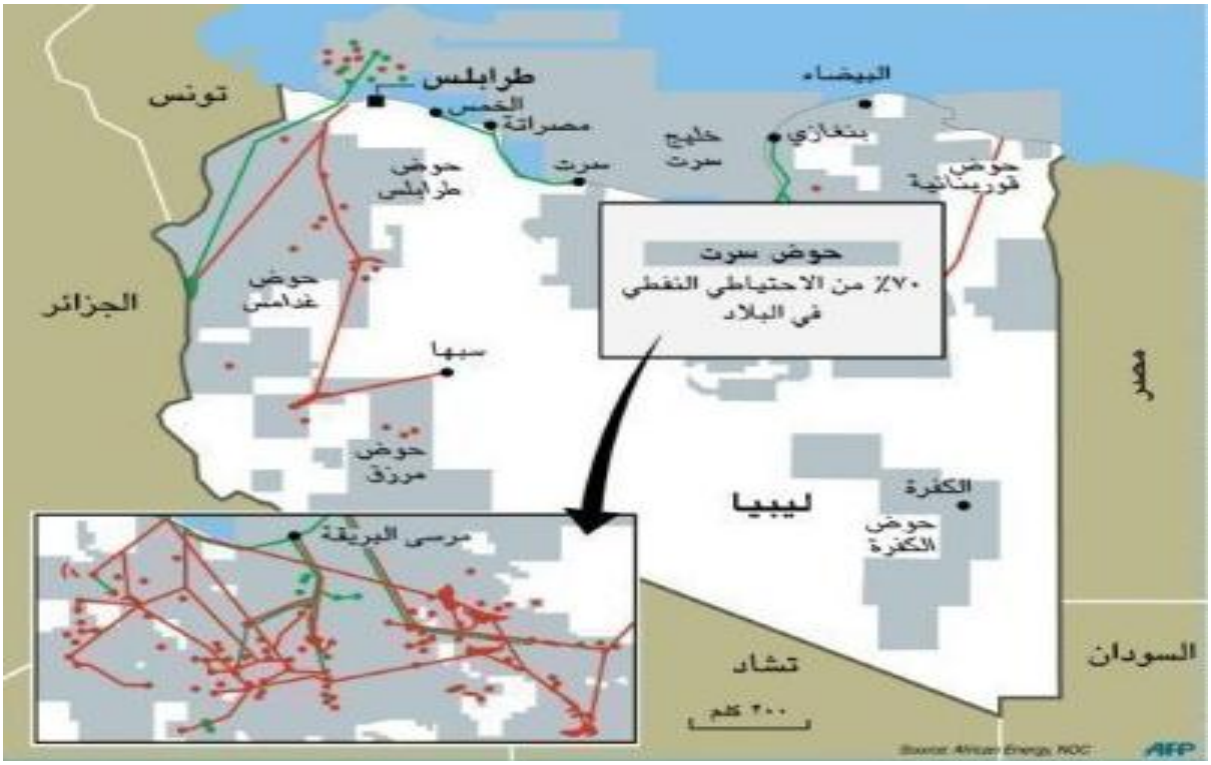

المصدر: على الرابط الالكتروني: www.marefa.org/inde.php

ثانيا :الجزائر

تعتبر الجزائر من أغنى الدول الإفريقية بالثروة النفطية إذ تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا من حيث الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بعد ليبيا ونيجريا وانغولا .

[1] - Energy information administration ,Country Analyses Briefs : Lybia, (June) 2012 .P2

[2] - BP, op.cit .P8.

[3] -Energy information administration ,op.cit.pp5-6.

تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956 على يد الاستعمار الفرنسي وهي بهذا تعد ثاني دولة إفريقية يكتشف فيها النفط بعد مصر 1904 ويتوزع النفط الجزائري ومنطقتين رئيسيتين في الصحراء .

الأولى: حوض حاسي مسعود على بعد 800 كلم من الساحل باحتياطي قدره 700 مليون طن وأهم حقوله حاسي مسعود، قاسي الطويل .

الثانية :حوض عين أمناس على بعد 1600 كلم عن الساحل باحتياطي قدره 300 مليون طن وأهم أباره لإيجيلي، وزرزاتين ،وتين فوي.

وقد قدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن سنة 1992 وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الجديدة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية والكندية و الأوربية وعددها نحو 30 شركة . حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلا جديدا من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج في 1995 [1]وفي سنة 2010 تم اكتشاف 14 بئر وفي 2011، 10 أبار وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري الذي وصل في بداية 2012 حوالي 12,2 مليار برميل[2].

إن الطاقة الإنتاجية للجزائر تتزايد من سنة لأخرى حيث وصلت سنة 2011 إلى 1729 ألف برميل في اليوم وهي تساهم ب 1,9 %من الإنتاج العالمي للنفط.[3]

ويساهم النفط بأكثر من 95 % من إيرادات الصادرات الجزائرية وتعد الولايات المتحدة أهم مستثمر في الجزائر وذلك بمبلغ يزيد عن مليون دولار خلال الفترة(1998-2004)وتتركز أهم الاستثمارات في قطاع المحروقات مثل شركة(Petro fAC) وتحتل الجزائر بفعل زيادة الطلب الأمريكي على المحروقات الجزائرية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين الكبار في العالم العربي[4].

خريطة رقم (02) توضح الثروة النفطية في الجزائر

[1] – مصطفى بودزامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، (في المؤتمر العلمي الدولي) "دور التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة" أيام07 و08 افريل 2008 جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص 06 .

[2] – منظمة الأوابك،التقرير السنوي الإحصائي، (الكويت:منظمة الأوابك، 2012)، ص 8.

[3]– Bp ,opcit .P8 .

[4] – مصطفي بودزامة،مرجع سابق،ص13.

لإفريقيا

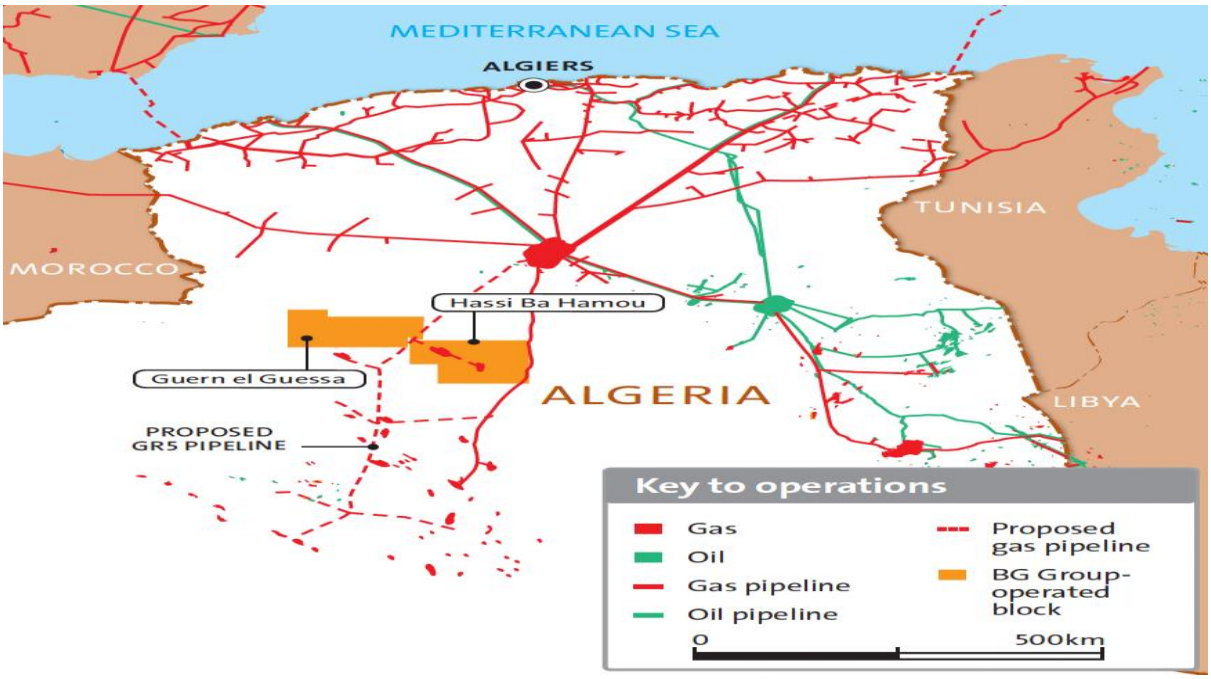

المصدر:متوفرة علي الرابط التالي:www.marefa.org/index.php

الفرع الثالث: منطقة شرق إفريقيا ووسطها

وابرز دولها المنتجة هي تشاد والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية والسودان الذي يعتبر البلد المنتج ذا الأهمية الكبرى في هذه المنطقة حاليا.

السودان : بدأت عمليات الاستكشاف النفطي في السودان في منطقة البحر الأحمر في 1959 بحصول شركة"أجيب" الإيطالية على ترخيص التنقيب بمناطق "محمد فول" شمالا وحتى" دلتا طوكر" جنوبا، وتعاقبت على المنطقة عدة شركات بعد ذلك حتى تم اكتشاف كمية من الغاز الطبيعي بواسطة شركة "شيفرون الأمريكية" في منتصف السبعينات، وبعد ذلك شهدت عمليات التنقيب عن النفط ونهضة كبيرة[1] ، وقد حولها اكتشاف النفط من دولة مستوردة إلى منتجة ومصدرة للنفط مما ساعد على إجراء تغيرات جذرية في اقتصادها الوطني وأصبحت تعتمد بالدرجة الأولى على العوائد النفطية التي شكلت أكثر من 70 % من إجمالي عوائد الصادرات في السودان[2]. ويرتكز الجزء الأكبر من النفط السوداني في جنوب البلاد في حوضي "مقلد" " Muglad" و"ملوط" "Melut"المستغل في 10 ولايات على الحدود بين الشمال والجنوب منها خمسة جنوبية وهي غرب وشمال بحر الغزال و"وراب" و"الوحدة" و"اعالي النيل" وخمسة شمالية وهي "جنوب دارفور"والنيل الأبيض ومنار" والنيل الأزرق" وفي سنة 1999 بدأت السودان بإنتاج وتصدير النفط[3].

[1] - Ismail.S. H. ziada,oil in sudan "facts and impacts on Sudanese domestic and international relation", Doctorado economiay relations internationals universid, ad autonoma de Madrid.2010,p5.

[2] – علي رجب ، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ،مرجع سابق ، ص 183 .

[3] – أمين المشاقبة، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل،الطبعة الأولي، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص77–77.

ويبلغ الاحتياطي المؤكد من النفط في السودان حوالي 6,7 مليار برميل نهاية سنة 2011.[1] مع العلم أن جهات عديدة ترجع وجود احتياطي أكبر بكثير لم يكتشف عنه بعد في الأرياف والمناطق الصعبة الوصول بسبب النزاعات والمشاكل .أما القدرة الإنتاجية للسودان من النفط قد وصلت سنة 2011 إلى 453 ألف مليون في اليوم أي بنسبة 0,6 %من الإنتاج العالمي للنفط[2].

ولقد كان للاكتشافات النفطية في هذه المنطقة دورا محوريا في إشعال الحروب الأهلية وجعلت منطقة شرق إفريقيا عرضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية العدوانية الامبريالية الرامية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية خاصة النفط منها والسودان كانت مثالا حيا على ذلك فالنفط كان السبب الرئيسي وراء تعقيد احتمالات السلام بين الجنوب والشمال وادي إلى تقسيم السودان وانفصال الجنوب سنة 2011.

[1] تمنظمة الأ وابك، مرجع سابق،ص8.

[2] - BP ,op.cit ,p6-8 .

خريطة رقم (03) توضح الثروة النفطية في السودان.

المصدر: عصام بدران، استفتاء على تقرير مصير النفط، تّم الموقع يوم: 2013/06/02 على الساعة 30: 18 التالي: www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analyos-opinion/arab-region.127658-sudan / html

الفرع الثالث :منطقة غرب إفريقيا

وأبرز المنتجين فيها هم نيجيريا وغينيا الاستوائية بالإضافة إلى الكامرون، ساحل العاج، غانا، بنين، موريتانيا، ساو تومي ، وبرنسيب.

أولا: نيجيريا :

تعتبر نيجيريا الدولة الأكبر إنتاجا للنفط في إفريقيا والحادي عشر في العالم وتحتل المرتبة الخامسة في أوبك بعد العربية السعودية وفنزويلا وإيران والإمارات العربية المتحدة [1]ووفقا للإحصائيات 2011 فإن نيجيريا تمتلك حوالي 2, 3 %من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي وتنتج حوالي 2,9 %من الإنتاج النفطي العالمي[2].

يعتمد الاقتصاد النيجيري بشكل رئيسي وكبير على الإيرادات النفطية التي تحصل عليها والتي تشكل حوالي 80 %من الإيرادات الحكومية وعلى الرغم من هذا الغنى إلا أن 70 %من شعبها يعاني من الفقر بسبب الفساد بالدرجة الأولى وتعتبر نيجيريا مزودا رئيسيا مهما للنفط لكل من أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والصين[3].

[1] – علي حسين بكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، الطبعة الأولى ،(لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010) ،ص 119.

[2]-BP ,op.cit ,p 6-8

[3] – علي حسين بكير، مرجع سابق، ص 120.

إن صناعة النفط في نيجيريا تعاني منذ عدة سنوات من مشاكل بسبب أعمال العنف الأهلي والاضطرابات العرقية والقبلية وخاصة في منطقة دلتا نهر النيجر المصدر للجزء الأكبر لإنتاج النفط في نيجيريا والتي أثرت سلبا على تلك الصناعة وخططها المستقبلية، وقد تزايدت وتيرة تلك المشاكل بالأخص منذ عام 2003 حيث أصبحت منطقة دالتا النيجر ساحة فعلية لعصابات تتنافس فيما بينها للوصول إلى الأنابيب وتطالب بنسبة أعلى من العوائد النفطية كما شهدت إضرابات عمالية واستهداف المنشآت النفطية من قبل المتمردين[1].

وقد اندلعت في نيجيريا العديد من حركات الاحتجاج والتمرد خاصة في الجنوب وكان من بين أهم أسباب الصراع إحساس قبيلة "الأبيو" بأن ثرواتهم مستغلة لصالح أهل الشمال مما دفعهم للمطالبة بالانفصال وقد أعرب سكان الإقليم عن رفضهم أن تكون أغنى منطقة في البلاد هي أقل المناطق استفادة من عائدات النفط، ولذا انضمت عدة حركات شبا نية عمليات استيلاء على منشات ومضخات البترول في بلادهم الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى توقف عمليات استخراج البترول وخسائر للشركات العاملة بالمنطقة وصلت إلى 600 لف برميل يوميا وقد أدى هذا الوضع إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية وانتشار الفساد في السلطة بشكل كبير حيث أن أحد تقارير الشفافية الدولية الصادر عن برامج الأمم المتحدة للتنمية جاء فيه إن نيجيريا هي أكثر دولة ينتشر بها الفساد في العالم[2].

وعلى الرغم من المشاكل التي تواجهها الشركات النفطية أثناء عملها نيجريا فهي لاتزال تعتبر دولة جاذبة للاستثمار، ويتوقع أن يشكل الإنتاج من المناطق المغمورة وبالأخص المياه العميقة الجزء الأكبر من الزيادة المستقبلية[3].

ثانيا: غينيا الاستوائية

اكتشف النفط في غينيا الاستوائية في عام 1995 م في الجزء البحري لخليج غينيا في حقل زافيرو الذي يعتبر أول حقل منتج في المياه العميقة في غرب إفريقيا ويقع على عمق يتراوح بين 425 – 850 متر

يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد لغينيا الاستوائية 1,8مليار برميل، يقع الجزء الأكبر منه في حقل "زافيرو" البحري في خليج غينيا، الذي طورته شركة "اكسون موبل"(Exxan Mobil) وشركة " Devon" حيث استثمرت أكثر من مليار دولار في ذلك الحقل كما اكتشفت حقول نفطية أخرى من قبل بعض الشركات العالمية من أهمها حقل "سيبا" في المياه للمغمورة والذي بدأ بالإنتاج في نهاية عام 2000 بالإضافة إلى حقل " البا " للمكثفات والغاز في المياه المغمورة أيضا.

دخلت غينيا الاستوائية في مجال الإنتاج في عام 1996 واستطاعت تحقيق معدلات زيادة عالية في إنتاجها فبعد ما كان سنة 2001 حوالي1777ألف ب /ي وصل سنة 2011 إلى 252 ألف برميل في اليوم . وهناك عدة عوامل تسهل عليه تسويق نفوط غينيا الاستوائية في الأسواق العالمية وأهمها الموقع الجغرافي المناسب لكافة الأسواق الرئيسة وبذلك فإنه وعلى الرغم من أن غينيا الاستوائية لا تزال بلدا مصدرا متوسط الحجم فإن نفوطه تعتبر منافسة لنفوط الأقطار الأعضاء في الأوبك[4].

1 – صبحي قنصورة ، النفط والسياسة في دلتا النيجر .." صراع لا ينتهي،مجلة قراءات افريقية، العدد 11، (جانفي– مارس)2012، ص ص78- 79 .

2 – محمد جمال عرفة، نفط إفريقيا ... هل يصبح محور الصراع الدولي القادم ؟ ، مجلة المجتمع،العدد 1898،(افريل) 2010، ص21.

3 – علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ،مرجع سابق ، ص 169 .

4- نفس المرجع ، ص ص 187- 189 .

لقد كان الشمال الإفريقي يحتل صدارة إنتاج النفط في القارة، لكن الوضع اختلف في العقود الثلاثة الأخيرة لصالح إقليم غرب إفريقيا ووصل حجم إنتاجه في 2011 نحو 9,5 ملايين برميل يوميا وهو ما يزيد عن مجمل إنتاج فنزويلا وإيران والمكسيك ولعل ذلك هو ما دفع المختصين بصناعة النفط إلى تسمية هذا الإقليم باسم " الكويت الجديدة " أو " الجنة الجديدة ".[1]

الفرع الرابع : منطقة الجنوب الإفريقي

منطقة الجنوب الإفريقي تضم انجولا، جنوب إفريقيا، وزمبابوي وتعد انجولا أبرز منتج في هذا الإقليم .

أنجولا : تقع أنجولا في جنوب غرب إفريقيا على الساحل الغربي الإفريقي المطل على المحيط الأطلسي، انضمت إلى منظمة أوبك في بداية عام 2007 وحددت لها المنظمة حصة إنتاج تبلغ 1,9 مليون ب/ي كما في بداية عام 2008[2].
تعتبر أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا بالإضافة إلى النفط تمتلك انغولا العديد من حقول الغاز، ويعتبر قطاع النفط والغاز لديها قطاعا واعدا. فقد اجتذبت حوالي 20 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة منذ العام 2003 ،وكنيجيريا يعتمد الاقتصاد الانغولي بشكل كبير على القطاع النفطي الذي يشكل أكثر من 40 %من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 90 %من العائدات الحكومية. وتقدر الاحتياطات النفطية المؤكد في انغولا بحدود 13,5 مليون ألف برميل في نهاية سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2001 كانت 6,5 مليون ألف برميل.[3]

إن إنتاج النفط في انغولا قد بدأ في سبعينات القرن الماضي في المناطق اليابسة والمغمورة الضحلة، إلا أن الإنتاج لم يتزايد بشكل هام، إلا بعد النجاحات الكبيرة للاستكشاف في المناطق المغمورة العميقة والفائقة العمق منذ السبعينات من القرن الماضي وبالأخص الجزء البحري من مقاطعة "كاب ندا الشمالية" وقد بدأ الإنتاج من المياه العميقة في عام 2001 ووصل إلى 0,8 مليون ب/ي عام 2006أي أكثر من نصف إجمالي الإنتاج الأنغولي والذي قدر نهاية سنة 2011 ب 1746ألف برميل من اليوم[4].

توجد في انغولا حركة استكشافية واسعة وهناك اكتشافات نفطية جديدة لا تزال في مرحلة التطوير وربما ستؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية عند إكمالها ودخولها حيز التنفيذ وبذلك أصبحت انغولا مركزا استراتيجيا بالنسبة للشركات الكبرى بسبب احتياطاتها النفطية وبالأخص في المياه العميقة وموقعها الجغرافي على ساحل المحيط الذي جعل من السهل تحميل وشحن النفط الانغولي إلى كافة الأسواق الرئيسية العالمية وقربها بالأخص من السوق الأمريكية[5]، ويرى المراقبون في انغولا مثالا صارخا على التحول الأمريكي نحو إفريقيا للسيطرة على منابع نفطها وهي أيضا الميدان الجديد للمخططات الأمريكية حيز التنفيذ فبعد خمسة وعشرين عاما من الدعم الأمريكي للحروب الأهلية التي مزقت تلك الدولة الفقيرة التي تحوي في باطن أرضها 70 %من الألماس العالمي والتجاهل حتى عن إثارتها على المستوى الدولي، تحولت مؤخرا إلى نقطة تصارع من جانب شركات النفط العالمية والأمريكية على وجه الخصوص مثل :

---

[1] –أيمن شبانه، مرجع سابق، ص79.

[2] – علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 122 .

[3]– BP,op.cit,p6.

[4] – علي رجب، مرجع سابق، ص 176.

[5] – نفس المرجع ، ص 179.

اكسون موبيل وشفرون ...الخ . وتصدر انغولا نحو 40 بالمائة من إنتاجها للولايات المتحدة لتصبح ثامن مزود لواشنطن بالنفط الخام على المستوى العالمي [1].

[1] – محمد ختاوي،مرجع سابق،ص216.

جدول رقم (10) الاحتياطات المؤكد من النفط الخام في افريقيا (الف مليون برميل)

البلد	نهاية 2001	نهاية 2010	نهاية 2011
الجزائر	11.3	12.2	12.2
انغولا	6.5	13.5	13.5
تشاد	0.9	1.5	1.5
كونغو برازيل	1.6	1.9	1.9
مصر	3.7	4.5	4.3
غينيا الاستوائية	1.1	1.7	1.7
غابون	2.4	3.7	3.7
ليبيا	36.0	43.1	47.1
نيجيريا	31.5	37.2	37.2
السودان وجنوب السودان	0.7	6.7	6.7
تونس	0.5	0.4	0.4
بلدان إفريقية اخرى	0.6	2.3	2.2
المجموع	96.8	132.7	132.4

المصدر : بتصرف ،BP,op.cit,p 6

نلاحظ من خلال الجدول أن الاحتياطات النفطية في الدول الإفريقية شهدت زيادة معتبرة في السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى الحركة الاستكشافية التي شهدتها القارة وخاصة في المنطقة وسط وغرب إفريقيا وانغولا هي المثال الحي على ذلك حيث ارتفعت احتياطاتها النفطية من 6,5 ألف برميل إلى 13,5 مليون برميل نهاية 2011 .

الشكل رقم (05): احتياطي النفط الإفريقي المؤكد لسنة 2012 (مليار برميل)

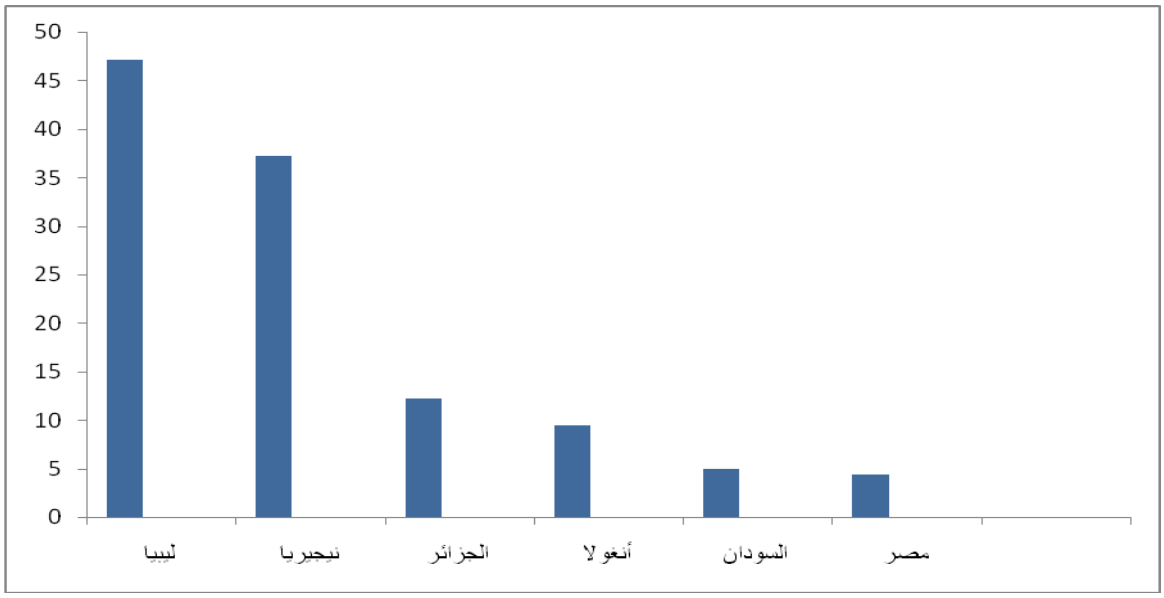

Source : Energy Information Administration, op.cit, p 9.

تعتبر إفريقيا من أكبر القارات التي تضم دول منتجة للنفط والتي أصبح لها وزن ثقيل في ميدان الطاقة، هذا ما دفعها إلى إنشاء كيان مؤسسي تتعاون في إطاره في مجال إنتاج النفط ويتمثل هذا الكيان في رابطة منتجي البترول الإفريقي (APPA) والتي أنشأت عام 1987 في لاغوس بنيجريا ويدير شؤون الرابط مجلس وزاري يتألف من وزراء النفط في الدول الأعضاء ويجتمع هذا المجلس مرة سنويا على الأقل ويبلغ عدد أعضاء الرابطة 12 دولة وهي نيجيريا، ليبيا، الجزائر، انغولا، الكونغو برازافيل، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، الكاميرون، مصر، ساحل العاج، البنين ، وتعد هذه الرابطة هي المنظمة الإفريقية الوحيدة المختصة بالشؤون النفطية في إفريقيا وهي تهدف بالأساس إلى تطوير مبادئ السياسة العامة والمشروعات في كل جوانب صناعة النفط في الدول الأعضاء بشكل خاص وفي إفريقيا بشكل عام، ودراسة طرق وأساليب إمداد الدول الإفريقية المستوردة للنفط بالمساعدات، وتفتقد الرابطة أن وضع منتجي النفط الأفارقة سيصبح أفضل عند تبني مبادئ مشتركة بشأن النفط والغاز وهذا ما يمكنهم من الاستفادة من مواردهم الطبيعية على النحو الأمثل[1].

إن خريطة إنتاج النفط في إفريقيا كبيرة وهي في اتساع مستمر نتيجة الحركة الاستكشافية المتواصلة بها من طرف الشركات النفطية وبالإضافة إلى هذه الطاقة الإنتاجية الواعدة فان الموقع الجغرافي الذي تمتلكه معظم الدول الإفريقية المنتجة والمطل على السواحل والقريب من الممرات البحرية أعطى إلى النفط الإفريقي ميزة سهولة نقله وتسويقه إلى جميع الأسواق العالمية

المطلب الثاني : ممرات ونقاط عبور التدفقات البترولية في إفريقيا

تعتبر إفريقيا قلب العالم فهي تطل على ثلاث محيطات الهندي والهادي والأطلسي وتحتضن البحر الأحمر والبحر المتوسط الأمر الذي يتيح لها فرصة التحكم في الممرات المائية المهمة التي تربط الشرق بالغرب مثل مضيف باب المندب وجبل طارق وقناة السويس والتي تمثل المعابر التجارية الأساسية وأقصر الطرق التي تسلكها الحاويات التي تنقل النفط والغاز في طريقها إلى الأسواق العالمية .

الفرع الأول : البحر الأبيض المتوسط

1 –ايمن شبابة ، مرجع سابق ، ص 79.

يقع البحر الأبيض المتوسط شمال القارة الإفريقية يمتد من الشرق إلى الغرب بساحل طويل من الإسكندرية إلى طنجة غربا، ويتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق[1] ، فهو بحر داخلي واسع يغطى مساحة إجمالية تفوق ثلاثة ملايين كيلو متر مربع ومقسم إلى عدة أحواض في حدود ثلاثة قارات وهي إفريقيا وأوروبا وآسيا والبحر الأبيض المتوسط يحتل أهمية إستراتيجية باعتباره أهم بحار العالم تجاريا وحضاريا . فأكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط. وما مقداره ثلث التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، وإن كانت أهمية البحر الأبيض المتوسط كإحدى الطرق الرئيسية للتجارة الدولية قديمة تاريخيا. إلا أنها ازدادت تأكيدا بعد اكتشاف النفط في بلدان الضفة الجنوبية " إيران في 1908 ، العراق في 1927 المملكة العربية السعودية سنة 1938، الكويت وباقي الإمارات الخليجية، ابتداء من 1945، الجزائر في سنة 1956 وليبيا سنة 1961.[2]

ويعد مضيق جبل طارق بوابة المتوسط الغربية التي تنفتح على المحيط الأطلسي أعظم محيطات العالم للملاحة الدولية، وتظل عليه أكبر دول العالم تقدما في شتى المجالات ويعد أقرب نقطة اتصال والتقاء بين إفريقيا وأوروبا حيث يتراوح اتساعه ما بين 12 –32 كلم ما بين المغرب واسبانيا من الجانب الأخر وتبدو أهميته الإستراتيجية من تمسك بريطانيا بالسيطرة عليه رغم احتجاج اسبانيا المستمر . وحاليا تفكر دول أوروبا الصناعية المتقدمة في حفر نفق يربط إفريقيا بأوروبا على غرار النفق الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا في بحر الشمال[3].

الفرع الثاني : البحر الأحمر

لقد مثل البحر الأحمر منذ القدم حلقة وصل بين الحضارات التي قامت بمحاذاة سواحله من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ... فمن حضارات اليمن القديمة وارض الشام إلى حضارات حوض النيل وبلاد القرن الإفريقي وهو يمثل اليوم جسر عبور بين أوروبا وشمال إفريقيا المطلتان على البحر الأبيض المتوسط، وبين جنوب غرب آسيا وشرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي[4].

إن الموقع الإستراتيجي المهم الذي يتمتع به البحر الأحمر جعله يتحكم في حركة العالم حيث تنتقل سفن البضائع التجارية وناقلات النفط والغاز وطريقا بحريا للقوات العسكرية بين مراكز تجمعها الأصلية في الشمال ومناطق انتشارها، أو عملها في أجزاء مختلفة من العالم. ومما يزيد من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وجود قناة السويس في شماله ومضيق باب المندب في جنوبه فمن يسيطر على مضيق باب المندب أو قناة السويس يمكنه السيطرة على الملاحة في البحر[5]، حيث أصبح الوجود العسكري الأجنبي في البحر الأحمر ضمن الإستراتيجيات الكبرى للقوى الدولية وبالذات منها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل ويتفق الباحثون على أن أهم أهداف القوى الاستعمارية في البحر الأحمر اليوم هي :

- تأمين استمرار تدفق النفط والغاز من الدول المنتجة في الخليج العربي ودول شرق افريقيا .
- تحقيق النفوذ الاقتصادي في المنطقة واستغلال الموارد الخام والثروات الطبيعية والوصول إلى الأسواق العالمية بيسر وسهولة .

1 – حسام جاد الرد، جغرافية العالم العربي، د.ط، (مصر:كتب عربية، 2005) ، ص 12 .

2 – أمين خلفون ، مرجع سابق، ص ص 49- 50 .

3 – حسام جاد الرد، مرجع سابق ،ص 15.

4 – فارس مظلوم مكي عريم العاني، مرجع سابق ، ص 26.

5 – احمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الإفريقية، الطبعة الأولى،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 144.

تكريس الوجود الأمني والعسكري وتسهيل حركته في سبيل تحقيق الرؤى السياسية والخطط الاقتصادية، وبالتالي عززت الإدارة الأمريكية، إبان حرب الخليج الأولى من وجود أساطيلها البحرية على منافذ البحر الأحمر، بالأخص منفذه الجنوبي، وقد سعت مرارا في الضغط على اليمن للحصول على تسهيلات وقواعد بحرية في جزرها المتحكمة بباب المندب[1].

وبفضل المميزات الجيوبولتكية للبحر الأحمر اكتسبت منطقة القرب الإفريقي أهمية إستراتيجية ضمن الخطط الأمريكية لاحتواء ومحاصرة النظم غير الموالية ولاسيما في السودان وليبيا ومن هنا تركز الإدارة الأمريكية على دول مثل كينيا وتنزانيا. وجيبوتي لتحقيق مصالحها من خلال محاولة إنشاء بنية أساسية تربط ما بين شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا وهو ما يسمى في الفكر الإستراتيجي الأمريكي اسم (القرن الإفريقي الكبير) وهو ما يسهل بسط الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على منابع النفط هناك ويشجع الاستثمارات الأمريكية هناك[2].

وبالنظر إلى كل هذه الأهمية الإستراتيجية قديما وحديثا على السواء فقد جلب الواقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشاكل للدول المطلة على سواحله أو حتى القريبة منه، وإذا كان هو طريق الحياة والتجارة والبترول والثراء للآخرين فقد لعب دور طريق الآلام لأصحاب سواحله وخاصة دول القرن الإفريقي[3].

الفرع الثالث :قناة السويس

تعتبر قناة السويس أهم ممر مائي في العالم تعتمد عليه التجارة بين جنوب شرقي أسيا ودول الخليج العربي مع دول حوض المتوسط وإلى حد ما الأمريكيتين فهي شريان حيوي يصل بين القارات يصعب تفاديه أو إيجاد بديل له بسهولة[4].

قناة السويس تتمركز في شمال مضيق "باب المندب" وتشكل الحجر الثانية في البحر الأحمر، تم تشييدها في عام 1869 وهي أكبر الممرات والطرق البحرية في العالم وتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط[5]، وقد زادت أهمية هذا الممر المائي بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي لأن قناة السويس يختصر الطريق بين جنوب شرق أسيا والسواحل الأوربية الغربية بنحو 40 %– 60% بالمقارنة مع الطريق المار عبر رأس الرجاء الصالح، ويوفر أيضا في الوقت والتكاليف[6] ويبلغ طولها 193كلم وعرضها من 300 إلى 350 متر، القناة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، يعبر القناة حوالي 12 %من إجمالي التجارة العالمية عام 2010 بما يساوى 646 مليون طن ويستطيع 80 %من الأسطول العالمي للناقلات العملاقة المرور بها. وبلغ إجمالي عدد الحاويات التي مرت في قناة السويس عام 2011هي 38,6 مليون حاوية[7]. ويعبر حوالي 4 مليون برميل عبر القناة وهذا البترول يتوجه بشكل رئيسي إلى أوروبا وأيضا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و أكبر كمية تعبر القناة هي قادمة من السعودية والقناة في حالة صعود مستمر والبترول يمثل تاريخا حوالي 25 %من عائدات القناة السنوية وفي عام 2001 السلطات في القناة وضعت برنامجا لمدة خمس سنوات من أجل تقليص زمن عبور

1 – فارس مظلوم مكي عرين العاني، مرجع سابق، ص 27.

2 – نفس المرجع، ص 28 - 29.

3 – صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص 63.

4 – محمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية،د. ط، (د.ب.ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 14.

5 – فيليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك النفط، ترجمة: صلاح نيوف، د.ط،(باريس: ارموند كول،2006)،ص 30.

6 محمد سعيد، مرجع سابق، ص14.

7– أسامة فوزي البيومي موسى، "قناة السويس والعبور الجديدة"، في (المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجيسيات " أفاق التنمية لمنطقة قناة السويس رؤية مستقبلية) أيام19/ 17 مارس 2013 ، ص 07 .

الناقلات من 14 ساعة إلى 11 ساعة، وقامت سلطات القناة بمشروع آخر لمدة ست سنوات من أجل توسيع وتعميق القناة لكي تسمح في عام 2010 بمرور الناقلات الأكثر من عملاقة[1].

الفرع الرابع : مضيق باب المندب

يقع باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا ويربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الإفريقي، ويقع في منتصف الطريق بين السويس وبومباي[2] وتشطر جزيرة "بريم" هذا المضيق إلى شطرين أو قناتين غير متساويتين إحداهما صغرى تسمى قناة "اسكندر" وتقع بين ساحل الجزيرة وساحل اليمن، ويبلغ طولها 3 أميال وعمقها 16 قامة بحرية والقناة الكبرى تقع بين الساحل الغربي لجزيرة "بريم" والشواطئ الإفريقية [3].

تنبع أهمية مضيق باب المندب من أنه يسيطر على مدخل البحر الأحمر و قناة السويس فيما يتعلق بالبترول الخام القادم من الخليج العربي والشواطئ الإيرانية والمتجه إلى أوربا والسواحل الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية وهو يغذى أيضا القارة الأسيوية من النفط القادم من شرق إفريقيا وتستمر جيبوتي منذ حصولها على الاستقلال في عام 1977 في حماية القاعدة الرئيسية في هذه المنطقة أعالي البحار والتي تضم اليوم أكثر من 2800 شخصا، ولكن جيبوتي من جهة أخرى تستقبل على أراضيها منذ 2002قاعدة أمريكية لمكافحة الإرهاب والتي تضم أكثر من 1500 من المارينز والقوات الخاصة والمخابرات المركزية والمحيط الهندي، هذا الوضع الإستراتيجي يشرح من غير شك لماذا الرئيس الجيبوتي " إسماعيل عمر غيلة " هو المرشح الوحيد في الانتخابات.

يعبر يوميا حوالي 3,5 مليون برميل من النفط الخام، مضيق باب المندب وهو الذي يقود الدخول إلى قناة السويس وكلاهما في غاية الأهمية للملاحة البحرية، هذا بالإضافة إلى البترول وإغلاق هذا المضيق يجبر السفن إلى تمديد رحلاتها وطرقها البحرية وبذلك ستدور حول القارة الإفريقية، عن طريق رأس الرجاء الصالح – هذا المضيق أيضا هو مكان لصراع إقليمي بين اريتريا واليمن وذلك في النزاع على جزر" جنيش "التي تتمركز تماما في شمال المضيق، أما بالنسبة للجانب اليمني فقد عزز الأمن في هذه المنطقة بعد الاعتداء على ناقلة النفط الفرنسية " ليمبورغ " في 2002 [4].

الفرع الخامس : خليج غينيا

منطقة خليج غينيا هو الجزء الجنوبي الغربي للمحيط الأطلسي في جانبه الإفريقي الذي ينفرج بشكل أكثر من اللازم كي يعتبر خليجا ، ويضم ثماني عشرة دولة من غرب ووسط إفريقيا وهي انغولا بينين التوغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساو تومي، وبرينسيب، السنغال. سيراليون الغابون، غامبيا، غانا، غينيا الاستوائية، غينيا بيسار الكامرون، كوت ديفوار، ليبيريا ونيجيريا.

تعتبر الإمكانيات البحرية والجيو استراتيجية لمنطقة خليج غينيا جذابة للغاية إضافة إلى الاحتياطات الضخمة من النفط والغاز في الساحل الإفريقي الغربي في المياه العميقة .وتأتي أهمية هذا الخليج كمنطقة حيوية للنقل البحري طول شواطئها الساحلية المقدرة بستة ألاف كلم والممتدة من السنغال في غرب إفريقيا مرورا بالكامرون في وسط إفريقيا انتهاء بأنغولا في جنوب إفريقيا ويشكل خلو منطقة خليج غينيا من أي مضائق أو نقاط مرور تقيد الملاحة البحرية أو تزيد من تعرض المنطقة لهجمات القرصنة، ونقاط قوة تساعد المنطقة

1 – فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق، ص 30.

2 – محمد سعيد الوعد، مرجع سابق، ص 17.

3 – حسام جاد الرب، مرجع سابق، ص 16 .

4 – فيليب سبيل لوبيز، مرجع سابق ، ص 29- 30 .

في الاستمرار في لعب دورها كمحور رئيسي للتبادل التجاري البحري والتي أهمها مصادر الطاقة، ويشكل النمو المضطرد للاستثمارات في المنطقة خصوصا في مجال البنى التحتية النفطية مؤشرا على ضرورة زيادة التبادل التجاري وحركة النقل البحري من هذا الخليج .

وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية حاليا على نسبة 15 %من وارداتها النفطية عبر خليج غينيا ويمكن أن ترتفع إلي حدود 25 %في السنوات الخمس القادمة وفي مقابل هذا الغنى بالموارد البحرية في هذا الخليج تظهر تهديدات بحرية مريرة يمكن تصنيفها بشكل عام في تهديدات اقتصادية وسياسية والتي من بينها التموين الغير قانوني بالنفط وتخريب أنابيب النفط ... الخ[1].

إن هذه الممرات المائية أعطت للنفط الإفريقي ميزة تنافسية في الأسواق العالمية لسهولة نقله وتسويقه بتكاليف منخفضة هذا من جهة، ومن جهة أخرى سهلت عملية الاستكشافات النفطية في قلب القارة الإفريقية والتشاد هي المثال الحي على ذلك . ولكن بالرغم من أن القارة الإفريقية أصبحت تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية وهو ما يمكنها من الاستفادة من النفط في تحقيق التنمية، فإنه في الواقع كانت له علاقة ارتباطيه بنشوب الصراعات الداخلية المسلحة في القارة وتغذية الحركات الانفصالية في حالات عديدة بدءا من السودان شرقا ومرورا بالكونغو الديمقراطية في الوسط وانجولا وموزمبيق جنوبا وانتهاء بنيجيريا غربا.

وعلى هذا فإنه في المبحث التالي سيتم تحليل كيف أثرت الثروة النفطية على الواقع الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية.

المبحث الثالث : الواقع الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية

إن الواقع الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية يتميز بارتباطه الشديد بتأثيرات العامل النفطي عليهما، فمن الناحية الاقتصادية تعتمد القارة الإفريقية على الصناعة النفطية بالدرجة الأولى لسد حاجاتها الاقتصادية وهو ما انعكس بدوره على الوضع السياسي، حيث كان للعامل النفطي دور كبير في تحديد السياسات العامة لمختلف الدول المنتجة، والتي تعتمد على العائدات النفطية لاقتناء الأسلحة، وتغطية النفقات العسكرية، وهذا ما كان له تداعيات من جهة أخرى على الواقع الاقتصادي بحكم التشابك والترابط بينهما.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي الإفريقي

تتميز القارة الإفريقية من الناحية الاقتصادية، باعتمادها على الصناعة الاستخراجية المتمثلة بالأساس في الصناعة النفطية، هذه الأخيرة التي يطغى عليها الجانب الاستخراجي، في حيت أنها تعاني من الضعف في الصناعة التكريرية والتحويلية، وذلك لعدة أسباب، والتي من بينها استثمار الشركات النفطية الأجنبية في مجال العمليات الاستكشافية والتنقيبية، والإستخراجية وإهمال جانب الصناعة التكريرية والتحويلية.

الفرع الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد النفطي الإفريقي

تتوفر الأراضي الإفريقية في مختلف مناطقها على مختلف الثروات والظروف الطبيعية، والبشرية الملائمة للنمو الاقتصادي وتقدمه، إلا أنه يكاد يكون الاقتصاد الإفريقي مقطوع الصلة بالاقتصاد العالمي، فهي لا تشارك في الاقتصاد والتجارة العالمية إلا بقدر ضئيل، إذا قيست بالقارات الأخرى ومشاركتها تعتمد أساسا على الثروة البترولية، المعدنية[2]، وبالتالي فالصناعة النفطية هي أساس وقوام الاقتصاد للكثير من الدول النفطية في إفريقيا.

---

1 – دفر يدوم او نهام، القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا، نيجيريا نموذجا، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 ماي 2012. ص 4 - 5 ، تم تصفح الموقع يوم2013/04/25 علي الساعة15:30

www. Studies. aljazeera.net.

2– جودة حسنين جودة، مرجع سابق، ص 131.

أولا: الصناعة النفطية في إفريقيا:

إن قطاع الصناعة في القارة الإفريقية يعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة الاستخراجية التي تعتمد على التعدين، واستخراج الموارد الطاقوية وخاصة الثروة النفطية، هذه الأخيرة التي تعتبر عماد الصناعة الاستخراجية للعديد من دول القارة والذي يتركز إنتاجه في الجزء الشمالي من القارة في كل من الجزائر وكينيا ومصر والسودان، بالإضافة إلى الجزء الغربي في كل من نيجيريا وغينيا الاستوائية، وفي الجنوب نجد أنغولا كأهم دول منتجة للنفط[1].

تعتبر الصناعة النفطية في إفريقيا صناعة لا تزال في نشأتها، فهي صناعة استخراجية بالدرجة الأولى، إلا أن هناك الصناعات التكريرية في بعض الدول الإفريقية، ولكن ليست بالقدر الكافي، وذلك بسبب التخلف التقني، وضعف التكنولوجيا، وافتقارها للإمكانيات اللازمة، وهو ما دفعها لفتح المجال لاستثمارات الشركات النفطية الأجنبية من خلال عقود الامتياز والمشاركة. فالصناعة النفطية الإفريقية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة الغربية والاستثمار الأجنبي، عبر الشركات النفطية من جهة والنفط الإفريقي من جهة أخرى[2].

وتقدر الطاقة التكريرية للقارة الإفريقية بـ 3,3 مليون برميل يوميا أي بنسبة 3,6% من الإجمالي العالمي، وتعتبر القارة الإفريقية الأقل عالميا من ناحية التكرير، بينما سجل الإنتاج الفعلي للمصافي الإفريقية لسنة 2008 ما يقارب من 2,495 مليون برميل يوميا أي 3,3% عالميا وبالتالي نجد أن هناك فارق يقدر بـ 733 ألف برميل يوميا ما بين الطاقة التصميمية والإنتاج الفعلي للمصافي الإفريقية، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن أغلب المصافي بالقارة الإفريقية تعتبر قديمة الصنع لا ترتقي إلى متطلبات، وشروط السوق والبيئة مما يتطلب تحديثها وتطويره وقصور في النظام التعاقدي، حيث نجد أن أغلب المستثمرين عاجزين عن المساهمة في تطوير الاستثمار في قطاع التكرير بإفريقيا. مع العلم أن القارة الإفريقية تنتج ما مقداره 10,5 مليون برميل يوميا، وتقوم فعليا بتكرير 2,495 مليون برميل يوميا، أما في سنة 2010 فقد بلغ إنتاج القارة الإفريقية من النفط ما مقداره 10,19 مليون برميل يوميا، وبنسبة 12,4% عالميا ومن أهم الدول المنتجة هي نيجيريا، والجزائر وأنغولا وليبيا حيث يمثل إنتاج هذه الدول مجتمعة بـ 77% من إجمالي إنتاج القارة[3].

أما فيما يتعلق باستهلاك القارة من النفط فهي تستهلك ما مقداره 3,4%. ومن أكبر الدول المستهلكة هي الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا، تمثل مجتمعة 54% من استهلاك القارة النفطي.من أهم أسباب تراجع الصناعة النفطية في القارة الإفريقية هي الاتفاقات التعاقدية الخطيرة التي تواجهها، معظم الدول الإفريقية المنتجة المتمثلة في عدم مساهمة الشركات العالمية المحتكرة لقطاع الإنتاج بها في تطوير قطاع التكرير والتصنيع، وبالتالي فالمردود الاقتصادي للنفط الإفريقي قليل بسبب تصديرها للنفط الخام وذلك لنقص الصناعة النفطية والتكريرية واعتمادها على الصناعة الاستخراجية فقط.

وتشكلت عوامل عديدة تتعلق بتأخر استقلال الدول الإفريقية والصراعات الداخلية والديون الخارجية عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية في القارة، ولكن مع تزايد الاكتشافات في القارة بدأت الشركات الأجنبية تتنافس على نفط القارة خاصة الشركات الأمريكية

1- محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص 25.

2- شركة إكاروس للصناعات النفطية، النشرة التمهيدية لشركة إكاروس للصناعات النفطية ، (أبريل)2008، ص 23.

3- عزم الدين الهميوني، مرجع سابق، ص ص22-24.

والصينية في كل من غينيا الاستوائية والسودان والتشاد وليبيا والجزائر ومصر، بالإضافة إلى الشركات الفرنسية[1]. وبالتالي حصلت هذه الشركات على تراخيص وعقود مشاركة وامتياز في القارة.

ثانيا:الشركات النفطية في القارة الإفريقية:

لقد عملت شركات النفط العالمية جاهدا من أجل الحصول على تراخيص وامتيازات للبحث واستكشاف والتنقيب عن النفط في القارة الإفريقية، وتوزعت نفوذ هذه الشركات في القارة بحسب سيطرة وهيمنة كل من القوى العظمى والصاعدة على مناطق القارة، ففي شمال القارة الإفريقية كان نفوذ الشركات الفرنسية، حيث أسست الحكومة الفرنسية عدة شركات تهتم بالاستقلال النفطي، في الجزائر. وحاولت أن تمارس سياسة حمائية متشددة حيال منح أية دولة أوروبية منافسة لنيل فرص لاستغلال النفط الجزائري، هذه السياسة التي أثرت على منح بعض المشاريع لشركة ألمانية وشركتين أمريكيتين لزيادة الإنتاج و تعزيز صناعاتها البترولية، ونتيجة لزيادة كميات النفط المستخرج، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مجبرة على عقد شراكة مع الحكومة الجزائرية لتسهيل نقل النفط إلى السواحل، وقد وقعت الحكومة الجزائرية عدة اتفاقيات ومنحت عدة امتيازات لهذه الشركات، وبالتالي عملت هذه الأخيرة على الإنتاج واستخراج والتنقيب على النفط في المنطقة الذي بلغت الطاقة التكريرية في الجزائر في مجال النفط سنة 2010 أكثر من 27 مليون طن[2].

هذا بالإضافة إلى نشاط الشركات النفطية الفرنسية في بعض المناطق الأخرى مثل كينيا حيث أعلنت شركة توتال (TOTAL)الفرنسية سنة 2012 عن توقيع عقد مشاركة في الإنتاج مع حكومة كينيا بخصوص اليلوك لـ 22 الواقع في عرض أرخبيل "لامو"[3].وفي عام 2009 وقعت هذه الشركة اتفاقيات شراكة في ليبيا، كما أن هناك شركات أخرى حصلت على عقود الامتياز في ليبيا منذ سنة 1963 والمتمثلة شركة فيليبس(Philips)، وشركة أراومكو، بالإضافة إلى شركة شيل الهولندية، وشركة بريتش بتروليوم البريطانية[4].

أما بالنسبة لشرق إفريقيا والذي تمثل فيه السودان أكبر دولة منتجة للنفط، فالشركات النفطية الصينية وغيرهما من الشركات الآسيوية هي الأكثر خطورة في المنطقة ففي سنة 2010 منحت وزارة النفط السودانية عقود الامتياز لشركتين صينيتين هما (CNPC) وشركة "CINOPE"، وكذا الشركة الماليزية البترولية، وذلك للاستثمار والتنقيب والعمل في مجال الصناعة النفطية[5] هذا بالإضافة شركات أجنبية أخرى مثل شركة توتال الفرنسية، وشركة "تكساس إستان"(EASTEM TESCA) ، وشيفرون (Chevron)، والتي بدورها حصلت على العديد من العقود وامتيازات التنقيب والاستكشاف[6].

1- المرجع السابق، ص 29.

2- محمد التهامي طواهر، وآخرون، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012) التحديات وأهم الإنجازات والآفاق، في(الملتقى الدولي :خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع)، جامعة الجزائر، 2012، ص 10.

3 – كيفين باكستر، موجز عن أخبار توتال وعملياتها، مجلة آفاق (مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط)، العدد2 ، (صيف)2012، ص 35.

4- تركي الحمش، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 38، العدد 141 ،(ربيع) 2012، ص 175.

5- نفس المرجع ، ص 212.

6- منظمة الإكواس، تقرير صناعة النفط في السودان عشية الإستفتاء، الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان (إيكوسECOS) سودان، (ديسمبر) 2010، تم التصفح يوم 2013/05/22 على الساعة 13:15

www.ecosonline.org/reports/.../sudans-oie-industry.

وقد عملت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) بالمشاركة في العديد من المشاريع في السودان، أنه يحتوي على نسبة 40% من شركة النيل الكبرى للبترول GNPOC، وشركة بتروناس (PETRONAS) وهي شركة ماليزية لديها 30% من شركة النيل الكبرى للبترول السودانية[1].

إلا أنه تبقى الشركات الصينية هي المسيطرة على المنطقة وذلك بفضل حملة كبيرة قامت بها بكين لتعزيز وجودها السياسي، والدبلوماسي والاقتصادي في القارة، وهو ما جعلها تفوز بالعديد من عقود الامتياز في السودان في السنوات الأخيرة[2].

أما فيما يتعلق بغرب إفريقيا والذي تعتبر نيجيريا من أكبر الدول المنتجة للنفط، فإن شركة شل البريطانية تعتبر من أقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر[3]. وتعتبر الشركات الأمريكية هي الأكثر هيمنة على هذه المنطقة في كل من خليج غينيا وساوتومي ونيجيريا عبر شركاتها المختلفة[4]. وتستحوذ "شل" على أكثر من 40% من حجم الإنتاج النيجيري، كذلك هناك عدد كبير من الشركات الأخرى الإيطالية (أجيب) والفرنسية توتال ، وتكساكو الأمريكية، وهي شركات تعمل في شكل مشروع مشترك معها، منحها عدة عقود امتياز من قبل الحكومة[5]. أما في جنوب إفريقيا ووسطها فتتمثل كل من أنغولا والكونغو أهم البلدان المنتجة فيها، فتسيطر عليها الشركات الأمريكية وبعض الشركات الصينية وبالإضافة إلى شركات أجنبية أخرى مثل شركة " إني" (ENI)[6]. لم تؤسس هذه الشركات النفطية الأجنبية في مرحلة الصراع والسلام في القارة لعلاقة شراكة اقتصادية، بل أسست لعملية نقل لأكبر قدر من النفط الذي يحتاج إليه الاقتصاد العالمي دونما مساهمة حقيقية في الاقتصاديات الإفريقية[7].

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي الإفريقي الراهن و علاقته بالاقتصاد العالمي

لقد حققت القارة الإفريقية معدل نمو قوي في اقتصادها في السنوات الأخيرة، بحيث شهدت الدول الإفريقية أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأدنى معدلات التضخم، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 6,5% في عام 2007، كما تحسنت أوضاع الاقتصاد الكلي وزاد الطلب على السلع الأولية الإفريقية، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقارة إلى نسبة 2,3% في سنة 2009، سبب انعكاسات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، إذ استفادت البلدان المصدرة للنفط من ارتفاع أسعاره، على عكس الدول الغير منتجة للنفط، ليرتفع هذا الناتج إلى حوالي 4,8% في سنة 2010، هذه الاضطرابات هي بسبب التحولات والتغيرات الداخلية للقارة وعلى الصعيد الاقتصادي العالمي[8]. وقد تعزز الانتعاش الاقتصادي في

1- Ismail, S.H .Ziada,op.cit,07.

2- ديفيد ستاتواي، الاستثمار الصيني في إفريقيا حتى "آخر قطرة نفط" ،تم التصفح يوم 12\05\2013 على الساعة 17:26.
www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?...id

3- سعد حقي توفيق، مرجع سابق ، ص 9.

4- د.م، النفط... ثروة هائلة تفتح الباب أمام عودة الاستعمار إلى إفريقيا اليوم ،تم التصفح يوم 2013/05/12 على الساعة 17:40.
www .africaalyom.com /web/details/900.1/news.htm

5- institute for policy studies ,Report on Multinational corporations environnemental destruction., (united states of America: institute for policy studies. September 1999), P 4.

6- د.م، النفط... ثروة هائلة تفتح الباب أمام عودة الاستعمار إلى إفريقيا اليوم، مرجع سابق.

7- أيمن شبانة، مرجع سابق، ص 326.

8 – تقرير المدير العام للاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر 11-14 أكتوبر 2011 حول تمكين شعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق، الطبعة الأولى، (سويسرا: مكتب العمل الدولي، 2011)، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/21 على الساعة 15:00

إفريقيا، حيث بلغ 5% في عام 2012، فمعدلات النمو في هذه السنة قوية في كل من البلدان الغنية بالسلع الأساسية، والبلدان الغنية بالسلع الأخرى غير الأساسية، وشهدت البلدان المصدرة للنفط ارتفاع معدلات نموها ارتفاعا ملحوظا، وذلك بفضل زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره[1].

www .labordoc-ilo.org/record/441831

1 – الأمم المتحدة، حول استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا في عام 2012، (نيويورك : الأمم المتحدة ، 2012).تم تصفح الموقع يوم 2013/05/20 على الساعة 12:30

www.uneca.org/.../overview of economic and social.

والشكل التالي يبين النمو الاقتصادي في إفريقيا، في سنتي 20122008:

الشكل رقم (06) : أداء النمو الاقتصادي في إفريقيا من سنة 2008 حتى 2012

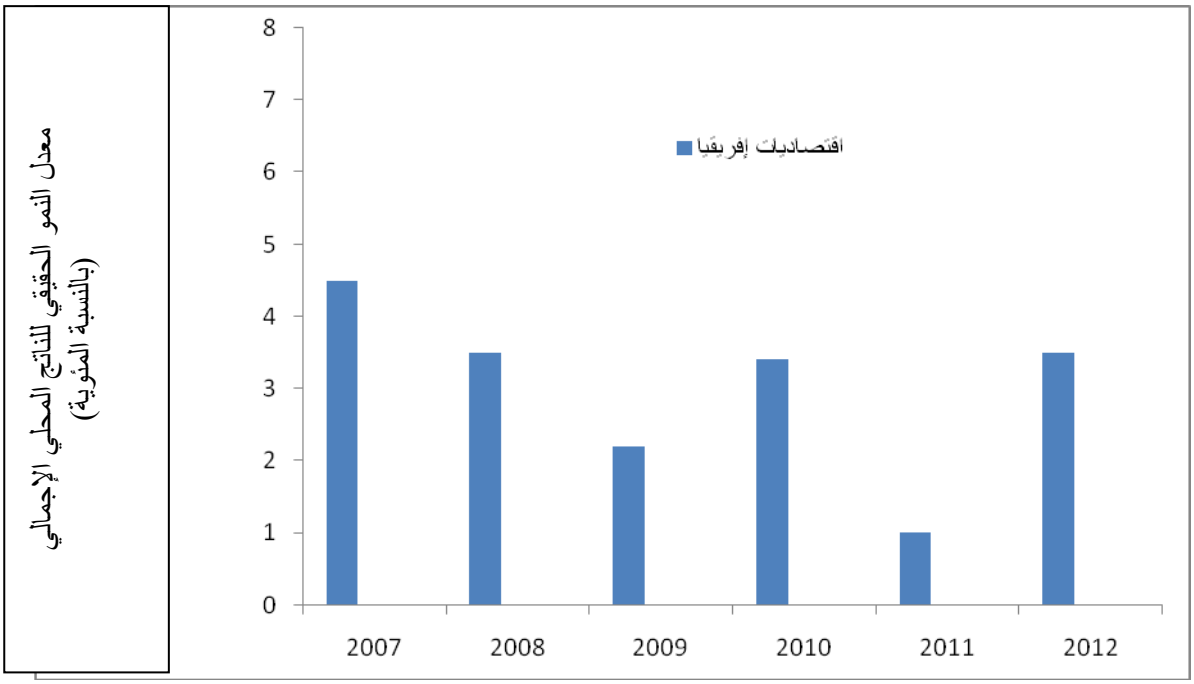

المصدر: الأمم المتحدة، حول استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا في عام 2012، مرجع سابق ، ص 4.

من خلال هذا الشكل يلاحظ تذبذب واضطراب وعدم استقرار النمو الاقتصادي الإفريقي وهذا راجع إلى عدة عوامل داخلية و خارجية، ففي حين سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاع في سنة 2007 بنسبة 6,5 ليشهد بعد ذلك انخفاض واضطراب في السنوات اللاحقة إلى غاية 2012 أين عاود ارتفاع النمو الاقتصادي الإفريقي من حيث معدل الناتج المحلي الإجمالي.حيث ارتفع الأداء الاقتصادي الإفريقي سنة 2007 بسبب الزيادة في أسعار النفط خلال الأزمة النفطية التي حدثت في تلك الفترة وهذا ما زاد من حجم العائدات النفطية، أما عن أهم أسباب انخفاض النمو الاقتصادي الإفريقي فيتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه القارة في هذه الفترة بسبب الثروات والصراعات الداخلية التي حدثت في أغلب مناطق القارة الإفريقية وخاصة في جزءها الشمالي.

إن هذا النمو في الاقتصاد الإفريقي في الكثير من البلدان هو راجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، والموارد الطاقوية خاصة النفط، وكذا الاعتماد على بعض الخدمات السياحية وغيرها من الخدمات. لقد تباينت معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان الإفريقية، بحيث انتعشت البلدان المصدرة للنفط في عام 2012 بنسبة 6,1%، في حين أن البلدان المستوردة للنفط شهدت هبوطا في النمو الذي بلغت نسبته 3,7% عام 2012 بعد أن بلغ نموها نسبة 4,5% في عام 2011.[1]

كما حقق الأداء الاقتصادي في غرب إفريقيا نموا معتدلا نسبته 6,3% في عام 2012، وتباطأ النمو في نيجيريا، وهي أكبر ثاني اقتصاد في القارة، حيث بلغ 6,4% سنة 2012، وقد كان 7,4% في 2011، وذلك بسبب تباطأ الاستثمارات النفطية بسبب المخاوف الأمنية عبر دالتا النيجر نفس الشيء بالنسبة لغانا والمالي... الخ، كذلك انخفض النمو الاقتصادي في شرق إفريقيا من

[1]– الأمم المتحدة، استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا في عام2012،مرجع سابق ،ص7.

6,1% في 2011 إلى 5,7% في 2012، في حين أنه في بلدان وسط إفريقيا ظل النمو الاقتصادي ثابتا بنسبة 5% في 2012، أما جنوب القارة فقد سجل الأداء الاقتصادي نمو مستقر لثلاث سنوات على التوالي أما شمال القارة فقد شهد اقتصادها نموا بنسبة 5,4% في 2012، بعد الانكماش عام 2011 الناجم عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في تونس وليبيا ومصر، وذلك بسبب زيادة النفط.[1]

وعلى الرغم من هذا النمو الذي حققته القارة إلا أنها تبقى من أكثر الاقتصاديات تخلفا في العالم، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالظروف المناخية للقارة التي تتميز بالجفاف، وقسوة المناخ. زمنها ما يتعلق بضعف التنمية الاجتماعية، وانتشار الأمية، ومنها ما يتعلق باعتماد غالبية دول القارة على الاقتصاد الاستخراجي والمعاشي، الذي يعتمد غلى صادرات الموارد الأولية من معادن ومصادر طاقوية.

من خلال ما تقدم يتضح بأن الاقتصاد الإفريقي في كثير من الدول المنتجة للنفط هو اقتصاد يعتمد على العائدات النفطية بالدرجة الأولى، كما أنه يتميز بكونه اقتصاد استراتيجي أكثره منه تحويلي، تعاني دول القارة من ضعف الطاقة التكريرية وذلك لنقص وضعف الإمكانيات، كما أن الاستثمارات الأجنبية عبر الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية تعمل في مجال التنقيب والاستكشاف، في حين أن عمليات التحويل تجرى في المصانع الموجودة في الدول الغربية، وهذا ما جعل الاقتصاد في القارة الإفريقية يعاني من الضعف والهشاشة هذا من جهة بالإضافة إلى العديد من الظروف الأخرى والتي من بينها الظروف السياسية، والواقع السياسي الذي تعيشه القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: الواقع السياسي في إفريقيا

تعيش القارة الإفريقية في واقع سياسي يتميز بالتعقيد والاضطراب وقد ساهم في تكريس هذا الواقع مجموعة من العوامل الداخلية سواء كانت متعلقة بالتركيبة السكانية أو بطبيعة النظم الحاكمة والكيانات الحزبية في دول القارة أو عوامل مرتبطة بأطراف خارجية لها مصالح إستراتيجية في القارة.

فإفريقيا تعاني من أزمة في الحكم وعدم الاستقرار السياسي والصراعات والحروب الأهلية، ومشكلات التنمية والفقر، فأنظمة الحكم في إفريقيا معظمها أنظمة تسلطية للحزب الواحد (ديكتاتورية عسكرية) يلعب فيها الجيش دورا كبيرا في توجيه الحياة السياسية في الدولة الإفريقية وفقا لمصالحه لما يتوفر له من احتكار القدر الأكبر من السلاح. ويعد انقلاب المؤسسة العسكرية في أغلب الأحيان هو الآلية الوحيدة لعملية الانتقال السياسي وإدارة الدولة في إفريقيا[2].

ولقد أسهم نظام الحزب المتسلط الذي يحوز على جميع الصلاحيات بصفة مطلقة في إيجاد مناخ سياسي سلبي قاد نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي وتكريس الزعامة الفردية في النظام السياسي. بل هذا أدى إلى انتشار الفساد السياسي وعدم إمكانية الرقابة والمساءلة الأمر الذي سهل عملية استغلال الحزب الحاكم لإمكانيات الدولة وتسخيرها لتحقيق مصالحه عن طريق ديمقراطية الهيمنة والسيطرة والزج بالمجتمعات في الصراعات الحزبية على السلطة، بالإضافة إلى ترسيخ التبعية للغرب وفتح الباب على مصرعيه للتدخلات الأجنبية[3]. فهذه الأنظمة ما هي إلا امتداد للحكومات الاستعمارية أوجدتها لتقوم بالأعمال بدور الوكيل لحماية مصالحها، وقد أثبتت

[1] – المرجع السابق،ص 8.

2– السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، مجلة قراءات إفريقية، العدد1 ، (سبتمبر) 2013، ص ص 48-52.

3– محمد العقيد، الأحزاب السياسية في إفريقيا التكوين: الواقع والمستقبل، مجلة قراءات إفريقية ، العدد 4، (سبتمبر) 2009، ص 64.

الممارسة أن النخب الحاكمة في دولة ما بعد الاستقلال في إفريقيا قد ارتبطت مصالحها بهذه القوى الغربية من أجل توفير الدعم اللازم لاستمرارها في السلطة. وقد جعل ذلك إفريقيا من تبعية سياسية واقتصادية للغرب غير سياساته وشركاته وقروضه وهباته وشروطه[1].

وما زاد من تعقيد الوضع السياسي في إفريقيا هو اكتشاف الموارد النفطية، حيث مثلت مسألة السيطرة على منابع النفط وعائداته، من أهم عوامل التوتر والحروب التي بعيشها القارة الإفريقية، ففي دراسة قامت بها مجموعة بحث في الاستراتيجية الاقتصادية تساءلوا عن كيف أن الذهب الأسود في إفريقيا لا يشجع النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإنما يمتص الموارد المالية والبشرية للدول المعنية، فهي من أكثر الدول المدينة والأكثر تخلفا وتعيش حروبا غير منتهية. وتوصلوا إلى أن هناك علاقة ارتباطيه بين نشوء الصراعات الداخلية المسلحة وامتلاك الدول لموارد نفطية، وهو ما مثلته الخبرة الإفريقية في حالات عديدة بدأ من السودان شرقا، ومرورا بالكونغو الديمقراطية في الوسط و أنجولا وموزمبيق جنوبا، وانتهاء بنيجيريا وسيراليون غربا[2].

ورغم أن تلك الموارد النفطية مثلت مغنما اندفع الفرقاء السياسيون في الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه خاصة مع غياب آليات ديمقراطية نظمت العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات ساهم بدرجة أو بأخرى في تعميق الصراع على هذه الموارد لاسيما في ظل تزايد الطلب عليها، حيث لعبت هذه القوى دورا مؤثرا في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية مستفيدة من مفهوم "الدولة العصابة" الذي كرسته بعض الأنظمة الإفريقية على السلاح، كما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها[3] وعليه فإنه بسبب انتشار الفساد في الدول الإفريقية فإن الطبقة الحاكمة تستحوذ على الجانب الأكبر من عائدات النفط والجزء الباقي يوجه جزء كبير منه إلى الإنفاق العسكري إما لحماية مناطق إنتاج النفط أو لتعزيز الحكم وقمع أي معارضة[4].

فالدول الإفريقية بدلا من أن تكون حامية لمصالح مواطنيها، أو أن تكون على الأقل حكما محايدا بين أطراف الصراع حول النفط، بل انخرطت كطرف من أطراف ذلك الصراع، وقد اتسم تدخل الدولة قي الصراعات المرتبطة بالنفط بالعنف والقمع الشديد والإفراط في استخدام القوة ضد الجماعات المستهدفة خاصة في ظل الحكم العسكري، وفي ظل هذا الوضع كثيرا ما تم التضحية بحقوق الجماعات المحلية لصالح شركات النفط الأجنبية[5] لما تدفعه هذه الشركات من رشاوي ومدفوعات غير رسمية لصناع القرار لزيادة أرباحها أو المساعدات المالية الرسمية، ما هي إلا صفقة تبرمها الدول الغربية مع قادة أنظمة الدول الإفريقية لتسهل لها عملية الحصول على امتيازات كبيرة من عقود التنقيب عن النفط وتصديره[6] والجدير بالذكر أن الشركات النفطية الأجنبية العاملة في إنتاج النفط وتصديره تستأثر بالنصيب الأكبر من عائدات النفط طبقا لنظام توزيع الأرباح النفطية في إفريقيا، فإن الدولة التي يستخرج منها

1- نقس المرجع، ص 65.

2-قط سمير،" الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة (قطاع النفط أنموذجا)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2008/2007، ص 81.

3- نجلاء محمد مرعى، "الثروة النفطية...والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا"، التقرير الاستراتيجي السابع، الباب الخامس: علاقات دولية، (ديسمبر) 2010، ص426.

4- سمير حسن، البترول في غينيا الاستوائية: نمو بلا تنمية ، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 37، (2013)، ص 154.

5- أمل منير أبو السعود، قراءة في كتاب: النفط والسياسة في دلتا النيجر: دراسة لعلاقات القوة و نتائجها التوزيعية في دولة ما بعد الاستقلال في نيجيريا، (للمؤلف صبحي علي محمد قنصوه)، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 10، العدد 36، (2012) ص 198.

6- أيمن شبانة، مرجع سابق، ص 85.

البترول تحصل ما بين 30% إلى 35% من إجمالي الأرباح في حين يعود الباقي للشركات المستغلة[1]. و وفقا لهذا فإن القارة الإفريقية تعد نموذجا صريحا لمشكلة لعنة الموارد.

فبالرغم مما تمتلكه هذه القارة من ثروات طبيعية هائلة تمكنها من الاستفادة منها في تحقيق التنمية، فإنها في المقابل لعبت عائدات النفط دورا في تغذية الصراع، فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء ضامنين المصلحة العامة وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، فإدارة قطاعات النفط تفضي إلى تصر وفات عشائرية عرقية من توقيع عقود استثمار الموارد الأولية إلى تكريس سياسات معنية وفقا لمصالح معنية[2].وفي هذا السياق يشير بول كوليير(Paul Collier) في مقال له تحت عنوان "سوق الحرب الأهلية" (The Market of civil war) في مجلة Foreign Policy إلى أن عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 54 حرب مدنية كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من الموارد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع. وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة، فعلى سبيل المثال في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين شهدت القارة 16 صراعا من جملة 35 صراع على المستوى كله ومثلت الموارد الأولية والنفط خاصة أحد المغذيات الرئيسية لهذه الصراعات[3].

جدول رقم(11) يوضح واقع الحروب في القارة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الدولة	تاريخ الحرب	بعض الأسباب الرئيسية	عدد القتلى
الجزائر	1954 .1962 .1992	الصراعات الداخلية على الحكم، البترول والغاز ومصالح القوى الخارجية	70.000
السودان	1983 .2005	البترول، اليورانيوم، مخططات تنصيرية	1800.000
أنغولا	1975 .2002	ألماس، البترول والعاج وغيرها من الموارد	500.00
الكونغو برازافيل	1993 .2000	البترول، ألماس، مصالح دولية	10.000
الكونغو الديمقراطية	1993 .2009	مصالح القوى الغربية، ألماس، البترول، اليورانيوم، العاج، الذهب، النحاس وغيرها.	250.000
بوروندي رواندا	1993	ألماس، الذهب، البترول، مصالح دولية	2000.00
تشاد	1966 .1982 1990 .2009	الحروب الأهلية والصراع على الحكم، البترول، اليورانيوم، مصالح خارجية.	600.000
كامرون/نيجيريا	1989 .1999	تصفية عرقية للمسلمين، ألماس، الذهب، المطاط وغيرها من المعادن	175.000
ساحل العاج	2002 .2009	العاج، البترول، الكاكاو، مصالح دولية	20.000
سيراليون	1989 .1999	ألماس، الذهب، تصفية للمسلمين من قبل العميل تايلور	90.000
الصومال	1990 .2009	الصراعات الداخلية على الحكم، العصبيات القبلية، مصالح القوى الخارجية	50.000

1- نفس المرجع ، ص 81.

2- نجلاء محمد مرجع سابق، ص 426.

3 خالد حنفي علي، الشركات العالمية... لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (يوليو) 2007، ص 90.

المصدر: محمد الضير أحمد موسى، قراءة في أثر الحروب الأهلية على الشباب في إفريقيا التشاد، قراءات إفريقية، العدد 4، سبتمبر، 2009.

إن هذه الصراعات والحروب الأهلية مثلت بدورها محفزا لاستنزاف موارد القارة، حيث قامت الشركات العالمية مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى بمساعدة الفر قاء المسلحين، مقابل الحصول على حق الامتياز في مناطق يسيطرون عليها أو وفقا لمعادلة السلاح مقابل النفط، فثمة تحركات للولايات المتحدة خاصة في منطقة خليج غينيا النفطية لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية من خلالها زيادة نسبة نصيبها من النفط عبر تكثيف التعاون العسكري، والتغافل عن فساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق مصالحها، وتشير منظمة الشاهد الدولية* (Global witness) إلى أن الكونغو على الرغم من أنها رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ 46 مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية "ألف أكوتيان"(Elf Aquitaine) التي سعت لنشر الفساد والرشوة[1].

وفي أنغولا التي تعتمد اعتمادا شبه كامل على النفط تتواطأ الحكومة مع الشركات النفطية حيث أن تعاملات النفط بين الحكومة وشركات النفط تتم عبر شبكة معقدة من المدفوعات التي لا تظهر عنها أي تفاصيل عاملة في التقارير السنوية للشركات، ويوفر ذلك فرصة هائلة لتسرب الأموال على نطاق واسع من ميزانية أنغولا. ووفقا لصندوق النقد الدولي يختفي مليار دولار أمريكي من كل خمسة مليارات سنويا من عائدات النفط الحكومية[2].

وقد أسهمت الشركات النفطية العالمية بـ 900 مليون دولار في تمويل الحرب ضد حزب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا UNITA حيث ساعد النفط في تكريس الثروات الطائلة للكبار المسؤولين والبقاء في السلطة بمساعدة شركة شل (Shell). أما في ليبيريا فإن الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور فخصخص موارد البلاد عن طريق بيعها للشركات الأجنبية ووضع دخلها في حساباته الشخصية واعترف بأنه مول من خلالها مشتريات السلاح والحروب الأهلية[3]. وفي نيجيريا حيث مثلت الموارد النفطية مغذيا للصراع في منطقة دلتا النيجر نتيجة استحواذ الحكومة النيجيرية على حصيلة ضخمة من عوائد صناعة النفط في دلتا النيجر وإن كانت الأرقام غير معروفة على وجه الدقة بسبب الفساد وسوء الإدارة. فلم يستفد المواطن العادي في ولايات دالتا النيجر من هذه الإيرادات في حين استفادت منها بالأساس عناصر النخبة المسطرة على الحكم ولم تقتصر نعمة النفط على النخب المسيطرة فقط بل شاركتها فيها أيضا شركات النفط الأجنبية العاملة في نيجيريا.

وبالرغم من أن هذه الشركات تحيط الجوانب المالية لنشاطاتها بستار من الغموض. فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن هذه الشركات قد حققت ومازالت تحقق أرباحا طائلة من أنشطتها النفطية. فعلى سبيل المثال فإن شركة شل حققت خلال السنوات العشر الأخيرة أرباح قدرت بنحو خمسة مليارات من الدولارات في نيجيريا حسب ما أعلنته مصادر عن الشركة[4]. أما غينيا الاستوائية فتعد واحدة من أسوء نظم الديكتاتورية والقمع في إفريقيا منذ استقلالها وقد ساء الوضع بصورة أكبر مع ظهور البترول، فعلى سبيل المثال شهدت فيينا الاستوائية تراجعا في مؤشر التمثيل السياسي والمحسوبية 1,82 في سنة 2004 لتكون من بين أسوء عشر دول وفقا

*منظمة مختصة بالعلاقة بين الصراعات والموارد (www.global witness.org)

1-خالد حنفي علي، الشركات العالمية... لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا ، مرجع سابق، ص 91.

2- جون ميدلي، نهب الفقراء "الشركات عابر القومية و استنزاف موارد البلاد النامية"، ترجمة: بدر الرفاعي، الطبعة الثانية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011) ، ص 216.

3-خالد حنفي علي، الشركات العالمية... لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا ، مرجع سابق، ص 92.

4- صبحي قنصورة، مرجع سابق، ص 18.

لهذا المؤشر، أما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد فقد بلغ 1,9 عام 2007 وترتيبها 168 من 179 وانعكس ذلك في إدارة الموارد البترولية في كلتا الحالتين، بداية من عملية التعاقد على منح الامتيازات البترولية وحتى عملية توزيع الموارد واستخداماتها حيث تعد العقود المبرمة بين حكومة غينيا الاستوائية وشركات النفط من أسوء العقود وأكثرها إجحافا لمصالح غينيا الاستوائية[1].

وكذلك في السودان عملت السلطات الأمريكية وشركاتها البترولية على إيجاد المتمردين في جنوب السودان وتدعيمهم، مما كبدا السودان حربا انفصالية شديدة راح ضحيتها ما يزيد عن مليوني نسمة ولم يكن لها ما يبررها إلا وجود البترول في الجنوب، وبناء على تقديرات البنك الدولي فإن الحرب الأهلية تكلف الدولة مليوني دولار يوميا. ويصاحب إنهاك الدخل القومي بالنفقات العسكرية انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ 1,22 في المتوسط. حيث يقدر نصيب الفرد من الدخل اليومي في السودان 640 دولار سنويا. وتعد الصين هي المصدر الأساسي للسلاح السوداني. ويرى الكثير من المعلقين الغربيين إن عنوان اهتمام الصين بالسودان هو مرادف للأسلحة والنفط[2].

وفي الجزائر ظهرت مؤخرا قضايا فساد بين الشركة الوطنية سونا طراك وشركات نفطية أجنبية، حيث عمل مسئولين حكوميين على مساندة الشركة الإيطالية "سايبام" على الفوز بعقود امتياز بلغت 11 مليار بعد أن دفعت الشركة 256 مليون دولار كرشوة لمسئولين حكوميين من بينهم وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل[3].

وعموما يمكن القول أن الإشكاليات التي تعاني منها إفريقيا هي وجود نخب حاكمة فاسدة موالية للغرب, لأنه من المفارقة العجيبة أن عائدات النفط بدلا من أن تكون مصدر تنمية ورفاه لشعوب القارة الإفريقية أوجدت أوطان غنية ومواطنين فقراء. كما أن المساعدات المالية التي تقدمها الشركات النفطية والدول التابعة لها أو صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول الإفريقية لتحقيق التنمية وتجاوز الأزمات التي تعصف بها في الظاهر فقط ولكن في الحقيقة هذه الأموال ترجع لها مرة أخرى في شكل صفقات بيع للسلاح لهذه الدول. و عليه فإن النفط الإفريقي شكل أرضا خصبة للفساد ولتجارة السلاح في القارة.

1- سمر حسن الباجوري، مرجع سابق، ص 154.

2- قط سمير، مرجع سابق، ص 129.

3- عبد الوهاب بوكروح، شكب خليل ومسئولون بسوناطراك استفادوا من رشوة 256 مليون دولار، الشروق أون لاين، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/15 على الساعة 10:00:

online.com/arrticles/htmhttp://www.echoruk

خلاصة الفصل :

إن الأهمية الاستراتيجية لموقع إفريقيا تكمن في كونها محور اتصال بين مختلف القارات الأخرى بحكم توسطها لقارات العالم، كما أنها خزان استراتيجي لمختلف الثروات الطبيعية خاصة الثروة النفطية التي تتوزع عبر مناطق مختلفة للقارة، هذه الثروة المتميزة بمجموعة من الخصائص التي جذبت مختلف الشركات الدولية للاستثمار في نجال الصناعة النفطية بالمشاركة مع الشركات الوطنية، وهذا ما جعل الاقتصاد النفطي الإفريقي المعتمد أساسا على الصناعة الإستراتيجية يحظى بقدر من النمو بفضل العوائد النفطية التي كانت تخدم الطبقة الحاكمة وفئات قليلة من المجتمع الإفريقي، حيث كانت تصرف عائدات هذه الثروة تصرف على اقتناء السلاح، والجيش والخروب الأهلية، وهذا ما انعكس على مستوى التنمية الاقتصادية بصفة عامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى زاد الصراع الدولي حول النفط الإفريقي بين مختلف القوى الكبرى والصاعدة، بمختلف استراتيجياتها المتبعة للهيمنة على نفط القارة الإفريقية في إيجاد تداعيات خطيرة على الواقع المستقبلي للقارة الإفريقية وعلى ضوء هذا فإنه تم تخصيص الفصل الموالي للتفصيل أكثر في التنافس الدولي على النفط الإفريقي وكيف ساهم في تكريس هذا الواقع من خلال إدخال القارة في مرحلة استعمار ولكن بطريقة جديدة وكيف سيكون مستقبل هذا الصراع الدولي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : صراع القوى الكبرى والصاعدة على النفط الإفريقي

يعتبر النفط الإفريقي محور للاهتمام وصراع الدول الكبرى والصاعدة، وذلك لما له من مميزات وخصائص جعلته بديل لإمدادات النفط لهذه القوى التي تبحث عن مصادر نفطية أكثر أمنا واستقرارا فالثقل البترولي الإفريقي، فرض استراتيجيات وسياسات دولية خاصة للتعامل مع القارة الإفريقية، وبالتالي فإن تحقيق مصالح القوى الدولية النفطية في إفريقيا يحتل سلم الأولويات في علاقات هذه الأخيرة وتفاعلاتها مع القوى الدولية، سواء كانت قوى كبرى المتمثلة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أو صاعدة مثل الصين والهند، والتي دخلت في دوامة من الصراع والتنافس لتحقيق أهدافها، وتجلى ذلك من خلال تسابقها وتنافسها من أجل نسج علاقات قوية مع البلدان المنتجة للبترول في القارة.

لقد أسهم التنافس الدولي على النفط الإفريقي في تشابك وتعقيد أوضاع إفريقيا، وهو ما كان له آثار وتداعيات مختلفة في شتى المجالات في ظل المستقبل المجهول لمألات هذا الصراع.

المبحث الأول: التنافس الفرنسي الأمريكي على النفط الإفريقي

تعتبر القارة الإفريقية بما تملكه من ثروات معدنية، ومواد خام أولية وخاصة الثروة النفطية وما توفر لها من أهمية حيوية وإستراتيجية مركز جدب محوري لحركة الصراع والتنافس الدولي بين القوى الكبرى(كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) والقوى الصاعدة التي تأتي الصين في صدارة هذه القوى، وذلك لما للنفط الإفريقي من مميزات ومزايا جعل هذه القوى تتكالب وتسعى للهيمنة والسيطرة عليه بكل الآليات والسبل، لتصبح بذلك القارة بؤرة هامة من بؤر التصادم والتصارع الدولي على النفط.

المطلب الأول: السياسة النفطية الفرنسية في إفريقيا

يعد الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية هو وجود تاريخي، إذ يرجع إلى القرن الثامن عشر وذلك عندما غزت فرنسا مصر عام1798. وهذا الغزو شكل البداية الفعلية للتغلغل الفرنسي في القارة السمراء. فقد احتلت الجزائر1830، وتونس 1882، والمغرب عام1912، وتبع ذلك استعمارها للعديد من الدول الإفريقية بعد مشاركتها في مؤتمر برلين 1884-1885[1].

وبحكم هذا الارتباط التاريخي فإن القارة الإفريقية تشكل إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الراحل "فرانسوا ميتران" في القمة الإفريقية التي عقدت بفرنسا في نوفمبر1994م. حيث أكد أهمية إفريقيا بالنسبة لفرنسا في قوله "دون إفريقيا لن يكون فرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"[2] فالقارة الإفريقية مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية لدا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا،لأنها تمثل احد العوامل الثلاث المحددة لمكانة فرنسا الدولية إلي جانب مقعدها في مجلس الأمن وحيازتها الأسلحة النووية، وعليه فإنه في ظل المتغيرات الدولية الجديدة عملت فرنسا على تغيير سياستها اتجاه إفريقيا للمحافظة على مناطق نفوذها التقليدية[3] . لذا فإن هاجس فرنسا الأساسي هو في كيفية ضمان استمرار نفوذها في إفريقيا في ظل ظهور منافسين دوليين جدد يحاولون تقليص نفوذها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: الإستراتيجية الفرنسية الجديدة في إفريقيا

حاولت فرنسا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة والأحداث والتطورات في إفريقيا و التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة. ويضاف إلى العامل الأمريكي تمدد الصين واليابان في إفريقيا. وفي مواجهة هذه المستجدات حاولت فرنسا أن تعتمد على إستراتيجية جديدة تمكنها

---

[1]– جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، الطبعة الأولى، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2006)،ص95.

[2] – دخلة مسعود،"ا لعلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص197.

[3] –جميل مصعب محمود، مرجع سابق ،96.

من لعب دور أكثر فاعلية لحماية مصالحها الاقتصادية وبالأخص النفطية منها في إفريقيا[1].وعليه فإن الإستراتيجية الفرنسية الجديدة تتلخص في المحاور التالية:

أولا: العمل على استرجاع مناطق نفوذها الرئيسية في إفريقيا

لاشك أن النفوذ الأمريكي وتمدده في القارة الإفريقية اقتصاديا وعسكريا أثر سلبا على مكانة فرنسا فيها وأدى إلى التصادم بين المصالح الفرنسية والأمريكية في العديد من المجالات الاستثمارية وبصفة خاصة النفط[2]. ومن أجل أن تحافظ على مصالحها ومناطق نفوذها عملت فرنسا على توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية وذلك من خلال محاولة استقطاب الأفارقة إليها بطريقة ذكية من خلال تكثيف الزيارات الرسمية لرؤسائها المتكررة للدول الإفريقية والتركيز في الخطابات الرسمية على العلاقات الثنائية ومسؤولية فرنسا التاريخية لمساعدة الأفارقة وحمايتهم فقد صرح "ميتراني" 1982"تبقى الدول المتوسطية والإفريقية أصدقاؤنا التقليديين..." وأضاف أيضا،"أنه من الواضح أن فرنسا ستسهر وتحترم ليس فقط التزاماتها لضمان أمن أصدقائها، بل ستسهر على أن تكون شروط هذا الأمن الأفضل..."[(3)] في حين أن الرئيس السابق جاك شيراك في أحد تصريحاته فقد قال:"أن فرنسا تقع جغرافيا في أوربا ولكنها تنتمي تاريخيا إلى إفريقيا، وهذا ما يعزز وجودها تاريخيا دون الآخرين"[4].بالإضافة إلى هذا فقد نظمت فرنسا عدة قمم فرنسية إفريقية للحفاظ على علاقاتها وتأكيد وجودها، وابتكرت نوعين من المؤتمرات للدول الإفريقية وهما القمة الفرانكفونية والقمة الفرنسية الإفريقية. فقد ربطت قادة إفريقيا بفرنسا بتلك القمم والمؤتمرات[5]. كما عملت على أن يكون لها وجود عسكري فعال في القارة يمكنها من التدخل للسيطرة على الأوضاع في القارة في أي وقت إذ ألزم الأمر إلى ذلك، ويلاحظ أن إرسال فرنسا لقواتها لتعزيز نظام" إدريس ديبي" في إفريقيا الوسطى ضد حركة التمرد في عام 2008، كان يهدف استرجاع النفوذ الفرنسي في المنطقة ومواجهة الأمريكيين والصينيين المتمركزين على مقربة من منابع النفط واليورانيوم في دارفور والتشاد [6]، وما للتدخل العسكري الفرنسي الأخير في مالي إلى لبسط نفوذها في منطقة غرب إفريقيا التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وهذا ما يفسر رفض مساندتها لفرنسا في هذا التدخل هذا من جهة ومن جهة أخرى تعد مالي قريبة من حقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين وكذا قربها من أماكن تنقيب ذات مؤشرات إيجابية في موريتانيا [7].

---

[1] – يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا... تاريخه حاضره ومستقبله، مجلة قراءات إفريقية، لعدد11، (يناير–مارس) 2012،ص61.

[2] –نفس المرجع.

[3] ––مريم مولاهم، "السياسة المتوسطية الفرنسية... التطور والأبعاد، الإستراتيجيات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة ، 2010،2009،ص116.

[4] –ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا النموذج الأمريكي الصيني على السودان، دراسات إفريقية، العدد45،تم تصفح الموقع يوم2013/05/20،علي الساعة22:00 www.iua.edu.sd/iud-magazont.africain.../004/do

[5] –عبده مختار مرسى، دارفور من أزمة دوله إلى صراع القوة العظمى، الطبعة الأولى، (لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2009)،ص236.

[6] –سلطان فولي، مرجع سابق،ص35.

[7] –مركز الجزيرة للدراسات، التدخل الفرنسي في مالي، الأسباب والمآلات،ص1، تم تصفح الموقع2013/05/24 على الساعة10:30 http://studies.abjazura.net

ثانيا: الشراكة الاقتصادية

إن سياسة فرنسا الحالية تقوم على شد الإتحاد الأوروبي نحو الجنوب وربطه بما تعتبره منطقة حيوية للمصالح الأوروبية، فالامتداد جنوب نحو المتوسط وأعماق إفريقيا وما تراه فرنسا حلا للاتحاد الأوروبي لهذا فقد دأبت فرنسا خلال السنوات الماضية على تعزيز هذا الاتجاه بالعمل النشط من أجل خلق شراكة إستراتيجية من خلال مجموعة برشلونة أو تنظيم(5+5) دور جنوب أوربا والمغرب العربي، وتنظيم الحوار الفرنسي الإفريقي، ثم الأوروبي الإفريقي وتنشيط مجموعة الفرانكوفون [1] . كما بدأت تعديل سياستها نحو القارة حيث ألغت المشروطية السياسية لتقديم المعونات واستبدالها بمشروطية المصلحة كما خصصت ما يزيد عن 8% من دخلها القومي للمساعدات الإفريقية[2] وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في المنطقة من خلال تنمية التجارة البينية وزيادة حجم استثماراتها النفطية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، فخلال جولة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى القارة الإفريقية في الفترة من 30/25 يونيو 1992 والتي شملت كل ناميبيا وجنوب إفريقيا و الموزمبيق و أنغولا، اعترف"شيراك"بأن فرنسا مركزة منذ وقت طويل على العلاقات مع الدول الإفريقية الفرانكفونية وأنه سوف يتجه صوب جنوب إفريقيا نحو علاقات شراكة وتعاون، وتحاول فرنسا دفع تقارب تجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية من خلال مزيد من الحوافز والاهتمام للحصول على عقود امتياز نفطية مغرية لشركاتها النفطية وقد رافق الرئيس الفرنسي في جولته عدد كبير من رجال الأعمال المستثمرين في مجال النفط كما أولت فرنسا جل اهتماماتها بالمساعدات لتنمية إفريقيا حيث ألغت سنة1998م 2.2 مليار فرنك فرنسي من ديونها المستحقة لها على الموزمبيق وقامت بإعادة جدولة ديون إفريقية أخرى.[3] وكل هذا من أجل زيادة نفوذها في المناطق الغنية بالنفط.

ثالثا: تقليص القوات العسكرية لحساب الشراكة الاقتصادية

قامت فرنسا بإعادة تنظيم تواجدها العسكري في إفريقيا، بحيث عملت علي تقليص عدد قواعدها العسكرية من 100 قاعدة في القارة سنة 1962 إلى ست قواعد فقط (في جيبوتي، تشاد، السنغال، كوت يفوار، الكامرون، الغابون) وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة "بونجي" في إفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى[4] وقد تم تعويض انسحاب هذه القوات عن طريق خلق قوات التدخل العسكري في الأزمات واعتبرت القيادة الفرنسية أن هذه القوات الفرنسية، على أرض إفريقيا أكثر فعالية من الناحية العسكرية، وهذا ما يؤدي إلى جعل الوجود الفرنسي أكثر قبولا من قبل الرأي العام العالمي والإفريقي على وجه خاص[5]، ومن ناحية أخرى تناقص عدد اتفاقيات الدفاع التي كانت فرنسا قد عقدتها مع الدول الإفريقية في الستينات حتى بلغ ثماني اتفاقيات فقط مع الدول التالية: الكامرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت يفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال، الطوغو، والجديد بالذكر أن الدول الإفريقية التي لم

---

[1] –أبو حزام إبراهيم، أقواس الهيمنة، دراسة لتطوير الهيمنة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين حتى الآن، الطبعة الأولى،(ليبيا: دار الكتاب الجديد المتحدد،2005)،ص160-161.

[2] –نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص425.

[3] –ياسر أبو حسن، مرجع سابق،ص161.

[4] –دخاله مسعود، مرجع سابق،ص119.

[5] –جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص99.

تعقد مع فرنسا مثل هذه الاتفاقيات يسمح لها أن تطلب المساعدة العسكرية الفرنسية وذلك وقت الأزمات[1]وكان قد أدى الرئيس "ساركوزي" خلال زيارته لدول جنوب إفريقيا في فبراير 2008بتصريحات قال فيها:"سوف تقوم فرنسا بإعادة التفاوض طول كل الاتفاقيات العسكرية التي سبق أن وقعتها مع الدول الإفريقية وستكون بكل شفافية، ويجب أن تكون فرنسا حاضرة في إفريقيا بشكل يختلف عما سبق، وتقوم فرنسا الآن بإعداد مبادرة تنموية لإفريقيا قيمتها 5.2مليار أوروه"[2] وعليه فإن فرنسا قامت مؤخرا بعملية مراجع شاملة للسياسة العسكرية الفرنسية في إفريقيا نتيجة للإخفاقات المتتالية التي أصابتها في رواندا والكونغو، بالإضافة إلى تغير الظروف الدولية.ولهذا أصبحت تركز على دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية من خلال تدريب الجنود الأفارقة على عمليات حفظ السلام ومواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب[3].

وعموما إن الإستراتيجية الفرنسية الجديدة تقوم على تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية لتدارك تراجع نفوذها وحماية مصالحها النفطية خاصة في ظل الوجود الأمريكي والصيني وذلك من خلال العديد من الآليات من أهمها توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية، خاصة في منطقة غرب إفريقيا الواعدة بالثروات النفطية وذلك من خلال العمل على زيادة حجم استثماراتها النفطية.

الفرع الثاني: الاستثمارات النفطية الفرنسية في إفريقيا

تعود الاستثمارات النفطية الفرنسية في إفريقيا إلى سنة 1962 أين قام الجنرال شارل ديغول بتجميع الأنشطة الفرنسية تحت لواء مؤسسة واحدة هي الشركة الفرنسية للنفط"TOTAL CFP" والتي كانت الدولة تساهم فيها بنسبة 35%، إلا أن هذه الشركة لم تفي بالأهداف التي كان ينشدها ساسة فرنسا فتقرر استبدالها بهيكل آخر عام1965 تمثل في شركة " ELF Aquitaine" والتي انضمت إليها تاليا كل من مؤسسة البحوث والأنشطة النفطية (ERAP) وشركة (SNPA-LACQ). ولعل الغرض الأساسي من عملية الدمج هذه كان تشكيل ذراع نفطية قوية تمكن فرنسا من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في إفريقيا، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير، إذ بفضل هذه الشركة استطاعت فرنسا الحفاظ على حضورها القوى في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية كما تمكنت من الانتشار في عدة دول إفريقية أخرى[4].

أولا: منطقة شمال إفريقيا

تعد منطقة شمال إفريقيا من الناحية الإستراتيجية أهم مناطق النفوذ الفرنسي، بما تنطوي عليه من موارد النفط والغاز وهي السوق الطبيعي المفتوح أمام الإنتاج الأوروبي. لهذا عملت على تنشيط مجال الاستثمارات والتجارة مع الدول المغاربية وخاصة ليبيا والجزائر وذلك لفتح المجال للشركات الفرنسية للبحث عن مصالحها النفطية.

---

[1] – دخاله مسعود، مرجع سابق،ص206.

[2] –نجلاء محمد، مرجع سابق، ص425.

[3] –يوناس بول مانيال، مرجع سابق، ص61 –62.

[4] – ريمه كاية، "العلاقات الأمريكية–الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية"، تخصص:دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص162.

وضمن إطار الإستراتيجية الفرنسية الرامية إلى تفويض منطقة نفوذها بإبعاد التواجد الأمريكي عنها شجعت فرنسا رجال الأعمال الفرنسي على الاستثمار في الجزائر واستغلال السوق الجزائرية التي لا تزال مجالا حديثا واسعا للاستثمارات الأجنبية خصوصا في قطاع المحروقات وتجدر الإشارة هنا إلى أن 96% من الصادرات الجزائرية إلى فرنسا عبارة عن المحروقات وضمن الإرادة الفرنسية الهادفة إلى هيمنة الشركات الفرنسية على النصيب الأكبر من إنتاج البترول الجزائري، قامت بإبرام عدة اتفاقيات والتوقيع على العديد من العقود وكانت بمثابة الإطار القانوني الذي من شأنه أن يقرب أكثر بين البلدين كعقد الشراكة المبرم بين (GAZ DE FRANCE) ،

وسونا طراك حول التنقيب عن حقول الغاز في الصحراء الجزائرية وتسويقه كما وقعت الجزائر مع الشركة الفرنسية (SPIC APAG) في منتصف ديسمبر 2000على عقد ب364 مليون أوروه حول إنجاز أنبوب توصيل للبترول ما بين ورقلة وميناء أرزيو، وشركة(ENTREPAS OLIODUC) التي وقعت على عقد ب120مليون أوروه للتنقيب على حقول الغاز، وفي بداية أكتوبر 2001وقعت شركة (TOTAL-ELF-FINA) على عقد تنقيب في جنوب شرق البلاد وهو استثمار يقدر بحوالي 25 مليون أوروه كما تم تطوير الشراكة والتعاون بين البلدين لتمس قطاعات أخرى عديدة[1] ،وأثناء زيارة الرئيس الفرنسي السابق" ساركوزي" للجزائر سنة 2007 تم توقيع اتفاقية في إنتاج الطاقة الكهربائية واستغلال اليورانيوم الجزائري وبلغت لقيمتها الإجمالية لهذه الاتفاقية الاقتصادية أزيد من 5 مليارات أوروه وفازت بحصة أسد الشركة البترولية الفرنسية توتال بحوالي 35 %إلى جانب شركة غاز فرنسا وشركة الستون العاملة في مجال الطاقة[2].

أما في ليبيا وفي عهد الرئيس "ساركوزي" دفعت شركة توتال 650 مليون دولار لزعماء ليبيين لضمان توقيع عقد نفطي استراتيجي بين توتال وليبيا.كما اكتشفت شركة توتال النفطية الفرنسية سنة2007 حقل غاز طبيعي من شأنه أن يكفي حاجة أوربا من الغاز لمدة 30 سنة وبعد مفاوضات باعت المجموعة الوطنية الليبية للنفط كامل الحقوق الخاصة بالحقل المذكور إلى توتال بقيمة 140مليون أوروه نهاية 2008[3].

ثانيا:القرن الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى

تاريخيا تعد لهذه المنطقة منطقة نفوذ فرنسي وهي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا نظرا لموقعها الاستراتيجي والثروات الهائلة الموجودة بها ونذكر على سبيل المثال: السودان والتشاد، ففي السودان وبعد غياب دام 20عاما بدأت شركة توتال الفرنسية سنة2007 والعمل من مناطق الامتياز التي حصل عليها الكونسيورنيوم* الذي تقوده توتال في السودان والقيام ببعض عمليات المسح والحفر في

---

[1] –بلعيد منيرة، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992–2002"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2004 /2005، ص116.

[2] – محمد أيوبي، الصداقة الفرنسية الجزائرية تتوج لاتفاق نووي، (إذاعة هولندا العالمية) ،ص 1،تم تصفح الموقع يوم2013/05/29. على الساعة14:00. http://archive.libya al mostakbal.org/news reports/december 2007

[3] –علي البلوري، ساركوزي...جبهة ليبيا تفتح على فرنسا أبواب الثورة الإفريقية الاقتصادية، العدد 15،6395،(أبريل)2011،ص1
تم تصفح الموقع يوم2013/04/20 علي الساعة 14:00
.http://www.aleqt.com/2011/04/22/article526770.html

المربع(ب) المخصص لشركة توتال الذي تبلغ مساحته 118ألف كيلومتر مربع وتقدر حصة توتال في الكونسيورنيوم الذي تديره ب32.5% ويعتقد أن فيه احتياطات تتجاوز 6 مليار برميل وفق معلومات غير مؤكدة[1].

وفي التشاد قامت فرنسا في إطار بنك الإتحاد الأوروبي للاستثمار بتقديم مساعدات بقيمة 44 مليون دولار للاستثمار في حوض "سيد يجى" النفطي، وكانت شركة "ألف" الفرنسية تستحوذ على إنتاج البترول التشادي قبل أن تنسحب من تشاد سنة2000، أثر الأزمة بين التشاد وفرنسا وعلى الفور استغلت الولايات المتحدة تلك العلاقات المتأثرة وعملت على تطوير علاقاتها مع التشاد وتمكنت من فتح الباب أمام الشركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية في التشاد لكن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكي على نفوذها في المنطقة فعملت على إعادة توطيد علاقاتها مع التشاد مرة أخرى[2].

وفي أوغندا أطلقت توتال عملياتها سنة 2011 بعد استحواذها على ثلاثة تراخيص في منطقة بحرية "ألبرت" وذلك ضمن إطار شراكتها مع الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري "وتلاو"[3].

ثالثا: منطقة غرب إفريقيا

تعد نيجيريا و أنغولا أكبر قطرين إفريقيين تنشط فيهما توتال. ففي نيجيريا سنة 2012 حصلت توتال على حقل"أوسان البحري "التي تم اكتشافه عام 2002 على بعد 100كم من الساحل وفي أنغولا تستحود شركة" توتال وفينا إلف" الموجودة تاريخيا في البلاد على 17 اكتشافا[4]،وفي ديسمبر 2011 حصلت توتال على ثلاثة تراخيص اكتشاف جديدة في حوض "كوانزا" في أنغولا، وفي ساحل العاج سنة2012 عززت توتال حضورها في غرب إفريقيا باستحواذها على تراخيص الاستكشاف الفائق العمق، وفي موريتانيا حصلت توتال سنة2011 على ترخيصين للاستكشاف البري والبحري[5]، في الكونغو تستحوذ شركة توتال الفرنسية المستغلة لحقول"إنكوسا" على الجزء الأكبر 47% من إنتاج النفط[6].

---

*- الكونسيورنيوم: هو تكتل مجموعة من الشركات.

[1] – ملف الطاقة، توتال تعود لحقل النفط في السودان بعد غياب 20 عاما، الاقتصادية، العدد5102، (ديسمبر) 2007، ص1، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/29 على الساعة15.00

http://www.aleqt.com/2011/04/20/article52679.html.

[2] –عبد الله صالح، الأزمة السودانية التشادية إلى أين، مجلة العصر،ص1 ، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/29، على الساعة13:00
http://alass/ws/articels/view/7677

[3] –كيفين باكستر، مرجع سابق، ص37.

[4] –سمير صبح، معركة الطاقة تنتقل إلى القارة السمراء ! نفط العراق ونفط إفريقيا، صحيفة الوسط البحرينية، العدد231 ، (25 أفريل) 2003، ص 2، تم تصفح الموقع يوم2013/05/29 على الساعة13:00

.http://www.aleqt.com/article19789.html

[5] –كيفن باكستر، مرجع سابق، ص37.

[6] –علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلي، مرجع سابق، ص191.

وعموما يمكن القول أنه بالرغم من كل هذه التحركات الفرنسية لزيادة تواجدها في القارة من خلال العمل على زيادة حجم استثماراتها النفطية. إلا أنها ما زالت تواجه تحدي كبير في ظل تزايد الاستثمارات الأمريكية في القارة وخاصة في مناطق نفوذها التقليدية والغنية بالنفط الذي أدى في كثير من الأحيان إلى التصادم بين شركات الطرفين.

المطلب الثاني : النفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين تبلور ملامح اهتمام دولي بإفريقيا، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم اللاعبين في الساحة الإفريقية، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية بشتى الآليات على بسط سيطرتها ونفوذها على نفط القارة وهو ما أدى بدوره إلى تنوع وتعدد إستراتيجيتها وآلياتها لتحقيق مصالحها النفطية في القارة، عبر مختلف مناطق القارة.

الفرع الأول: أهمية النفط الأفريقي في الإستراتيجية الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين احتياجاتها من النفط و تنويع مصادر الواردات ، في ضوء كثرة الأزمات العنيفة التي عرفها سوق النفط العالمي منذ سبعينات القرن العشرين، وشيوع استخدام النفط سياسيا، وتزايد الاستهلاك الأمريكي من النفط، بالتزامن مع تناقص الإنتاج الأمريكي أيضا، فالنفط الإفريقي يكتسب أهمية إستراتيجية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بدأت استيراد النفط منذ خمسينيات القرن العشرين[1]،وتتطلع لزيادة اعتمادها على النفط الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، فإفريقيا توفر خمس واردات الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك توقعات بأن تزيد واردات أمريكا من النفط الإفريقي بنسبة25% بحلول 2015، مما يعني بأن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق وارداتها من الخليج العربي[2].

إن الاهتمام الأمريكي بالنفط الإفريقي نابع من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لتنويع إمدادات الطاقة والنفط، وكذا تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وذلك بسبب النزاعات والظروف الأمنية وانقطاع إمدادات هذا الأخير، هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في عام 2001م بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما .وهما بحر قزوين، والقارة الإفريقية، غير أن عملية الاستكشاف والنقل والاستخراج من بحر قزوين لازالت تتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل، لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب بالدرجة الأولى، وحسب ما جاء في تقرير ل: مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية (African oil policy initiative group) فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد، وبصفة خاصة غرب إفريقيا. وقد اعتبر هذا التقرير أن هذا التنويع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي[3]، وهذا ما تم تأكيده في العديد من التقارير الرسمية فقد أعلن "والتر كانستينر" (Walter Kansteiner) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية في فيفري 2002م أن "النفط الإفريقي أصبح مصلحة إستراتيجية

[1] –أيمن شبانة ، مرجع سابق، ص 80.

[2] – نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص422.

[3] – أسماء رسولي،"مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2011"، مذكرة نقد لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2010 /2011،ص103.

قومية لأمريكا"[1].وتعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها تمتع الدول الإفريقية المنتجة للنفط بقدر يعتد به من الحرية بشأن سياسات الإنتاج، والتصدير والأسعار، حيث أن معظمها لا ينتمي إلى منظمة الأوبك، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي، وقرب منابع النفط في الغرب والجنوب الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية، بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي[2].

يمكن القول أن إفريقيا دخلت الأجندة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وميدان الاهتمام الأمريكي، وقائمة الأولويات من زاوية الأمن القومي المتعلق بالطاقة والحرب على الإرهاب، ومقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تغير الموقف التهميشي لإفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهى عهد الإهمال الذي ميز القدرة السابقة عن ما بعد أحداث 11سبتمبر2001. وترجع دوافع الاهتمام الأمريكي بالثروة النفطية الإفريقية إلى:

- السعي لوضع يدها على مخزون القارة السوداء من النفط، وبأسعار مخفضة لقرب مواقع الإنتاج من الساحل الشرقي للولايات المتحدة.

- السعي لتنويع مصادرها من النفط.

- السعي للتحكم في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة لها إلى جانب سيطرتها العسكرية[3] .

الفرع الثاني: أهم مناطق النفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية

أولا: غرب القارة الإفريقية: تعتبر غرب القارة الإفريقية أحد أهم وأسرع مصادر النفط نموا بالنسبة للسوق الأمريكي، فقد قامت الشركات الأمريكية ببناء خط الأنابيب الرابط بين تشاد والكاميرون، والتي بلغ حجم استثماراتها حوالي5.3مليار دولار في المنطقة [4]، وهو يعتبر بالنسبة للإستراتيجية النفطية الأمريكية أكثر أمنا وأقل تعقيدا. وباعتبار دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة في بارزا، وهو ما شكل مصدر قلق للإستراتيجية الأمريكية التي ليس من صالحها السماح للصين بالهيمنة والسيطرة على النفط الإفريقي، ويظهر الاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الإفريقي.

---

[1] – أيمن شبانة، مرجع سابق،ص81.

[2] – نفس المرجع.

[3] –صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا–قوات أفريكوم–(الآثار–الإنعكاسات–الخيارات)، تم تصفح الموقع يوم2013/05/21 على الساعة 18:00

www.arrasid.com.pdf.../

[4] –نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص422.

جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكية هي :"اكسون موبيل" و"بيتروناس" وشيفرون"، لها نحو95%من استثمارات النفط التشادي[1]، وفي نيجيريا فإن58% من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية [2]. فخليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي يقدر بنحو24مليار برميل، والذي يعتبر من أوائل منتجي النفط في القارة، فهو من أهم مناطق النفوذ الأمريكي في القارة، ومن ثم فقد أثرت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على 50% من وارداتها النفطية من الخارج [3].

ثانيا: شرق القارة الإفريقية: والذي تعتبر السودان من أهم منتجي النفط فيه ،وبالنسبة للنفوذ الأمريكي فيها، فقد كانت لشركة "شيفرون" الأمريكية استثمارات بما قيمته 1بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية التي أكدت وجود احتياطي نفطي يقدر بأكثر من بليون برميل، غير أن الشركة باعت أسهمها للحكومة السودانية، وخرجت من السودان عام1992 لترك المجال مفتوح للدول الآسيوية وخاصة الصين، وهذه الشركة تسعى جاهدة الآن لاستعادة نفوذها في المنطقة لذلك نجد العديد من الخبراء يرجعون الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبارات الإنسانية. حيث تدرك الولايات المتحدة الأمريكية الموقع الإستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون، كما أن دارفور تمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا، وتلاصق دارفور حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى[4]، وهو ما جعلها تسعى لفصل جنوب السودان عن الشمال.

ثالثا: شمال القارة الإفريقية: إن الأهمية الإستراتيجية لشمال إفريقيا من المنظور الأمريكي تكمن في كونه يحتوي على أهم منتجي النفط في إفريقيا والمتمثلة بصفة خاصة في الجزائر وليبيا، حيث تمكنت الشركات الأمريكية من الاستثمار في المنطقة، وكان من أهم هذه الشركات شركة "أناداركو"(ANADARCOL) ، "لاسمو"(LASMOL)، "بيرلينقطون رسيورس" (BURLINGGTON RESOURES)"،"أركو"(ARCO) ،"واكسون"(EXXON)، بحيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الرئيسي في الجزائر بحوالي 908مليون دولار أمريكي [5].

رابعا:القرن الإفريقي: تتركز أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الإفريقي في عوامل رئيسية تتمثل في حماية النفط، حيث يسمح الموقع الجغرافي المتميز للقرن الإفريقي بمراقبة وتأمين الشاحنات البترولية القادمة من دول الخليج متجهة إلى الدول الأوروبية والأمريكية [6] هذا بالإضافة إلى انتشار الشركات النفطية الأمريكية في إفريقيا الوسطى والجنوبية في كل من أنغولا، والتشاد، ونيجيريا، والكاميرون، وعملت على بناء أنبوب لنقل نفط الإقليم بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي إلى ميناء "دوالا" في الكاميرون على

---

[1] –أسماء رسولي، مرجع سابق، ص104.

[2] – نفس المرجع.

[3] – نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص423.

[4] – أسماء رسولي، مرجع سابق، ص104.

[5] – إسماعيل بو الروايح،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس/2001–2008)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009 /2010، ص177.

[6] – إجلال محمود رأفت وإبراهيم احمد نصر الدين، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، د.ط،(مصر:دار النهضة العربية،1985)،ص23.

المحيط الأطلنطي[1] فهذه الشركات تستثمر حوالي 7.4مليار دولار لرفع إنتاجها إلى4 ملايين برميل في عام 2010، ومارست الولايات المتحدة ضغوطات على نيجيريا للانسحاب من منظمة الأوبك إلا أنها رفضت ذلك كما تستورد نحو 40% من الإنتاج النفطي لأنغولا، حيث تسيطر شركة "شيفرون" الأمريكية على 75% من إنتاج النفط [2].

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تواجدها في القارة على أنه تواجد ذو أبعاد إنسانية وأمنية، يهدف أساسا إلى تخليصها من مشاكلها المختلفة إلا أن الحقيقة الثابتة خلف هذا التواجد هو تأمين مصالحها النفطية، فالقارة الإفريقية تمثل حوالي 30% في السوق الدولية للطاقة[3].

لقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مخططات وإستراتيجيات للسيطرة على منابع النفط في القارة الإفريقية والتي سيتم توضيحها في الجزيئية الموالية:

الفرع الثالث: أهم الإستراتيجيات والآليات الأمريكية للسيطرة على نفط القارة الأمريكية

مكن الإشارة في هذا الصدد إلى الإستراتيجيات المتبعة التالية:

أولا: العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية:

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات، خاصة في مناطق إنتاج النفط، ولذا لعبت الولايات المتحدة دورا في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل أنغولا(الذي انتهى هذا الصراع القائم بين حركة يونيتا والحكومة في أبريل 2002) وليبيريا عام2003، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال عام 2003، وتأييدها لاتفاق السلام في ياوندي 2003، كما لعبت الشركات الأمريكية دورا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عامي2001و2002، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية في هذه المناطق[4].

ثانيا: تقديم القروض والمعونات وتدعيم الشراكة الاقتصادية:لقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف المؤسسات والهيئات المالية الدولية المانحة للقروض والمعونات خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هذا ما ساعدها على تقديم القروض والمساعدات للدول الإفريقية، وبالتالي المساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية الإفريقية[5]. هذا بالإضافة إلى إعطاء معاملة تفصيلية

---

[1] –قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق،ص48-49.

[2] –سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص16-17.

[3] –إسماعيل بو الروايح، مرجع سابق، ص132.

[4] –جميل مصعب محمود، مرجع سابق،ص81.

[5] – نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص423.

*–أدى قانون النمو والفرص في إفريقيا AGOA الصادر في عام 2000 إلى تمكين 37 بلدا إفريقيا من تصدير معظم منتجاتها إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية، والتي أغلبها صادرات نفطية، وفي عام 2010 صدرت البلدان الإفريقية بموجب هذا القانون حوالي 61 بليون دولار إلى الولايات المتحدة من بينها 91% منتجات نفطية.

لصادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة، فضلا عن تنشيط دور المنظمات الدولية الغير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال قانون النمو والقرص في إفريقيا" أغوى" (AGOA)*الصادر عام2000.

بالإضافة إلى تشكيل "مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقي" وهي تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية، وشركات القطاع الخاص، وأصدرت هذه المجموعة كتابا بعنوان" النفط الإفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي، وللتنمية الإفريقية"، ويدعو هذا الكتاب الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ سياسات معينة لتأمين مصالحها النفطية، في إفريقيا منها زيادة التسهيلات الجمركية الأمريكية للمنتجات الإفريقية، كما أنه يقترح تعهد أمريكا لإلغاء الديون الإفريقية، وأصبحت هذه المجموعة هي اللوبي الأمريكي الذي يتحرك في إفريقيا لتأمين المصالح النفطية، فقد ضغطت هذه المجموعة على نيجيريا للخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط.[1]

ثالثا: تكثيف الوجود العسكري الأمريكي والتعاون الأمني لتأمين منابع النفط وضمان تدفقه إليها

تشير "إستراتيجية الطاقة القومية"، إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط، لذا توجد قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا، بغرض تأمين أنبوب "تشاد–الكاميرون" الذي يضخ 25 ألف برميل من النفط يوميا، كما حصلت القوات الجوية الأمريكية على إذن باستخدام الأجواء الإيريترية، وأرسلت الإدارة قوات الأمريكية من مختلف التخصصات إلى نيجيريا منذ أفريل2001م، وتم تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا 2004م، والقيام بمناورات عسكرية بحرية في خليج غينيا في عام 2005[2]، هذا وفضلا عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية "أفر يكوم" (AFRICOM)* أو ما يطلق عليه " افر يكوم اندمانت" AFRIQUE COMMAN DEMANDEMENT والتي تتألف من ألف عنصر موزّعين على ثلاث قيادات فرعية موزّعة على كامل القارة الإفريقية عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي، وتتولى هذه القيادة متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت وزارة الخارجية تشرف على تنفيذها، وقد أُطلق نشاط هذه القيادة الفعلي في أكتوبر 2008، وأتت هذه الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد، وقد كان الهدف الأساسي لهذه القيادة هي إحكام السيطرة على مناطق النفط وهو ما جاء على لسان الجنرال "شارلز واد"(Charles wade) في حديث له لصحيفة "وول ستريت جورنال"(The wallstreet Journal) يقول: " تقع على عاتق قواتنا المسلحة في إفريقيا، مهمّة أساسية تتلخص في ضمان السيطرة الكاملة على المناطق النفطية في نيجيريا وما حولها، لأنّ 25% من حجم الواردات الأمريكية للنفط ستأتي من هناك في المستقبل"[3]أمّا في ما يتعلق بالمعونات العسكرية واتفاقيات التعاون الأمني فعملية تأمين تدفق

---

[1] – خالد حنفي علي، موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد154، (أكتوبر)2003، ص208.

[2] – نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص 424.

* هي قيادة مستقلة هدفها حماية المصالح الأمريكية الأمنية والإستراتيجية في قارة إفريقيا والبحار المحيطة بها، أنشأت بقرار رئاسي في فيفري 2007، أنظر (نجلاء محمد مرعي، رجع سابق، ص 424.

[3] – عبد المنعم طلعت، القيادة في إفريقيا... الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، (جانفي)2010، ص 96.

النفط تقتصي تقديم المعونات العسكرية، وتوقيع اتفاقيات التعاون الأمني وفي هذا السياق كانت نيجيريا وأنغولا من أكبر المتلقين للمعونات العسكرية في غرب إفريقيا[1].

رابعا:تنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي:

وفي هذا الإطار أعلنت شركة "شيفرون""تكساكو" في 2002 أنّها ستستثمر 20 مليار دولار عام 2007 في النفط الإفريقي كما أنّها قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا إلى أكثر من 6,4 مليار دولار عام 2003، ويتمّ مضاعفة، المساعدات إلى الدول التي تجري إصلاحات اقتصادية وسياسية عام 2010، كما قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما اقتصاديا مهمّا لدول القارة حيث تلقّت الصناعة النفطية للغابون دعما من شركة "أميراد هيس"(AMIRAD HESS) الأميركية،وضخّت شركات النفط الأمريكية 18 مليار دولار عام 2004 بهدف الوصول بالإنتاج الانغولي من النفط إلى 2,4 مليون ب/ي[2]

خامسا: تكثيف الزيارات السياسية الأمريكية:

فقد زار الرئيس بوش خمس دول إفريقية في جويلية 2003 (السنغال، جنوب إفريقيا، بتسوانا، أوغندا، نيجيريا) وهذه الدول تمّ اختيارها بعناية لتمثل مناطق إفريقيا ويكون لها دور إقليمي وتعاون عسكري واقتصادي وثيق مع واشنطن، كما زار وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول" في العام 2002، الغابون، وقام أيضا مسؤول رفيع في القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا الجنرال "كارلتون فولفورد"(Carlton fulford) بزيارة إلى كل من ساوتومي وبرنسيب في جوان عام 2002 من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا، وكذلك لدراسة إمكانية إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأمريكية فيهما.

سادسا: التغاضي عن فساد أنظمة الحكم:

لقد تغاضت الولايات المتحدة الأمريكية عن فساد أنظمة الحكم في الدول الإفريقية النفطية، فرغم وضع غينيا الاستوائية في اللائحة الأمريكية لمنتهكي حقوق الإنسان إلاّ أنّ امتلاك هذا البلد لاحتياطي نفطي كبير يجعلها تغض الطرف عن هذه الانتهاكات[3].

إنّ كلّ هذه الاستراتيجيات كان الغرض الأساسي منها هو العمل على إحكام سيطرتها على النفط الإفريقي، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية تصوّراً لتأمين احتياجاتها من النفط الإفريقي على أساس إقصاء منافسيها عن مناطق الإنتاج والاستثمار أو على الأقل استيعابهم عندما لا يكون هناك مجالا لمنعهم من مشاركتها، وذلك من خلال مخطّطات تضمن لشركاتها النفطية النصيب

[1] – أيمن شبانة، مرجع سابق، 85.

[2] – نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص 423.

[3] – خالد حنفي علي، موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، مرجع سابق، ص208.

الأكبر من النفط الإفريقي[1]،فالتواجد الأمريكي في القارة من بين أهمّ أهدافه محاصرة نفوذ هذه القوى الدولية وخاصة النفوذ الفرنسي، وهو ما قادها إلى دخول حلبة المنافسة والصراع مع هذا الأخير.

المطلب الثالث: تصادم المصالح الأمريكية الفرنسية حول النفط الإفريقي

مثلت مميزات النفط الإفريقي، فضلا عن عوامل أخرى تتعلق بتنويع الإمدادات النفطية ،مدخلا للمتنافسين الكبار لصياغة استراتيجيات وخطط للسيطرة والتصارع على نفط القارة، ومن أبرز هذه القوى المتصارعة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقد استعمل كل طرف استراتيجياته المختلفة للسيطرة على نفط القارة، ومنع مواجهة نفوذ الطرف الأخر.

الفرع الأول: ملاح الصراع الأمريكي الفرنسي على النفط الإفريقي

لقد كان الهدف الأساسي من وراء سعي الولايات المتحدة للسيطرة على نفط القارة الإفريقية هو محاصرة النفوذ الأوروبي وعلى وجه الخصوص النفوذ الفرنسي المتزايد وذلك من أجل التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة. إلا أن فرنسا ترفض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على النفط الإفريقي وترى بأنها الأولى باستفادة من بترول القارة وذلك لعدة عوامل تتعلق بالقرب الجغرافي بين فرنسا والقارة الإفريقية وكذا بحكم التاريخ الاستعماري والحضاري المشترك بينهما.[2] لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زعزعة النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية من خلال التركيز على مستعمرات مناطق النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية، وذلك بالتغلغل فيها والعمل على زعزعة استقرارها[3]،حيث أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا إزاء إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أبرزت ولو من طرف خفي تنافسا حقيقيا بين البلدين، ويمكن ان يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية في عام 1990، حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عددا وهو الأمر الذي دفع الإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسي وفي تزويد نظام "هابيا ريمانا " السابق بالأسلحة والمعدات كما إن الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة البحيرات العظمى لا يتفق مع المصالح الفرنسية ومع ذلك فان ثمة قدر من التعاون والتنسيق بين الأطراف الفرنسية والأمريكية في مواقف تجاه إفريقيا.[4]

التنافس الأمريكي الفرنسي في إفريقيا هو بين الفرنكفونية والأنجلو ونية، وعل المصالح الاقتصادية والنفطية، وتبين ذلك في الصراع الذي حصل في الكونغو بين شركة النفط الفرنسية "الف اكويان"(ALFAQUTAINE) والامريكية "أكسيد نتال بتروليوم " (OCCDERTAL PETROLEM)والذي اتضح فيه أن الشركة الفرنسية لم تلبي طلب الرئيس الكونغولي "بسكال ليسويا" بمساعدته على سد العجز الذي لازم موازنة عام 1992 فتوجه صوب الشركة الأمريكية التي عرضت عليه مبلغ 150 مليون دولار مقابل التنازل عن بعض حقول النفط، هذا الأمر أغضب فرنسا التي تدخلت بقوة واستطاعت إن تربح الشركة الأمريكية وتحتفظ

---

[1] – أيمن شبانة، القوى الكبرى والصراعات في إفريقيا، جريدة عمان، (فيفري) 2008، ص 2.

[2] – خالد حنفي على، النفط الإفريقي ...بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسية الدولية، المجلد 41، العدد 164، (افريل) 2006، ص ص 88–89.

[3] – أبو حزام إبراهيم ، مرجع سابق، ص159.

[4] حمدي عبد الرحمان حسن ،سياسات التنافس الدولي علي النفط في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، ص 1،تم تصفح الموقع يوم 2013/05/20،علي الساعة 14:00 www.qiraatafrican.com/view/?=10501

بالامتيازات النفطية ف الكونغو كان شيء مماثل قد حدث في الغابون عام 1990.[1] وفي التشاد و انغولا عامي 1992و1993 حين كان الصراع الأمريكي الفرنسي واضحا ومباشرا وكاد الفرنسيون يخسرون امتيازاتهم النفطية لصالح الشركات الأمريكية، و يتم النزاع الأمريكي الفرنسي بالوساطة أيضا كما حدث في بداية عام 1994 بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة "باكشي"، فقد وقفت فرنسا إلى جانب "ياوندي" في مواجهة نيجيريا وفي هذا الحال فإن الخلفية الحقيقية التي حكمت المواقف الفرنسية هي الرغبة في التحدي للنفوذ الأمريكي .[2]وقد كان التدخل الفرنسي الأخير في مالي 11فيفري 2013 هدفه الأساسي السيطرة على ثروات المنطقة وتعزيز نفوذها في دول مفصلية في غرب إفريقيا وهذا بعد التدخل الذي حصل في ليبيا 19 مارس 2011، والذي انتهاء بإسقاط نظام الرئيس معمر لقذافي حيث كان بقيادة فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا ما كان في صالح الشركات الأمريكية التي بسطت نفوذها على نفط المنطقة، ومن ثم عملت فرنسا على التدخل في مالي ليس لثرواتها الكامنة فحسب، وإنما لموقعها الاستراتيجي المتوسط بين مناطق النفوذ الفرنسي، ففي حدوده الشرقية تقع النيجر تلك التي تمتلك احتياطي مهم من اليورانيوم وتتولى شركة "أريفا" (AREVA) الفرنسية استخراجه، وتعمل في حدوده الغربية (موريتانيا) شركتها توتال كما أن المالي تتوسط أيضا كودي فوار والجزائر باحتياطاتها النفطية الهائلة.[3]

لقد تركز التنافس الأمريكي الفرنسي في المناطق الغنية بالنفط في القارة فالتواجد الأمريكي ركز على القرن الإفريقي، ودول شمال إفريقيا ،وساحل العاج ودول أخرى وهي كلها مناطق تدخل ضمن النفوذ الفرنسي وهو توجه يهدف إلى تحريك المشاكل الإقليمية بهد إحداث فراغ تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية نحوه فيما بعد[4]

الفرع الثاني: مناطق الصراع على النفط الإفريقي

أولا: القرن الإفريقي : يعتبر القرن الإفريقي منطقة نفوذ فرنسي وليس للولايات المتحدة الأمريكية أي وجود فيها، ولكنها عملت على فرض هيمنتها على هذه المنطقة ومحاصرة النفوذ الفرنسي، من خلال مختلف استراتيجياتها التي سبق ذكرها، وخاصة فيما يتعلق بآلية التدخل من أجل تسوية النزاعات في المنطقة وذلك بهدف السيطرة على أهم ممرات النفط .[5]

ثانيا: شمال إفريقيا

تعتبر هذه المنطقة كذلك من أهم مناطق النفوذ الفرنسي بحكم الارتباط الاستعماري والقرب الجغرافي فكثير من هذه الدول كانت مستعمرات فرنسية مثل دول المغرب العربي والذي تمثل فيه الجزائر وليبيا أحد أهم منتجي النفط في القارة ،وقد سعت أمريكا

---

[1]- ياسر أبو حسن، مرجع سابق، ص 159.

[2] نفس المرجع .

[3] – رشيد موسى، حول النفط واليورانيوم والاستراتيجيات العدوانية ... الغزو الفرنسي لمالي جريمة إمبريالية جديدة، تم التصفح يوم 2013/05/23 على الساعة 22:14،

www.bchaib.net/ mas /…/index .php

[4]- أبو حزام إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 159- 160 .

[5]- نفس المرجع، ص 165.

لبسط نفوذها في المنطقة ومحاصرة النفوذ الفرنسي، ففي حين سعت فرنسا إلى المبادرة بمشاريع الشراكة المختلفة الأورومتوسطية مثل الاتحاد من أجل المتوسط ومبادرة 5+5 ومسار برشلونة ... إلخ وكلها مشاريع الهدف منها هو ربط منطقة شمال إفريقيا بها. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف مكتوفة أمام هذا الوضع بل سعت إلى بسط نفوذها وذلك من خلال التدخل في شؤون هذه المنطقة بحجة تسوية صراعات المنطقة، وآليات أخرى عديدة عمل كل طرف منها على تحقيق هيمنته على نفط المنطقة بغض النظر عن الوسائل والآليات المستخدمة وبذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل هذه المنطقة من منطقة نفوذ فرنسي إلى منطقة نفوذ أمريكي حيث أصبحت أغلبية الشركات الأمريكية تسيطر على استثمارات النفط في المنطقة .[1] فمنذ بداية التسعينات حاصرة الشركات الأمريكية النفطية بالفعل النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا خاصة في الجزائر حيث اكتسحت الشركات الأمريكية حقول النفط الجزائرية أمام انسحاب الشركات الفرنسية نظرا للظروف الأمنية، والتي من أبرزها "أركو"(ARCO) و"أنادارکو" (ANADARCO) في مجال التنقيب والإنتاج وهذا ما أثار حفيظة فرنسا والتي قامت بدورها بإقامة مشاريع في الجزائر للتصدي للنفوذ الأمريكي، ففي منتصف ديسمبر 2000 وقعت الجزائر مع الشركة الفرنسية " سبيكا باج " (SPICAPAG) على عقد 364 مليون أوروه حول إنجاز أنبوب توصيل البترول ما بين ورقلة مناء أرزيو ووقعت شركة توتال على عقد للتنقيب في جنوب شرق البلاد وهو استثمار يقدر بحوالي 25 مليون أوروه... إلخ إلا أن هذا لا يعتبر كافي لمواجهة النفوذ الأمريكي الذي يستثمر أكثر من فرنسا بكثير في الجزائر.[2]

ثالثا: منطقة غرب إفريقيا

تعد منطقة غرب إفريقيا في معظمها منطقة نفوذ فرنسي، بحكم الرابط الاستعماري ولكن هذا الوضع لم يدم حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على المساس بهذه الرابطة والتواجد الفرنسي بالمنطقة وذلك عبر تقديم المساعدات الاقتصادية، وكذا إقامة القواعد العسكرية فيها، وهو ما مكنها من السيطرة عليها، حيث تعتبر نيجيريا من أهم مصدري النفط للولايات المتحدة الأمريكية هذا بالإضافة إلى سيطرتها على خليج غينيا.[3] حيث بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في نفط المنطقة حوالي 5.3 مليار دولار في المنطقة، في حين الاستثمارات الفرنسية أقل بكثير حيث أعلنت الشركة الفرنسية توتال في ماي 2013 أنها تستثمر 2 مليار دولار سنويا في استكشاف وإنتاج البترول والغاز في الأراضي النيجيرية.[4]

رابعا : وسط إفريقيا وشرق إفريقيا

أما بالنسبة للتنافس الفرنسي الأمريكي في هذه المنطقة فقد تجلى بصورة كبيرة في التشاد حيث عملت الشركات الأمريكية على مد الأنبوب الذي يسمح بنقل النفط التشادي هذا المشروع الذي أنتزع من شركة "ألف".[5]أما في شرق إفريقيا فنجد التدخل الأمريكي

---

[1] – المرجع السابق، ص ص 170– 173.

[2]– بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص 116 .

[3]– أبو حزام إبراهيم، مرجع سابق ، ص ص 174– 178.

[4] – توتال الفرنسية تستثمر ملياري دولار سنويا في بترول نيجيريا، تم التصفح يوم 2013/05/29 على الساعة 21:30، www.inewsarabia.com

[5]– سمير صبح، مرجع سابق.

فيما يتعلق بأزمة دارفور لغرض تسوية النزاع فيها بما يخدم مصالحها وهو ما حدث من خلال انفصال الشمال السوداني عن الجنوب، فإقليم دارفور الذي يحتوي على مخزون نفطي كبير عملت الولايات المتحدة على بسط نفوذها في المنطقة من أجل مواجهة النفوذ الصيني من جهة وكذا مواجهة النفوذ الفرنسي في التشاد المجاورة، وعلى اعتبار أن النفوذ الفرنسي في السودان تحركه الأطماع النفطية حيث سعت الحكومة الفرنسية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية ومع ذلك فإنها على وعي تام بأن أساس المفاوضات التي تمت وموقف الولايات المتحدة القوي الداعم لها يحرم الفرنسيين من استغلال ثروات الجنوب السوداني. وعليه فإن فرنسا اتخذت موقفا مغيرا للولايات المتحدة الأمريكية في دار فور وعارضت فرض عقوبات اقتصادية على السودان حيث أن لغة الخطاب الأمريكي المتعلق بأزمة دارفور قد اتخذت منحى هجوميا ضد السياسة الفرنسية، فإن الحكومة الفرنسية أكدت دوما على أهمية ممارسة الضغوط بدلا من فرض العقوبات .[1] إن سيطرت أحد الطرفين سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا على نفط القارة الإفريقية يعني احتفاظها بسلاح فتاك في جانب القوة العسكرية، وكسب أي معركة من المحتمل أن تكون.[2] وهو ما جعل كلى الطرفين يتيح استراتيجيا مختلفة لتحقيق نفوذها في القارة.

الفرع الثالث: الاستراتيجيات الطرفين لبسط نفوذه في القارة ومواجه نفوذ الطرف الأخر

لقد استخدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا العديد من الآليات والاستراتيجيات لمواجهة بعضهما، حيث عملت فرنسا على مواجهة النفوذ الأمريكي من خلال توطيد الروابط الثقافية والحضارية، و إقامة مشاريع التعاون والشراكة مع مختلف دول القارة، بالإضافة إلى اعتمادها على التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا وإذا كانت فرنسا تستند على الثقافة واللغة للسيطرة بسط نفوذها في القارة الإفريقية فإن السياسة الأمريكية تتركز على الجانب التجاري وكذا الجانب العسكري والأمني.[3] حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على النهوض بالوضع الاقتصادي الإفريقي من خلال التركيز على التجارة وتنمية الاستثمارات وعلى النقيض من ذلك فإن فرنسا اعتبرت أن المساعدات بمختلف أشكالها لا غنى عنها لتحويل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبناء دول إفريقية قوية تكون ضمانا للاستقرار حيث تشكل المعاناة الأمريكية المخصصة إلى إفريقيا 5% من إجمالي مساعداتها الاقتصادية لإفريقيا.[4] كما أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على زيادة الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها، فالسيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا، تفتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة، فنصيب الولايات المتحدة الأمريكية من السوق الإفريقية لا يزيد عن 7.6 % مقارنة ب30 % لدول الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا.[5]

أما الآلية الأخرى التي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية لطرد النفوذ الفرنسي من القارة الإفريقية تتمثل في القضايا الأمنية حيث تشهد القارة ظاهرة العنف السياسي في معظم أقطارها والحروب الأهلية والنزاعات بين دولها، وبذلك عملت على تسوية هذه

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان،القضايا السياسية، ص 243،تم تصفح الموقع يوم 2013/05/28 على الساعة 23:10
http// albayan.co.uq/ flies/ actricl einages / takrir/ 3-2-5pdf

[2]- جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 173.

[3]ياسر أبو حسن، مرجع سابق، ص 159.

[4]- جميل مصعب محمود، مرجع سابق ، ص ص 103-104.

[5]- قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص49.

النزاعات، كما أنها عملت على تكثيف التواجد العسكري وسد الفراغ الاستراتيجي الناجم عن الانسحاب الفرنسي نتيجة تقلص وجودها العسكري .[1] إن السياسة الفرنسية بمختلف توجهاتها في القارة الإفريقية لا يكفي لصد النفوذ الأمريكي المتزايد سياسيا وعسكريا واقتصاديا حيث هناك انحسار للنفوذ الفرنسي لصالح الزحف الأمريكي لصالح الزحف الأمريكي نحو نفط القارة الإفريقية، ويظل الهدف النهائي لهذا التنافس والصراع بين القوتين هو الرغبة في السيطرة على نفط القارة وذلك من خلال مختلف الاستراتيجيات والوسائل المختلفة المتاحة .[2]

إن لهذا الصراع تداعياته المختلفة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للقارة الإفريقية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا التنافس الفرنسي الأمريكي على النفط الإفريقي فتح المجال أمام قوى صاعدة تتمثل في الصين خاصة لتتوجه بدورها لفرض نفوذها وسيطرتها على النفط الإفريقي هذه الأخيرة التي عملت بمختلف الاستراتيجيات للحصول على القبول الإفريقي من أجل تحقيق مصالحها النفطية في القارة الإفريقية.

المبحث الثاني : الطموحات الصينية الهندية حول النفط الإفريقي

تشير معظم التوقعات إلى أن زيادة الطلب العالمي على النفط سوف تأتي من الدول الصناعية الناشئة، وخصوصا من الصين والهند نظرا لكون اقتصاديات هذه الدول في نموا متسارع جعلها من أوائل الدول المستهلكة للنفط، حيث أن الصين أصبحت ثاني اكبر مستهلك للنفط عالميا، في حين أن الهند تحتل. فهذا فرض عليها أن تسعى لضمان اكبر قدر ممكن من الإمدادات النفطية المتزايدة لتلبية حاجياتها النفطية المتزايدة وذلك عبر تنويع مصادر إمداداتها .

ولقد كان النفط الإفريقي محط أنظار هذه القوى الصاعدة نظرا لكون عملية نقله أكثر أمنا من نفط الشرق الأوسط بالإضافة إلى نوعيته الممتازة والأقل تكلفة . وعلى هذا فإنه رغم اشتداد المنافسة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، إلا أن الصين عملت علي أن تجد لها موطئ قدم في إفريقيا ، ومنافسة هذه القوى الكبرى لتحوز على نصيب من النفط الإفريقي .

وعليه فإنه في هذا المبحث سيتم التطرق إلى اهم الاستراتيجيات والوسائل التي اتبعتها كل من الصين والهند من أجل ضمان تدفقات النفط الإفريقي إليها ،كما سنحاول معرفة ما إذا كانت هذه القوى استطاعت فعلا أن تثبت وجودها في إفريقيا في ظل هذه المنافسة الشديدة

المطلب الأول : سياسة الصين النفطية في إفريقيا

تتميز العلاقات الصينية الإفريقية بالقدم ففي البداية كانت قائمة على أساس سياسي وأيديولوجي بحت من خلال الدعم الصيني للحركات التحررية في الدول الإفريقية التي كانت تطالب بالاستقلال ونهاية الامبريالية . بالإضافة إلى الدعم السياسي المتبادل في إطار منظومة دول العالم الثالث أما الآن وبعد مرور أكثر من خمسين عاما على تأسيس العلاقات الصينية الإفريقية، أضحى التواجد الصيني في القارة واضحا وكبيرا في جميع الجوانب (السياسية والاقتصادية والعسكرية) ومثيرا للتساؤلات في دوائر صنع القرار الغربية خاصة بعد

[1]- جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 105.

[2]- ياسر أبو حسن، مرجع سابق، ص 160.

أن أضحت الصين توظف هذه العلاقات لخدمة مصالحها النفطية، ويرى الكثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في إفريقيا هو أمر غي مسبوق في كثافته ونتائجه، وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وقبل المملكة المتحدة .[1]

فلأحد ينكر أن الوصول إلى أبار النفط الإفريقي أضحى يمثل الشغل الشاغل للصين وذك باعتبارها المستهلك الثاني للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة وقبل اليابان وألمانيا، وتمثل الصين اليوم ما يقرب 6% من الطلب العالمي علي النفط، إذ يعد الاقتصاد الصيني من أسرع الاقتصاديات العالمية نموا حيث يبلغ نموه السنوي نحو 8%، وقد فرض ذلك النمو ضغوطا متزايدا للحصول على النفط ففي عام 1993 أضحت الصين دولة مستوردة للنفط بعد أن كانت مصدرة له، لهذا فإن الصين تعول بدرجة كبيرة على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز فإفريقيا تمنحها ما يقرب 32 % من وارداتها النفطية أي في المرتبة الثانية بعد الشرق الأوسط .[2]

إن تبعية الصين النفطية تطرح تحديا استراتيجيا للصين ،لأن أمنها لا يقتصر فقط على المجال العسكري بل يمتد إلى المجال الطاقوي، كذلك فالصين مدركة أن استهلاكها للبترول ارتفع بشكل كبير وهذا ما يدفعها لزيادة احتياطاتها الإستراتيجية والسعي دائما لتأمين احتياجاتها النفطية من خلال تنويع مصادر إمداداتها خاصة من إفريقيا وآسيا الوسطى.[3] ونظرا لاهتمام الصين المتزايد بالنفط الإفريقي أصدرت وزارة الخارجية الصينية في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع بلدان القارة الإفريقية كتيبا عرف باسم "الكتاب الأبيض "وهو يمثل دبلوماسية الصين النفطية في التعامل مع إفريقيا وحمل هذا الكتاب الذي نشر في 16جانفي 2006 عنوان "سياسة الصين الأفريقية "وجاء في هذا الكتاب آن الصين تعمل على إقامة وتطوير نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية التي تتميز بالإخلاص والمساواة والمنفعة والثقة المتبادلة والتعاون في جميع الميادين بروح يستفيد منه المجال الاقتصادي .[4]

الفرع الأول : إستراتيجية الصين تجاه إفريقيا

تقوم إستراتيجية الصين تجاه إفريقيا على محاولة الحصول على اكبر الاستثمارات والعقود النفطية لشركاتها النفطية من خلال جذب الافرقة للتعامل مع الصين وذلك بإتباع مجموعة من السياسات والتي تتلخص في المحاور التالية :

أولا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية

تنأى الصين عن التدخل في الصراعات الداخلية للدول الإفريقية أو إزعاج القادة الأفارقة وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي تعرفها جيدا عن الاقتصاد الأوروبي والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له على باقي الدول الأخرى ودمج الاقتصاد مع

---

[1]-Judith van de looy, Africa and china :strategic partnership?, Working paper ,African studies centre, Leiden the Netherlands,2006,pp2-3.

[2] –حسن حمدي عبد الرحمن، العلاقات الصينية الإفريقية–شراكة أم هيمنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، العدد 172، (فبراير)2007، تمّ تصفح الموقع يوم 2013/05/20 على الساعة 20:00

http// :www.acpss.ahram.org, eg/ahram/2001/1/1/sbook

[3] – قط سمير، مرجع سابق، ص 90.

[4]- Valérie Niqut, la stratégie africaine de la chine, politique étrangère, 2iem trimestre, (janvier), 2007, P 03.

سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة تتعلق أحيانا بالإرهاب وبالإغاثة وتأمين المصالح الغربية ما يتيح لهذه الدول التدخل في شؤون الدول الإفريقية. [1] لذلك فالساسة الصينيون دائما ما يرددون قولهم بأن الصين لا تخلط السياسة بالاقتصاد وهي تعطي مثالا على ذلك من خلال وجودها في السودان ،كما صرح نائب وزير الخارجية الصيني زهو وتر هونغ صيف عام 2004 حول قضية دعمها الحكومة السودانية ضد قوات المتمردين "الأعمال هي ما يهمنا ونحن نحاول فصل الأعمال عن السياسة واعتقد أن الوضع الداخلي السوداني هو شأن داخلي ونحن لسنا في موقف يتيح لنا أن نفرض مواقفنا على الحكومة ". والظاهر لدى الحكومات الإفريقية أن الصين هي دولة اقتصادية بحتة وهي بذلك لا تتناول القضايا السياسية الحساسة في إفريقيا . وعليه فإن المبدأ الصيني القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية والفصل بين العمل والسياسة لا غرابة في أن يكون له واقع طيب على أسماع الزعماء الأفارقة الذين يتسابقون للإشادة بالتعاون مع الصين .[2]

ثانيا : تقديم المساعدات غير مشروطة

تربط الدول الغربية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية المساعدات المالية والتنموية لإفريقيا بشروط سياسية واقتصادية مثل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والخصخصة في حين أن الصين تقدم نفسها على انه البلد النظيف من الأطماع الاستعمارية شعارها هو لا قيود سياسية على مساعداتها للقارة الإفريقية إذ أعلن رئيس الوزراء ونجياباو (WENJIABAO) :"إننا نقدم مساعداتنا لإفريقيا بعمق الإخلاص ومن دون شروط سياسية ".[3] ومن هذا المنطلق فإن النموذج الصيني لتقديم المساعدات المالية والدبلوماسية لإفريقيا،برز كنموذج تفضله الحكومات والأنظمة الإفريقية لأنه يرتبط بمسألة جوهرية ومهمة للغاية وهي عدم ربط المساعدات بشروط سياسية، فإفريقيا تعتبر مساعدات الصين نموذجا يجب الاحتذاء به فيما يخص المساعدات المالية الخارجية سواء من طرف الدول الغربية أو حتى المؤسسات المالية والنقدية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي .[4] ويمكن أن نستشف هذه المساعدات من خلال منتدى التعاون الإفريقي الصيني الذي أعلن عنه في مؤتمر بكين عام 2000 والذي ضم أكثر من 40 دولة إفريقية وحضره حوالي 80 من وزراء الخارجية والمسؤولين عن التعاون الاقتصادي الدولي بالإضافة المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال وتم فيه مناقشة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي الصيني الإفريقي وتخفيف عبء الديون وأصدر المؤتمر وثيقتين هما "إعلان بكين لمنتدى التعاون الإفريقي الصيني " و"برنامج بيكين للتعاون الإفريقي الصيني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ". حيث تم تحديد مجالات التعاون في التجارة والاستثمار والصناعة والصحة وإلغاء الديون والتأكيد على أن المساعدات الإفريقية قائمة على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وفي الاجتماع الثاني لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في أديس بابا في عام 2003 أعلن رئيس الوزراء جياباو عن إلغاء ديون 31 دولة إفريقية والتي قدرت ب 1.27بليون دولار أمريكي .[5] كما تعهدت الصين بتطوير مساعداتها المالية إلى القارة إلى أكثر من 2.7مليار دولار مقارنة بالمساعدات المسجلة نحو 10سنوات والتي كانت 100مليون دولار كما تعتمد الصين على أن يكون

---

[1]– آدم أديبايو سراج الدين، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 03، (ديسمبر) 2008، ص 46.

[2] – نفس المرجع،

[3] –كريس ألين، الصين في إفريقيا شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المتلولي، الطبعة الأولى، (لبنان: الدراسات العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص 20-28.

[4]– قط سمير، مرجع سابق، ص 112.

[5]-Judith Van de Looy, op.cit, P P 12,13.

تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية عن طريقها مباشرة بعيدا عن المنظمات الدولية أو الإقليمية .[1] وعليه فإن هذا الأمر يضع الصين في مصف الدول المانحة الكبرى للقارة .

ثالثا : انتهاج أسلوب الشراكة التنموية

تبدي الصين حرصا لافتا على الشراكة التنموية مع الدول الإفريقية بخلاف الدول الأوروبية التي حرصت عبر قرون على جعل إفريقيا مستودعا للموارد الأولية ولم تقدم ما يمكنه أن ينهض بالقارة الإفريقية، والمثير لحفيظة الأوروبيين في هذا الصدد أن العلاقة بين الصين وإفريقيا هي الآن الأفضل بشكل كبير في مجال التنمية وتفعيل الشراكة النفعية من كلى الجانبين .[2]

وعموما فإن المساعدات الصينية لإفريقيا في مجال التنمية ترتكز على الاستثمارات في مجال البنية التحتية التي يقوم عليها الاقتصاد الإفريقي ،حيث قامت الصين ببناء المصانع وتشييد الطرق والتي كان أكبرها خط السكة الحديدية الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا والذي يبلغ طوله 1800وقدرت تكلفته 450 مليون دولار وهذا المشروع يعد أكبر المساعدات التي قدمتها الصين لإفريقيا إلى جانب هذا فإن الصين ركزت على تدريب مهنيين أفارقة خاصة في مجال الإدارة الاقتصادية إذ أنشأت صندوق الموارد البشرية الإفريقية الذي يساعد في تدريب 3800 مهني إفريقي سنويا .[3] وإلى جانب المعونات الاقتصادية فإن الصين عملت على تقديم المعونات والمساعدات في المجالات الاجتماعية المختلفة ،ولعل أهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الإفريقية هو مجال الصحة حيث اتبعت في هذا الإطار ما يمكن أن يطلق عليه دبلوماسية الصحة مع الشركاء الأفارقة وذلك من خلال تدشين شبكة علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الأفارقة العاديين حيث تجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الإفريقية في حقل الصحة ذلك من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الأفارقة وتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا وفيروز نقص المناعة الإيدز .[4] والجدير بالذكر أن أول فريق طبي صيني تم إرساله إلى الجزائر المستقلة حديثا عام 1963بناءا على دعوة من الحكومة الجزائرية .[5]

رابعا: مساندة الدول التي تمنح الصين أولوية في التعامل في المحافل الدولية

تعتبر بكين اليوم هي الدولة الأولى في إفريقيا من حيث الأعداد الوافدة لقوات حفظ السلام عامة تحت راية الأمم المتحدة ، متفوقة في ذلك على أي عضو أخر في مجلس الأمن وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في إفريقيا مثل ما هو الحال بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ولا يجسد ذلك بالضرورة أطماع عسكرية صينية في إفريقيا بيد أن ذلك في المقابل يشي بما يمكن أن يمثل حماية صينية لمصالحها النفطية في إفريقيا ورغبة في تأمين حلفائها الأفارقة في ميدان السياسة الدولية وإن كانوا

---

[1]–سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 05، (جوان) 2010، ص 33.

[2]– آدم اديبايو سراج الدين، مرجع سابق، ص 48.

[3] -Judith Van de looy, op.cit, P 07.

[4]– أحمد حجاج، الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، (جانفي) 2006، ص 141.

[5]-Report of the Center for strategic and international studies, china's Emerging Glabal health and foreing aid engagement in Africa ,Washinton, (November), 2011, p 17.

من الدول المارقة وفقا للتعريف الأمريكي .[1] كما أن الصين دائما تقدم الدعم لحلفائها في المحافل الدولية وخاصة في مجلس الأمن فهي غالبا ما كانت تستعمل حق الفيتو للوقوف إلى جانب حلفائها كما فعلت في مشكلة السودان خصوصا فالصين وقفت في مواجهة الحملات الأنجلو أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على السودان تحرمها من عائداتها النفطية باعتبار أن السودان هو الحليف الأكثر أهمية في الشرق الإفريقي.[2] بالإضافة إلى هذه المحاور عملت الصين على تكثيف زيارات القادة الصينيين للدول الإفريقية لتفاهم وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية .[3]

وعموما يمكن القول أن الصين تعتمد في إدارة علاقاتها مع الدول الإفريقية على إستراتيجية القوة الناعمة من أجل خلق مستوى من الترابط الذي سوف يؤدي إلى زيادة استثماراتها النفطية في القارة الإفريقية .

الفرع الثاني : الاستثمارات النفطية الصينية في إفريقيا

لقد تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا منذ عام 2000عندما بلغ حجم التبادل التجاري بين إفريقيا والصين حوالي 10 مليار دولار أمريكي ثم ارتفع إلى 18مليار دولار أمريكي عام 2003 وتجاوز50 مليار أمريكي عام 2006، وعلاوة على ذلك فإن عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا بلغ أكثر من 800 شركة موزعة على 49 بلدا إفريقيا وانخرط نحو480 منها في مشروعات مشتركة مع مؤسسات إفريقية، فالصين الآن ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا وثاني أكبر مصدر لإفريقيا بعد فرنسا.[4] وحتى عام 1992 كانت أنغولا هي المزود الإفريقي الوحيد للصين بالنفط ، لكن في الوقت الحاضر تعد من أكبر المستثمرين في مجال النفط في إفريقيا ف54% من مجموع الاستثمارات النفطية الصينية توجد في الجزائر، ليبيا، السودان، نيجيريا.فالصين حريصة للحصول على عقود تزويد طويلة الأمد وعلى فرص للاستثمار للشركات النفطية، بإضافة إلى شراء مصافي تكرير نفطية.

ففي الجزائر وقعت شركة "صينوبيك" (SINOPEC) عقد بقيمة 525مليون دولار لتطوير حقول" زرازتين "في الجزائر، كما قامت شركة الصين الوطنية للبترول(CNPC) بشراء عدد من المصافي النفطية في الجزائر بقيمة 350 مليون دولار كما وقعت على سفقة تقوم بمقتضاها بأعمال تنقيب عن النفط .أما شركة "بيترو شينا "فقد قامت بتوقيع عقد مع الحكومة الجزائرية لتطوير بعض حقول النفط وإنشاء مصفاة لتكرير النفط. أما في نيجيريا فقد وقعت شركة" بيترو شينا "عقد بقيمة 800 مليون مع شركة البترول الوطنية النيجيرية مقابل الحصول على النفط الخام بمعدل 30ألف برميل يوميا ووافقت شركة "كنوك" (CNOOC) على دفع 2.3 مليار دولار لشراء حصة في النفط والغاز النيجيري وحصلت الصين أيضا على صفقة بقيمة 4 مليارات دولار للحصول على ترخيص حفر وتنقيب في نيجيريا، وتم الإعلان عن صفقة التنقيب النفط في كينيا بحيث يتم السماح لشركة CNOOC بالتنقيب في ست مناطق تغطي 44500 ميل مربع.[5]

---

[1]–آدم اديبايو سراج الدين، مرجع سابق، ص 49.

[2]–نفس المرجع .

[3]– سلطان فولي حسن، مرجع سابق، ص ص 33–34.

[4]– كريس ألين، مرجع سابق، ص ص 26–27.

[5] –Ian Taylor, China's oil Deplomacy in africa, international affairs, 82;5 , (2006), P 05.

بإضافة فإن شركة "كوكال " الغابونية وقعت عقدا مع شركة "صينوبيك" تحصل بمقتضاها الصين على النفط الغابوني كما منحت الصين الحكومة الانغولية قرضا بقيمة 2 مليار دولار مقابل الحصول على صفقات نفطية وحصلت شركة "صينوبيك" 40 % من حقول النفط في المنطقة رقم 18 الغنية بعد موافقتها على منح الحكومة الانغولية علاوة توقيع بقيمة 11 مليار دولار . وفي الكونغو وقعت الشركات الصينية على عقود للتنقيب عن النفط واستغلاله كما أنها بدأت اكتشاف في شمال ناميبيا أما في السودان فإن شركات النفطية الصينية تنشط بشكل كبير حيث حوالي 65% من النفط السوداني يذهب إلى الصين وتعد شركة الصين الوطنية للبترول CNPC أكبر مساهم في الاستثمارات النفطية في السودان وتتحكم أساسا في قطاع الطاقة السوداني .[1] فقد تمكنت من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم في السودان والتي تضخ أكثر من 3000 ألف برميل يوميا .[2]

واللافت للنظر في دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا أنها عملت على وضع قدم لها في جميع أنحاء القارة وخاصة في المناطق البعيدة عن المنافسة الغربية كما أنها لا تخاف من المخاطر الموجودة في بعض المناطق الإفريقية على عكس القوى الغربية كما أنها من جهة أخرى تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وهذا ما يفسر استحواذها على العديد من العقود للاستثمار في مجال النفط الإفريقي ونتيجة لهذا التواجد المكثف للاستثمارات الصينية في إفريقيا أصبح ينظر إليه على أنها منافس شرس للقوى الغربي خاصة والولايات المتحدة الأمريكية .

الفرع الثالث : التنافس الصيني الأمريكي

لقد رشح الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة 2000 الصين على أنها أصبحت المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية . فالتغلغل الاقتصادي الصيني المتسارع ودخول الاستثمارات الصينية في مجال النفط بقوة في مجال القارة الإفريقية أصبح يقلق كثيرا الأمريكيين ولعل أفضل مثال على المنافسة بي أمريكا والصين هو النفط السوداني .[3] حيث شكلت مسألة السيطرة على النفط السوداني أحد المحددات الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية والصينية على حد سواء لهذا فقد انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة ترتكز على حق تقرير المصير في جنوب السودان لآن الجنوب لو انفصل عن الشمال في ظل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية معه ،تستطيع أمريكا أن تستخلص لنفسها نصيبا من بترولـه وشركات البترول الأمريكية وفي مقدمتها "شيفرون" التي تعرف من خلال عملها في السودان في الثمانينات من القرن العشرين أن السودان يحوي على بحيرات بترولية واسعة وربما يعتبر من أكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم. وكان الاستغلال الأمريكي لبترول السودان غير متاح خلال الحرب بين الشمال والجنوب .[4] وهذا ما فسح المجال للصين للاستحواذ على نصيب الأسد فيما يتعلق بامتيازات تنقيب النفط في على النفط في مختلف أنحاء العالم فالشركات البترولية الصينية تستحوذ على 50% من بترول السودان وتحصل الصين على 65% من إنتاج النفط السوداني ولدى الصين 1000

---

[1]-Ibid. P 10.

[2]–آدم اديبايو سراج الدين، مرجع سابق، ص 50.

[3]–أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية اتجاه مشكلة دارفور بين الاعتبارات المصلحية والدعاوي الأخلاقية ،مركز الراصد للدراسات الإستراتيجية ،ص37،تم تصفح الموقع يوم 2013/04/20،علي الساعة 13:00

www.arrasid.com.pdf.

[4]–قط سمير، مرجع سابق، ص 103.

عامل في السودان لإنجاز المشاريع النفطية .كما أن الصين تراقب معظم حقول النفط في الجنوب ودارفور. وإن التعاون الاقتصادي تجاوز القطاع النفطي ليشمل التعاون العسكري حيث أن الصين يعد الممول الرئيسي للسودان بالأسلحة كما ساعدت الصين السودان في إنشاء ثلاث مصانع للأسلحة بما في ذلك وحدة لتركيب الدبابات .[1] وعلى هذا فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل في مشكلة دارفور إضافة إلى تدخلها في أزمة جنوب السودان يفتح الباب الواسع أمام شركات بترولها العملاقة الفرصة لاستغلال الموارد النفطية هناك. أما بالنسبة للصين فقد انطلق من موقف أساسه الحفاظ على مصالح بكين في السودان حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك، ولذلك كانت الصين مع فكرة حل مشكلة دارفور والسودان ككل عن طريق الاتحاد الإفريقي حتى لا تجد لها الولايات المتحدة الأمريكية لها منفذا للتغلغل بشكل أكبر في السودان، وطبقا لهذه الرؤية لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة الأمريكية المقدم إلى مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها.[2]

ولا تقتصر المنافسة بين أمريكا والصين في السودان وإنما تتعداها إلى مناطق أخرى مثل غينيا الاستوائية وأنغولا. ففي غينيا الاستوائية برزت قيمة حقولها النفطية من خلال تسابق الشركات الأمريكية خاصة إكسون موبيل، شيفرون، وتيرتون للطاقة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي لغينيا الاستوائية ،لكن هذه الأخيرة حظيت باهتمام الصين التي وثقت علاقاتها بها مند حصولها علي الاستقلال في عام 1968، فالصين هي ثالث زبون لغينيا الاستوائية إما في غينيا فهناك أيضا تنافس أمريكي صيني علي الموارد النفطية حيث أن ½ من النفط الانغولي يذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الصين أصبحت لاعبا رئيسيا أيضا فحوالي ثلث إنتاج هذه الدولة .[3]

وعموما يمكن القول أن هناك لعبة صراع استراتيجي كبرى تجري في إفريقيا من أجل السيطرة على النفط وخصوصا بين الصين والولايات المتحدة ،ويوصف هذا الصراع على أنه الأخطر والأشرس.

المطلب الثاني : الطموح الهندي في إفريقيا

إن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين ، تمثل أهم القوى الرئيسية المهتمة بالنفط الإفريقي إلا أنها ليست إلا أقطاب الوحيدة المهتمة بنفط القارة الإفريقية إذ أن هناك أقطاب ثانوية منافسة لها أهمها الهند كقوة صاعدة تحاول باستمرار الحصول على موطئ قدم لها في القارة هذه الأخيرة التي أصبحت من أوائل مستهلكي النفط في العالم حيث تحتل مرتبة سادس أكبر مستهلك للنفط في العلم ، فهي دولة تعتبر فقيرة نسبيا فيما يتعلق بإنتاج النفط ،وباعتبار أن إنتاجها من النفط لا يسد حاجاتها لجأت إلى تامين مصالحها النفطية من الخارج والتي تعتبر إفريقيا من بين أوائل مناطق إمدادات النفط لها .

[1]– ريمة كاية، مرجع سابق، ص 159 .

[2]–قط سمير، مرجع سابق، ص 104.

[3]– ريمة كاية، مرجع سابق، ص 160.

الفرع الأول : المصالح النفطية للهند في إفريقيا

تعاني الهند من النقص في إنتاج النفط مما يستوجب عليها البحث عن مصادر خارجية تزويدها بالنفط لذلك ظهرت إفريقيا في الآونة الأخيرة في خريطة إمدادات الطاقة الهندية ، لذلك سعت بكل السبل للحصول على فرص لبسط نفوذها فيما يتعلق بقطاع النفط في إفريقيا .[1]

لقد بدأت الهند في الآونة الأخيرة تتوغل رويدا رويدا في القارة الإفريقية كما فعلت وتفعل الصين على غرار التغلغل الأوروبي الأمريكي ،وهو ما يطرح تساؤلات عديدة حول الأسس التي ستند عليها الهند في تغلغلها في إفريقيا وعن الدوافع الهندية وراء هذا التوجه ،وأهم الاستراتيجيات الهندية المتبعة لتحقيق هذا التغلغل وكذا فيما يتعلق بأبرز عقباته . ففي ما يتعلق بأهم دوافع اهتمام الهند بإفريقيا هو البحث عن سوق لإبراز صادراتها ومنتجاتها النفطية وكذا السعي في الوقت ذاته للحصول على النفط الخام من أهم مناطق الإنتاج فيها .[2]

ويعتبر المحرك الرئيسي لمشاركة الهند في نفط القارة الإفريقية هو حاجتها لتوسيع وتنويع المصادر الدولية للبترول، حيث تستورد حاليا الهند نحو ربع احتياجاتها من النفط من إفريقيا ومن المتوقع أن ينمو في السنوات المقبلة وبالتالي فقد عملت الهند في قطاع النفط في إفريقيا من خلال عقود شراء المواد الخام والمساهمة في الإنتاج والاستكشاف والتنقيب وفي عمليات التكرير .[3]

إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار عند تحليل مصالح الهند في الطاقة في إفريقيا ما يلي :

- موقع إفريقيا في حساب التفاضل والتكامل الطاقوي في الهند .
- مشاركة الهند مع إفريقيا ما وراء مجال الطاقة .
- وجود غيرها من الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة في إفريقيا .[4]

إن انجذاب الهند للاستثمار في النفط الإفريقي مستمد من العديد من الأسباب الإستراتيجية والتي تتمثل في البحث عن إمدادات نفطية أكثر أمنا من منطقة الشرق الأوسط وكذا ،باعتبار العديد من الدول الإفريقية المنتجة للنفط ليست جزاء من منظمة الأوبك، وبالتالي فهي ليست مقيدة بمختلف القرارات المتعلقة بشأن احتكار صناعة النفط وكذا بتحديد أسعاره وبالتالي فالسوق النفطية الإفريقية أقل تقييدا .[5]

---

[1] –Swati Ganshan, India in africa : strengthening energy and striding to words a strategic partnership, (India: resources Institutes, 2012), P 1.

[2]– خالد درار، الانفتاح الهندي على إفريقيا، تمّ تصفح الموقع يوم 2013/05/25 على الساعة 20:30

www.arrasid.com.pdf

[3]- Norwegian Institute of international affairs, India in Africa :implication for Norwegian foreign and development policies, NUPI report, (Norwegian Institute and affairs, 2012) P 24.

[4]- South African institute of international affairs, before and beyond energy Contextualising the India-African partnership, occasional paper N° 77, (south Africa: south African institute of international affairs (February) 2011, p 08.

[5]- With secular France to Kenya and Sudan, India's investment in Africa, report (an initial draft) prepared by party's Chandra, with special reference to Kenya and Sudan, (29 march), 2010, p 49.

الفرع الثاني : الاستثمارات الهندية في أهم مناطق إنتاج النفط في إفريقيا

إن الشراكة الاقتصادية الهندية الإفريقية تسير بوتيرة ضعيفة حيث يمثل القطاع النفطي أكبر قطاع تستثمر فيه الشركات الهندية المتواجدة بقوة في هذا القطاع والتي أهمها الشركة الوطنية الهندية (Oil Natural gaz corporation) والتي تساهم ب 77% من إنتاج النفط الخام الهندي، وشركة (ONGC-VIDESHLI M TED)التابعة لها .[1] كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11): حجم الاستثمارات الهندية في مجال التنقيب عن النفط أو غاز في إفريقيا حتى أفريل 2006.

الحقل	حصة OVL	بقية الشركات الهندية	الاحتياطات	الإنتاج
ليبيا: المنطقتـــان "إن ســـي 188"، "إن ســـي 189" المنطقة 86	49%	18،40%أويل	–	–
السودان: مشروع نفط النيل الأعظم، المنطقة "5أ" و "5ب"	25% 24% 23،5%	–	1000م ب/ي 2000م ب/ي	270 أ ب/ي
ساحل العاج: الحقول البحرية، "دوسي أي–112"	23،5%	11،5 %أويل	1000م ب/ي	–
مصر	70 %	–	–	–

المصدر: نجلاء محمد مرعي، مرجع سابق، ص 437.

إن الهند تعتبر شريك تجاري مهم في القارة الإفريقية في مجال النفط في مجال النفط حيث تستورد الهند كميات معتبرة من النفط إذ بلغ حجم الاستيراد الهندي من النفط الإفريقي حوالي 20.6% عام 2010 كما هو موضح في الجدول التالي :

[1]- Swat Ganshan ,op.cit, p 75.

جدول رقم(13): واردات الهند من النفط الخام في إفريقيا (بملايين الدولارات) من 2006-2010

	2007-2006	2008-2007	2009-2008	2010-2009
إجمالي واردات النفط الخام	47.018.15	64.052.50	77.310.75	77.506.56
النسبة المئوية من المجموع	%17،9	%18،4	%16،77	%20،6

Source : South African institute international affairs, op.ci, P 07

تتعلق واردات الهند الأساسية من النفط الإفريقي بالنفط الخام في حين أن صادرات الهند إلى إفريقيا تتضمن مجموعة من المنتجات المصنعة (المنتجات البترولية المصنعة) والجدول التالي يوضح الصادرات والواردات الهندية من النفط في إفريقيا

الجدول رقم(14): الصادرات والواردات الهندية في إفريقيا لعام 2011 (بالنسبة المئوية)

الدولة	صادرات النفط الخام الإفريقي للهند
نيجيريا	% 10،2
انغولا	%9
الجزائر	%3،1
السودان	%6،0
جمهورية الكونغو	%4،4
الواردات الإفريقية من المنتجات النفطية المصنعة من الهند	
كينيا	%4،2
غانا	%1،9
تنزانيا	%4،0

Source : Standard charted bank africa-inda trade and investment –playing to strength, the research paper, (standard charted bank, 2012), P 4.

من خلال هذا الجدول يتضح أن نسبة التبادل التجاري بين الهند وإفريقيا متوسطة نوعا ما وهي ضئيلة مقارنة بالقوى الدولية الأخرى، حيث تستورد الهند من إفريقيا النفط الخام من أهم مناطق الإنتاج النفطي في القارة المتمثلة في نيجيريا، أنغولا، الجزائر، والسودان ....الخ. وتتركز الاستثمارات النفطية الهندية في شرق إفريقيا وخاصة في السودان باعتبارها أكبر منتج للنفط في المنطقة حيث قامت الهند باستثمار حوالي 750مليون دولار أمريكي في قطاع النفط السوداني فقد اشترت الشركة الهندية (ONGC) 25% من مجمعة حصص تاليمسان الكندية (Tlemcen) في شركة النيل الكبرى السودانية (GNPOC) أيضا في عام 2005 مولت هذه الشركة خط أنابيب متعددة المنتجات من مصفاة الخرطوم إلى بور سودان كما قامت الشركة الهندية (VOL) باستثمار حوالي 3.5

مليار دولار في السودان وفي ديسمبر 2009 وقعت السودان مذكرة تفاهم لتوسيع علاقاتها مع الهند في مجال النفط كجزء من إستراتيجية هذه الأخيرة من التوسع في إفريقيا.[1] أما فيما يتعلق بغرب إفريقيا حيث يرتكز النفوذ الهندي في هذه المنطقة خاصة في نيجيريا التي تعتبر ثاني أكبر مزودي الهند بالنفط الخام بعد السعودية، إذ أنها تلبي نحو 12% من احتياجاتها السنوية[2] وفي هذا الصدد قامت شركة النفط والغاز الوطنية الهندية بالمساهمة في مشاريع التنقيب واستكشاف وإنتاج في نيجيريا.[3] وبالتالي فقد عملت الهند على تعزيز علاقاتها مع حليفتها التقليدية نيجيريا، كما أن الهند نجحت في الحصول على استثمارات في ليبيا حيث فازت(OVL) وشركة(ONGC) الهندية بعقود نفط وغاز كما استطاعت شركة نفط وغاز الهند الوطنية من الحصول على حصص بعض أماكن الاستكشاف والإنتاج في نيجيريا،وفي جنوب إفريقيا أيضا أين تتركز كذلك الاستثمارات الهندية النفطية في أنغولا .[4]

الفرع الثالث : إستراتيجية الهند للسيطرة على النفط الإفريقي

تقوم الإستراتيجية الهندية في إفريقيا على عدة محاور تتمثل في تقديم المساعدات من أجل الحصول على البترول، وفي هذا الصدد قامت الهند بتقديم عرض مليار دولار لاستخدامها في مشاريع البنية التحتي لبعض دول غرب إفريقي مقابل الحصول على حق استكشاف البترول في هذه الدول وفي عام 2005 أعلنت شركة (METALSTEEL) أكبر شركة صلب في العالم (ONGC) الهندية عن استثمارات بقيمة 6 مليارات دولار لإنشاء مصفاة ومحطة للطاقة وشبكة سكك حديدية في نيجيريا مقابل الحصول على البترول ، حيث أن الإستراتيجية الهندية تعمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقل تكلفة عبر دراسة متأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الإفريقية والمناطق الخالية التي يمكن النفاذ منها دون حدوث مواجهة مع المنافسين الدوليين الأخرين المتصارعين على النفط الإفريقي مع محاولة التغلغل المتدرج حتى لا يثير ذلك حفيدة الأفارقة ولعل الحرص الهندي على التذكير الدائم بأن العلاقة القائمة بينها وبين الدول الإفريقية هي شراكة متوازنة وسببا هام في بناء الثقة التي تزيد من أفاق التعاون بينها بصورة كبيرة .[5]

وعلى اعتبار أن الهند ليست دولة غنية ولا يمكنها تقديم مساعدات للدول الإفريقية بالقدر الذي تقدمه القوى الدولية الأخرى الموجودة في إفريقيا فقد قامت الهند بتسهيل التعاون مع الدول الإفريقية الغنية بالنفط بإنشاء آلية للتعاون الإقليمي تسمى بالمبادرة التكنو اقتصادية لحركة إفريقيا الهند (TECHNO-ECONOMIC APPROACH FOR AFRIC INDID) وذلك بالمشاركة مع ثمانية دول إفريقية ،وكان الهدف من هذه المبادرة هو تطوير روابط أقوى من خلال وضع أكبر الصلات المؤسسية الاقتصادية والشراكة والصناعة النفطية حيث ينظر إلى هذه المبادرة على أنها مبادرة لتحويل الاعتماد من منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك إلى غيرها من إمدادات النفط الأخرى وللتعامل مع ارتفاع أسعار النفط الخام ورفض الأوبك لرفع الإنتاج ،ولقد أبدت الهند من خلال هذه المبادرة رغبتها ليس فقط في شراء نفط إفريقيا ولكن أيضا للمشاركة في جميع مراحل التنقيب والإنتاج إلى التوزيع من

---

[1] - With special reference to Kenya and Sudan, op.cit, P 57.

[2] – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 26-28.

[3] - Strategic and international studies, India in Africa : moving beyond oil,(south Asia program), strategic and international studies, (10 June) 2008, P 01.

[4] –سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص28.

[5] –Sharinee Jagtiani, India's Africa policy : to word a more coherent engagement, S.rajarantom school of international studies, (September, 2012), P 48.

خلال توفير فرص التكرير والتخزين والنقل عن طريق إشراك البلدان الإفريقية في شكل وثيق .[1] أما الإستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الهند هي توطيد العلاقات التجارية مع إفريقيا من أجل السيطرة على النفط حيث قامت الهند في هذا الجانب بتخفيض قيود الاستيراد الهندي من الدول الأكثر فقرا بما في ذلك الدول الإفريقية وكما أنها أعطت الواردات الإفريقية معاملة تفضيلية وبخاصة الواردات النفطية وفي هذا الصدد بلغ حجم التجارة بين الهند وإفريقيا حوالي 12 مليار دولار في عام 2011. ولقد عملت الهند على محاكاة الإستراتيجية الصينية التي تقوم على توفير القروض في مقابل الحصول على الموارد النفطية الإفريقية وكان على الهند أن تضع رؤية قوية ومتماسكة لإفريقيا معتمدة بذلك على نقاط قوتها حيث عملت على استغلال مختلف الفرص لبسط نفوذها غلا أن النشاط الصيني الكبير في القارة الإفريقية كان عقبة أمام تحقيق مصالحها وأهدافها النفطية.[2]

الفرع الرابع: التنافس الهندي الصيني على نفط القارة الإفريقية

هناك صراع جاد بين الصين والهند للحصول على أكبر نصيب من الموارد الطاقوية الإفريقية وهو ما ظهر جليا في أكتوبر 2004 عندما عرضت الهند على الحكومة الانغولية .[3] حصص شركة شيل للبيع حيث أقدمت الهند على شراء 50%من حصص هذه الشركة في الحقول الانغولية فعرضت حوالي 620مليون دولار للحصول على الصفقة إلا أن الصين هي التي فازت بالصفقة وقد عرضت حوالي 2مليار دولار أمريكي .[4]

إن الصين هي بلا شك منافسة للهند في مجال تعزيز العلاقات مع البلدان الإفريقية في قطاع النفط، فالصين اعتمدت على تقديم المساعدات للبلدان الإفريقية مقابل الحصول على النفط وهو ما عملت الهند على إتباعه إلا أنه باعتبار الهند ليس لديه الموارد الكافية لمواجهة النفوذ الصيني، والقدرة على جمع المساعدات اللازمة بالقدر الذي تعمل عليه الصين وهو ما أوضحته صحيفة أنغولا كذلك ما حدث في نيجيريا سنة 2005 حيث منعت الهند من الحصول على امتيازات في نيجيريا لأسباب أمنية فطلبت الشركات الهندية من الحكومة النيجيرية توفير الظروف المواتية من أجل الاستثمار فيها إلا أن الشركات الصينية تدخلت في هذه الصفقة أيضا وقامت بالاستثمار دون أن تضع أي تحفظات وهناك كثيرة فقدت فيها الهند العديد من الصفقات المربحة في مجال النفط لصالح الصين .[5]

إلا أن الهند أدركت أن هذه الإستراتيجية غير مجدية لتأمين الموارد البترولية اللازمة لها، و أنها لن تستطيع تحقيق مصالحها النفطية وأن الصين ستكون الفائزة في جميع الأحوال وأن هناك حاجة لإستراتيجية جديدة لتدارك الوضع فقررت التعاون مع الصين من أجل حل هذه المشكلة،وهو ما وقع بالفعل في كانون الثاني 2006 حيث وقعت كل من الهند والصين خمس اتفاقيات بشأن التعاون في مجال الطاقة،وذلك من أجل تأمين تزويدهما بهذه الأخيرة،حيث تناولت هذه الاتفاقيات القطاع الخاص في البلدين لتجنب حرب العقود التجارية وتهدف الاتفاقيات إلى دخول شركات البلدين في عروض مشتركة لتعاملاتها التجارية الخارجية كما تضمنت الاتفاقيات

---

[1]- Sanjay Kumar Pradhan, rise of India of India an d china in African oil and gas market: strategies, competition and assessment,(annual conversion on the theme, the dawning of ''Asian country '' :emerging challenge before theory and practice of in India, 10-12 December 2012), India school of liberal studies,2012, PP 10,11.

[2]– Sharineejagtianiop.cit, P 02.

[3] – علي حسين بكير، مرجع سابق، ص 205.

[4] - Sharineejagtianiop,cit, P 03

[5]- Sanjay Kumar Pradhan,op.cit.p18

تبادل المعلومات حول الصفقات النفطية المحتملة في بلد ثالث لتفادي الدخول في صدام حولها ولبحث إمكانية الاتفاق على دخول مشترك لشرائها، كما اتفق البلدين على إنشاء مجموعة عمل مشتركة تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل في السنة وتكون مهمتها الإبقاء على التواصل وتبادل المعلومات في المصالح المشتركة في هذا الإطار.[1] وبذلك اتخذت العلاقة الهندية الصينية في كثير من الأحيان نوع من التعاون في مجال النفط الإفريقي فعلى سبيل المثال في عام 2003 قررت شركة النفط الكندية بيع مصالحها النفطية في السودان لمؤسسة البترول الوطنية الصينية والتي قامت بدورها بمنح حصة 25% منها للشركة الهندية.[2]

وبالتالي فالتنافس الصيني الهندي حركته المصالح النفطية بالدرجة الأولى كما هو الشأن بالنسبة لمختلف القوى الكبرى والصاعدة الأخرى المتصارعة على النفط الإفريقي،عملت بكل السبل موظفة بذلك مختلف الاستراتيجيات والآليات لتحقيق مصالحه وهذا ما كان له تداعيات على أوضاع القارة الإفريقية في مختلف المجالات في ظل ضبابية الرؤية حول مستقبل هذا الصراع الدولي على النفط الإفريقي

المبحث الثالث: مستقبل الصراع الدولي على النفط الإفريقي

إن كل هذا الاندفاع الشديد للسيطرة على النفط الإفريقي بين القوى الدولية المتنافسة يجعلنا نتساءل عن مستقبل هذا الصراع هل سيبقى في هذا الاتجاه أم انه سيحث تغير في مساره ؟

وبمأنه الدراسات المستقبلية تهتم بالاستشراف ورسم صور متعددة للمستقبل فإنه في هذا المبحث سيتم محولة استشراف مستقبل هذا الصراع بناء على ثلاث محاولات لا تعني الجزم المطلق بانعكاسها الفعلي على واقع هذا الصراع، وسيتم ترجيح سيناريو واحد من السيناريوهات الأخرى وفق المعطيات الحالية والمتغيرات المعتمدة في الدراسة

المطلب الأول : السيناريو الخطي

ترتبط عملية دراسة مستقبل الصراع الدولي على النفط الإفريقي بمجموعة من المحددات والتي بالاعتماد عليها والانطلاق منها يستطيع الباحث وضع تصور لإمكانية استمرار هذا الصراع الدولي أم أن هناك إصلاحات وتغيرات وهذا ما يفترضه السيناريو الخطي الذي يحدد المشهد المستقبلي لهذا الصراع الدولي على النفط الإفريقي باستمرار هذا الأخير وذلك بناء عل المعطيات والأوضاع القائمة في الوقت الراهن ،فالسيناريو الخطي يقوم على ركيزة أساسية مفادها أن عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير في المعطيات الكمية أكثر منه تغيير في المعطيات الكيفية، فالتنبؤ بالمستقبل بناء على السيناريو الخطي يتم على أساس استقراء الماضي والحاضر،وهذا بدوره ما يعني استمرار الوضع في المستقبل دون التعرض إلى تغيرات جذرية كما يتصوره السيناريو الراديكالي .[3]

---

[1] – علي حسين بكير، مرجع سابق، ص208.

[2] - Sanjay Kumar Pradhan, op.cit.p 19

[3] – بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص 123.

فالسيناريو الخطي هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي projection linéaire لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.[1]

وبالتالي فمستقبل الصراع الدولي على النفط الإفريقي بحسب هذا السيناريو يستلزم بقاء الوضع على حاله واستمرار الصراع الدولي المحموم بين القوى الكبرى والصاعدة على النفط، إن هذا التصور هو منطلق من مجموعة المؤشرات والعوامل المتمثلة في مجموعة الخصائص والمميزات التي يتمتع بها النفط الإفريقي والتي تميزه عن غيره من المصادر والإمدادات العالمية للنفط بحث القوى الصناعية الكبرى عن بدائل لإمداداتها النفطية غير أمنة والمتعلقة خاصة بإمدادات الشرق الأوسط. وبذلك فالنفط الإفريقي يمثل البديل الأنجع والأكثر قبولا لديه بالإضافة إلى أن أغلبية الدول المنتجة للنفط في إفريقيا هي دول غير منظمة لمنظمة الأوبك التي تشكل تهديدا لمصالحها النفطية أن هذه الدول هي من كبار وأوائل مستهلكي النفط في العلم حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا بنسبة استهلاك تبلغ 93.25000 ب/ي وتليها الدول الأوربية التي من بينها فرنسا بنسبة 15000 19لتأتي الصين كقوة صاعدة في المرتبة الثالثة بنسبة استهلاك عالمي تبلغ 13.680.000 في حين أن الهند تحتل المرتبة الخامسة عالميا بنسبة 3.182 ب/ ي هذا إحصائيات لسنتي 2010 2011.[2] وبما أن القارة الإفريقية تحتل المرتبة الرابعة على المستوى العالمي فيما يتعلق بإمكانياتها النفطية التي بلغت 8.0من المخزون العالمي حيث قدر الاحتياطي الإفريقي ب 132.4 مليون الق برميل لسنة 2011 كما سبق الذكر هذا ما يؤكد على استمرار التكالب الدولي على نفط هذه الأخيرة لتلبية حاجاتها وسد عطشها النفطي، ما يجعلها تسعى بكل السبل والطرق والاستراتيجيات لإحكام هيمنتها على ثرواتها النفطية وبالتالي استمرار العلاقة بين القوى الكبرى والصاعدة وشركاتها النفطية والانظمة الإفريقية كما هي دون ضوابط الشراكة الاقتصادية حيث يتوقع أن تستمر في عمليات استنزاف الموارد عبر تحالفها مع كل الأنظمة السياسية البرجوازيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالي التي كانت نتيجة لعمليات الإصلاح الاقتصادي لعدة بلدان إفريقية.[3]

إن المشهد المستقبلي للصراع على النفط الإفريقي يشير إلى أن التنافس الصيني الأمريكي في إفريقيا سوف يكون هو التنافس الأصعب والأكثر شراسة وقوة ، ذلك في ظل الموقف الفرنسي غير القادر على مواجهة النفوذ الأمريكي والصين حيث خسرت الكثير من مناطق نفوذها لصالح هذين العملاقين وعدم المقدرة على استرجاعها .أما بالنسبة للبروز الهندي كقوة صاعدة منافسة لهذه القوى العظمى فموقفها يبقى ضعيف في مواجهة هذه الأخيرة وذلك على اعتبار أنها تعاني من ضعف في جانب إمكانياتها المادية،وكذا ضعف استراتيجياتها المتبعة وهو ما جعلها تتجه لإستراتيجية التعاون خاصة مع الصين لتحقيق مصلحها. هذا ما يرجح بقاء التنافس الصيني الأمريكي الذي سيستمر بشدة على اعتباران النفط يشكل أهم الأولويات الإستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة

[1] – ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، الجزائر، جامعة أم البواقي،ص 06، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/27 على الساعة 12:30:

www.nauss.edu.sa/ar/scientific forums/act/003.pdf.

[2]- list of countries by : consumption, available at
http //:www.cia.gov/library/publication the world/2174.rank.html.

[3] – نجلاء محمد مريم، مرجع سابق، ص 443.

الأمريكية والصين ونسبة لتأثيره بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لكل منهما. وهذا يعني أن التنافس سيكون على أشده وستلعب العلاقات الدبلوماسية والقدرة المالية في هذه الأوضاع دورا كبيرا في حجز وتأمين الحاجات النفطية من القارة الإفريقية. حيث أن للصين الأفضلية في هذا المجال،نظرا للعلاقات المتميزة والوطيدة مع العديد من الدول الإفريقية فالإستراتيجية الصينية تتمتع بالقبول الإفريقي مقارنة مع الإستراتيجية الأمريكية وهو ما يعتبر ورقة رابحة ترجح كفة الفوز الصيني في بسط نفوذه في القارة الإفريقية هذا من جهة إضافة إلى مؤشرات أخرى ترتبط بالوضع المالي الصيني القوي حيث أصبحت تمتلك 2 تريليون دولار أمريكي من احتياطي العملات الصعبة وهو ما ساعدها على تعزيز وزيادة حجم استثماراتها في قطاع النفط الإفريقي في مقابل وضع الولايات المتحدة المتدهور وفتورتها النفطية العالية جدا ولكن لا يجب إهمال الدور الأمريكي فبالرغم من هذه المشاكل والأزمات التي تعاني منها إلا أنها لا تزال تعتبر الدولة الأكبر قوة في العالم فهي موجودة في معظم مناطق الإنتاج النفطي الإفريقي والعالمي وهذا ما يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في إفريقيا من التنافس إلى اتخاذ إجراءات هجومية تهدد المصالح الأمريكية.[1]

إن هذا لا يعني الحديث عن الاستبعاد النهائي لتنافس القوى الأخرى على المصلح النفطية خاصة فيما يتعلق بفرنسا التي تسعى جاهدة لاستعادة نفوذها في القارة الإفريقية والتصدي للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لإخراجها من ساحة المنافسة .

وبالتالي فاستمرار التنافس الدولي على النفط الإفريقي هو السيناريو الأكثر ترجيحا وهذا ما سيكون له تداعيات وخيمة على مستقبل استقرار وأمن وتقدم القارة الإفريقية،وذلك بسبب مساهمته في زيادة التفرقة والصراعات والاضطرابات الداخلية لاعتماد هذه القوى الدولية على استراتيجيا تزيد من حجم الفوارق الداخلية وتُصعّد من حجم للااستقرار والاضطرابات الداخلية هذا من جهة لتخل هذه الأوضاع بدورها القارة الإفريقية في دوامة من التخلف وضعف التنمية في شتى المجالات .

إلا أن هذا التصور والرؤية المستقبلية في استمرار الصراع الدولي على النفط الإفريقي لا تعني بالضرورة حتمية استمراره واستبعاد حدوث تغيرات تفرضها مجموعة أخرى من المحددات والمؤشرات السياسية والاقتصادية كما يفترض ذلك السيناريو الإصلاحي .

المطلب الثاني : السيناريو الإصلاحي –الاتجاه نحو التعاون بدل الصراع –

على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة ، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطوير الظاهرة وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسين اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة .[2]

وانطلاقا من هذه الفروض سيتم تصور مشهد لمستقبل الصراع الدولي على النفط الإفريقي وفق هذا المنظور الإصلاحي .

---

[1] – عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية،ص2 ،تم التصفّح يوم: 2013/05/28 على الساعة 22:45
www.sudaress.com/sudanibe/16577

[2] – ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص 06.

لقد أصبح النفط الإفريقي محددا لعلاقات القوى الدولية مع الدول الإفريقية لما له من أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين حيث أصبح ينظر إليه كبديل لنفط الشرق الأوسط وهذا نظرا لما يتمتع به من خصائص والتي من أهمها كون خطوط نقله أكثر أمنا نسبيا مقارنة مع منطقة الشرق الأوسط وهذه الميزة في غاية الأهمية.

وعليه فإن استمرار حدة الصراع الدولي على النفط الإفريقي سوف يؤدي إلى خلق مزيد من التوتر والحروب في القارة وبالتالي عدم الاستقرار والأمن وكل هذا سيؤثر في المقابل على أمن الإمدادات والاستثمارات النفطية لهذه الدول المتصارعة. وبالتالي هذا سيؤثر على مصالح هذه القوى ويتسبب في خسائر كبيرة أكثر مما سيحققه من منفعة. وهذا ما يفرض على هذه الدول الاتجاه نحو التعاون بدل التصارع والعمل على حل الخلافات التي تنشأ بينها لتحقيق مصالح مشتركة بالإضافة إلى أن الواقع الإفريقي المتشابك والهش يتطلب تعاون هذه القوى لتقديم المساعدة للدول الإفريقية لحل مشاكلها وتحقيق التنمية من خلال وضع اتفاقيات شراكة وتعاون تكون أكثر شفافية وتضمن حقوق الأفارقة من الاستفادة من ثروتهم النفطية وتقديم المساعدات دون مشروطية، ودعم المبادرات الإفريقية وبالأخص مشروع الشراكة الحديد **النيباد** بالإضافة إل تنسيق جهود هذه القوى من أجل حل الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية بالطرق السلمية ومساعدة النخب الحاكمة من أجل تحقيق الحكم الراشد وبالتالي تحقيق الاستقرار والأمن وهذا سيساعد على التوصل إلى إعادة صياغة جديدة للعلاقات الإفريقية مع هذه القوى ووضع هذه العلاقات في منزلة الخيار الاستراتيجي الشراكة الإستراتيجية في إطار اتفاق جماعي يعزز التعاون ويعظم مكاسبه المتبادلة .

ومن جهتها النخب الحاكمة الإفريقية بإمكانها أن تعمل جاهدة على محاربة الفساد وحماية ومصالحه النفطية وتستغلها لتحقيق تنمية القارة من خلال الحرص على توثيق التحالف بين الشركات الإفريقية العاملة في إنتاج النفط وتبادل الخبرات التقني وكذا تحسين الشروط المتضمنة في العقود النفطية بالنسبة للشركات الغربية فيما يتعلق بالتنقيب والتصدير ونسب الأرباح لأنه وفق لنظام توزيع الأرباح النفطية في إفريقيا تكون دائما العقود النفطية مجحفة في حق الدول المنتجة لحساب الشركات المستغلة للنفط بالإضافة إلى تفعيل رابطة منتجي النفط الإفريقي من خلال زيادة عدد أعضائها والحرص على استقلاليتها بما يساهم بتحسين المركز التفاوضي للأفارقة في سوق النفط العالمية بما يحول دون تدخل خارجي في قراراتها التي يجب أن تصدر بشكل يضمن تعظيم مصالح الشعوب الإفريقية وهذا المطلب سيتحقق فقط من خلال تنسيق المواقف بين الدول الإفريقية لتتحاور مع القوى الدولية المتنافسة في إفريقيا للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة استغلا النفط الإفريقي يكون أكثر عدلا وشفافية يرضي جميع الأطراف، ويضمن أن تكون أسعار النفط معتدلة وبالتالي يكون أمن الطاقة مصانا وبذلك تتحقق المصلحة المشتركة بين الدول المتنافسة على الموارد الإفريقية ودول القارة دون أن تتحول الساحة الإفريقية لمسرح من الصراعات المسلحة نتيجة هذا التنافس[1] .

[1] – عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مرجع سابق.

المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي

سيتم تصور الصراع الدولي علي النفط الإفريقي من خلال هدا السيناريو مجموعة من التصورات التي يكون فيها الوضع مغاير لما سبق ذكره وبالتالي سيكون تصور الصراع الدولي علي النفط الإفريقي أكثر راديكاليا يتجه فيه الوضع نحو إحداث قطيعة مع الأوضاع الراهنة انطلاقا من تغيرات جذرية في إمكانية بروز حركات مناهضة لهدا الصراع الدولي علي النفط الإفريقي .

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تغيرات عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة،وهي المتغيرات التي تحدث قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفازات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال،لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا.

وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على الفكرة التالية "إذا – فإن،(if –thane)، بمعنى إذا حدث (س) فإن ستكون النتيجة (ص) أما إذا حدث (أ)فإن النتيجة ستكون (ب)...الخ .[1]

إن هذا الاتجاه في تصور المستقبل ينطلق من أسس الفكر الماركسي الذي يقوم في هذا الاتجاه بنقد ما يعرف لديهم "علم المستقبل البرجوازي " وتفترض كل من المثلية الهيغلية والمادية الماركسية أن التقدم البشري سنة من سسن الكون وأن المستقبل يكون أفضل من الماضي لمحالة، ومن ثم فإن أصحاب الاتجاه الراديكالي يبنون نظرتهم للمستقبل أساسا من فكرة التقدم التي كرست الفلسفات المادية لاسيما الجدلية التي قدمها كل من ماركس وهيغل بالتالي يقولون بظهور تكنولوجيا جديدة فعالة أو تنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي جديد يختلف عن التنظيم القائم في الوقت الحاضر يكون من شأنه إحداث تغيير نوعي بحيث لا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر بل يمثل نقيضا له وبالتالي فتنبئهم للمستقبل يكون على أساس التحليل الإبداعي فأي شيء يمكن للعقل تصوره يمكن تحقيقه مادام لا يخالف القوانين الطبيعية.[2]

وحسب هذا السيناريو يتوقع أن تتشكل حركات مناهضة في المجتمع الإفريقي لمنع استنزاف ثرواتها النفطية من قبل القوى الغربية وهو ما يعني التصدي لهذه الأخيرة ،وبالتالي إمكانية حدوث تغيير على مستوى المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هذه الحركات المناهضة بإمكانها أن تعمل على إحكام سيطرتها على إدارة الثروة النفطية في إفريقيا وذلك بتنسيق جهودها والعمل في إطار متناسق ومتناسب، يسعى لتحطيم كافة القيود الاستغلالية ومنعها من تحقيق مصالحها الاستنزافية بحيث تحدث هذه الحركات قطيعة بين الخضوع والتبعية الإفريقية وبين هيمنة القوى الدولية المتعطشة لنفطها هذا من جهة لتسعى من جهة أخرى إلى العمل على تحقيق الشفافية والوقوف ضد الفساد ومحاربته وذلك من خلال الإطاحة بكل الأنظمة الموالية للقوى الغربي التي تسعى بالاشتراك معها لاستغلال الثروة النفطية لصالحها، فهي تسعى لتحقيق الاستفادة والتوظيف الجيد للعائدات النفطية بما يخدم المصلحة العامة للقارة لتبلغ بذلك مستويات جيدة من التقدم والنمو.

---

[1] – ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص 04.

[2] – سعد سلوم، عصر صناعة المستقبل، إستراتيجية للانعتاق من فوضى القرن الحادي والعشرون، تمّ التصفّح يوم: 2013/05/28 على الساعة: 18:25 www.ahewar.org/debat/show.art.asp.aid:47663

وفي ظل هذا السيناريو يمكن توقع إمكانية تفعيل دور الشركات النفطية الوطنية في مجال إدارة الصناعة النفطية منذ مراحلها الأولى بدأ بعمليات الاستكشاف والتنقيب لتنتهي عند المراحل التكريرية والتحويلية وكذا التحكم بعمليات التصدير وتحديد أسعار النفط بما يخدم مصالحها وليس مصالح الدول الغربية وبذلك تقضي على السيطرة والاحتكار الكلي للنفط الإفريقي من قبل الشركات العالمية التابعة للقوى الدولية المهيمنة على النفط الإفريقي ومنعها من نهب خيرات القارة لتتلاشى تدريجيا الهيمنة الدولية وتحقق بذلك إفريقيا السيطرة التامة على نفطها كما قد تسعى هذه الحركات للتجمع في تكتل وتنظيم مؤسسي يحقق أهدافها المتعلقة بالتحكم بإدارة الثروة النفطية مما يساعدها على تحديد أسعار النفط كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة الأوبك وغيرها من المنظمات التي لها دور فعال في السوق النفطية بعد التطرق لهذه السيناريوهات المحتملة للصراع الدولي على النفط الإفريقي في ظل وجود مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي ساعدت على وضع هذه الرؤى المستقبلية.

فإن السيناريو الذي يمكن ترجيحه والذي يعتبر الأقرب للواقع هو السيناريو الخطي هذا وفقا للمؤشرات الكمية والكيفية التي سبق تناولها وهو ما تثبته الأحداث والأوضاع الحالية التي تؤكد على زيادة التهافت الدولي على النفط الإفريقي مع تغليب كفة الصراع الصيني الأمريكي ليستمر بدرجة أكبر حدة أما السيناريو الإصلاحي فهو مستبعد نوعا ما باعتبار أن هذه القوى لا ترغب في التخلي عن مصالحه النفطية والاستغلالية لتتقاسمه مع الدول الإفريقية أما السيناريو الراديكالي فهو مستحيل الحدوث وذلك على اعتبار أن القارة الإفريقية تغرق في دوامة من الفساد وكل محاولة للتغيير تكون غي ناجحة بدرجة كبيرة كما حدث بالنسبة للثورات التي حدثت في شمال القارة .

خلاصة الفصل :

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي :

– نظرا للأهمية المتزايدة للنفط الإفريقي أصبح يشكل محور للصراع الدولي بين القوى الدولية، التي عملت على أن تحصل على النصيب الأكبر من هذا النفط باستخدام شتى الوسائل .

– تعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند أهم محاور الصراع الدولي على النفط الإفريقي.

– إن فرنسا تعتبر نفسها هي صاحبة الحق في استغلال النفط الإفريقي بحكم الارتباط التاريخي لإفريقيا بها ونتيجة لتزايد النفوذ الأمريكي في القارة عملت على إعادة صياغة سياستها النفطية لحماية مصالحها ومواجهة التحدي الأمريكي وتدارك تراجع نفوذها واستثماراتها النفطية وذلك بالعمل على توسيع شبكة علاقاتها مع الدول الإفريقية تتعدى مناطق نفوذها التقليدية، وكذا زيادة حجم استثماراتها النفطية وخصوصا في تلك المناطق الغنية بالنفط مثل منطقة غرب إفريقيا التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية.

– إن الاهتمام الأمريكي بالنفط الإفريقي نابع من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر إمداداتها من النفط وكذا تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وعلى هذا فالنفط الإفريقي أصبح يشكل مصلحة إستراتيجية قومية للولايات المتحدة الأمريكية وعليه فهي مستعدة للسيطرة على منابعه بأي ثمن ولتحقيق هذا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تقوم على عدة آليات أهمها تنشيط الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط لمواجهة النفوذ الصيني الذي أصبح يقلق الأمريكيين.وكذا تقديم القروض والمعونات وتكثيف الوجود العسكري والتعاون الأمني من خلال إنشاء قيادة عسكرية في إفريقيا "أفر يكوم".

– بالرغم من وجود تنافس فرنسي أمريكي في العديد من مناطق القارة إلا أنه لا يرقى إلى درجة التصادم العلني فهو يبقى تنافس خفي.

– إن الصين على عكس فرنسا والولايات المتحدة قد اعتمدت على القوة الناعمة لتحقيق مصالحها النفطية في إفريقيا، وذلك بالعمل على زيادة استثماراتها النفطية في المناطق الواعدة بالنفط وذلك بإتباع سياسة تعتمد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم فرض مشروطية سياسية على مساعداتها. وهذا ما جعلها أكثر قبولا لدى الدول الأفارقة على عكس القوى الغربية.

– إن التنافس الأمريكي الصيني هو الأكثر حدة ويعد السودان أهم محاور هذا التنافس أما الهند فقد برزت في الآونة الأخيرة كقوة صاعدة تحاول أن تضع لنفسها موطئ قدم في القارة الإفريقية للحصول على نصيب من النفط الإفريقي إلا أنها تبقى غير قادرة على مواجهة القوى الأخرى لهذا عملت على جعل الصين شريك استراتيجي لها وليس منافسا.

– إن المشهد المستقبلي للصراع الدولي على النفط الإفريقي يشير إلى ترجيح السيناريو الأول الذي يتوقع استمرار هذا الصراع وسيكون التنافس الصيني الأمريكي هو الأكثر حدة.

الخاتمة

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن العامل النفطي هو المحرك الأساسي لصراع القوى الدولية بالقارة الإفريقية وذلك لما لهذا العامل من أهمية وتأثير على المستوى الاقتصادي وكذا السياسي فالقوى الدولية عملت على تأمين مصالحها النفطية من مختلف مناطق العالم بمختلف الاستراتيجيات والآليات المتاحة ومن هنا جاء الاهتمام الدولي الكبير بالقارة الإفريقية باعتبارها تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الاحتياطات النفطية التي تحوزها كما أن النفط الإفريقي يتميز بمجموعة من الخصائص التي زادت من أهميتها بالنسبة للقوى الدولية المتعطشة للنفط .

وعموما لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي تلخص الصراع الدولي على النفط الإفريقي في مختلف تفاصله والتي تم صياغتها في النقاط التالية :

1- تنبع أهمية النفط بصفة عامة والنفط الإفريقي بصفة خاصة بالنسبة للدول الصناعية الأكثر استهلاكا للنفط في العالم في كون تأمين النفط أصبح يعد من أولويات الأمن القومي لهذه الدول في ظل تزايد حاجتها الاستهلاكية لهذه المادة المهددة بالنضوب . كم أن رغبة الدول في البحث عن مصادر جددة لإمداداتها النفطية وتكون أكثر أمنا من إمداداتها التقليدية والمتمثلة خاصة في نفط الشرق الأوسط التي تعاني من الاضطرابات وعدم الاستقرار الأمني كما أن أغلب الدول المنتجة للنفط في القرة الإفريقية هي ليست عضوا في منظمة الأوبك هذه الأخيرة التي عملت على تطويق نفوذ الشركات النفطية التابعة لهذه القوى وكسر احتكارها والتحكم في أسعار النفط في حين أن البيئة الإفريقية مشجعة أكثر لاستثمارات هذه القوى الكبرى والصاعدة نظرا لعدم وجود قيود تحد من حريتها .

2- إن الدول المحورية في الصراع الدولي على النفط الإفريقي هي كل من الولايات المتحدة والصين والهند وفرنسا ، هذه الأخيرة التي لها ارتباط تاريخي وحضاري بالقارة الإفريقية هذا ما جعلها تعمل جاهدا على مواجهة التحدي الأمريكي من خلال محاولتها لاستعادة مناطق نفوذها وتوسيع شبكة علاقاتها مع جميع الدول الإفريقية للسيطرة على أهم منابع النفط في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي برز اهتمامها بالقارة الإفريقية بعد أحداث 11سبتمبر بسبب تغير استراتيجيته نحو العالم حيث سعت لتحديد أولويات أمنها القومي المختلفة ما جعلها تعتبر العامل النفطي ذو أهمية كبيرة لتحقيق أمنها القومي، كما أنها تسعى من خلال هذا الاهتمام لمحاصرة التواجد الفرنسي والصيني المتزايد في المنطقة ، فالصين شكلت أحد أهم وأبرز هذا الصراع الدولي على النفط الإفريقي هذا بالإضافة إلى الهند التي أصبحت من كبار المستهلكين للنفط في العالم وقد عملت على إيجاد موطئ قدم لها في القرة الإفريقية بغية تلبية متطلباتها النفطية المتزايدة هذه بالإضافة إلى قوى هامشية أخرى لها اطماع وطموحات حول النفط الإفريقي مثل إسرائيل وماليزيا واليابان.

3- لقد تباينت استراتيجيات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند فيما يتعلق ببسط نفوذها وهيمنتها على النفط الإفريقي بين ما هو اقتصادي مثل تقديم المساعدات والمعونات في مقابل الحصول على النفط كما فعلت الصين والهند وكذا تكثيف الاستثمارات وتوطيد الروابط التجارية كما هو الشأن بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية بزيادة القواعد العسكرية لتسهيل عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية خاصة المناطق الأكثر أهمية من حيث غناها بالنفط في حين أن الجانب السياسي لهذه الاستراتيجيات تمثل في تكثيف الزيارات السياسية وتوطيد العلاقات الدبلوماسية القائمة بينها .

4- يمثل الصراع الأمريكي الصيني أبرز هذه الصراعات الدولية على النفط الإفريقي وذلك لحدة التنافس بينهما والتي وصلت إلى حد إلحاق كل طرف أضرار بمصالح الطرف الأخر، في حين أن المنافسة الفرنسية الأمريكية فهي خفية أما بالنسبة للهند فقد خسرت الكثير من الصفقات والمشاريع بسبب قوة المواجهة الصينية هذا ما جعلها تتجه نحو استراتيجية التعاون معها، واعتبارها كحليف استراتيجي وليس منافسا.

5- إن هذا الصراع الدولي على النفط الإفريقي كانت له تداعيات كبيرة على أمن واستقرار القارة الإفريقية، حيث ساهم في تأزم أوضاع القارة الإفريقية، فتنافس القوى الدولية للسيطرة على أهم مناطق إنتاج النفط والفوز بأهم الصفقات النفطية أدخل القارة الإفريقية في دوامة من النزاعات الا متناهية حول الموارد النفطية وزاد في حدة انقساماتها الداخلية كما هو الوضع بالنسبة لانقسام السودان.

6- إن المشهد المستقبلي الأكثر توقعا للصراع الدولي على النفط الإفريقي هو ذلك الذي يتعلق باستمرار هذا الصراع والتهافت الدولي على النفط الإفريقي ويعد الصراع الأمريكي الصيني الأكثر حدة.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة المتعلقة بالصراع الدولي على النفط الإفريقي، فقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات وهي:

- يجب على الدول الإفريقية أن تستغل الجانب الإيجابي لهذا التنافس لأنه سيمنح القارة فرصة لتطوير بنيتها التحتية من خلال توفير الرساميل للاستثمار.
- يجب على النخب الحاكمة أن تكون مسؤولة وواعية وتعمل على إقامة الحكم الراشد والتوزيع العادل لثروتها، وأن تعمل من أجل تحقيق منفعة شعوبها وليس القوى الغربية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار داخلها.
- يجب على القوى الدولية أن تتجه أكثر نحو التعاون وتحقيق المصلحة المشتركة والعمل على تحقيق الاستقرار داخل القارة وعدم تصعيد من حدة الصراع من أجل ضمان تدفقات النفط إليها.

الملاحق

الملحق رقم 01

دول أفريقيا وعواصمها ومساحتها

اسم الدولة أو المنطقة	المساحة كم²	عدد السكان 2006	الكثافة السكانية لكل كم²	العاصمة
دول شرق أفريقيا:				
بوروندي	27.830	6.373.002	229.0	بوجمبورا
جيبوتي	23.000	472.810	20.6	جيبوتي
إريتريا	121.320	4.465.651	36.8	أسمرة
إثيوبيا	1.127.127	67.673.031	60.0	أديس أبابا
كينيا	582.650	31.138.735	53.4	نيروبي
مدغشقر	801.590	19.607.519	24.5	انتاناناريفو
الصومال	637.657	7.753.310	12.2	مقديشو
تنزانيا	945.087	37.187.939	39.3	دودوما وسابقاً دار السلام
ملاوي	118.480	10.385.849	87.659	ليلونغوي
موزمبيق	801.590	19.104.696	23.833	مابوتو
أوغندا	236.040	24.699.073	104.6	كمبالا
زامبيا	752.614	9.959.037	13.2	لوساكا
زمبابوي	390.580	11.376.676	29.1	هرارى
رواندا	26.338	7.954.013	302	كيغالي
دول وسط أفريقيا:				
أنغولا	1.246.700	10.593.171	8.5	لواندا
الكاميرون	475.440	16.184.748	34.0	ياوندى
جمهورية أفريقيا الوسطى	622.984	3.642.739	5.8	بانجي
تشاد	1.284.000	8.997.237	7.0	إنجامينا
الكونغو	342.000	2.958.448	8.7	برازافيل
الكونغو الديمقراطية زائير سابقا	2.345.410	55.225.478	23.5	كينشاسا
غينيا الاستوائية	28.051	498.144	17.8	مالابو
الجابون	267.667	1.233.353	4.6	ليبرفيل
ساو تومي وبرينسيبي	1.001	170.372	170.2	ساو تومي
دول شمال أفريقيا:				
الجزائر	2.381.740	32.277.942	13.6	الجزائر (مدينة)
مصر	1.001.450	70.712.345	70.6	القاهرة
ليبيا	1.759.540	5.368.585	3.1	طرابلس
المغرب	785.550	31.167.783	69.8	الرباط
السودان	2.505.810	37.090.298	14.8	الخرطوم
تونس	163.610	9.815.644	60.0	تونس
دول جنوب أفريقيا:				
بتسوانا	600.370	1.591.232	2.7	جابورون
ليسوتو	30.355	2.207.954	72.7	ماسيرو

اسم الدولة أو المنطقة	المساحة كم²	عدد السكان 2006	الكثافة السكانية لكل كم²	العاصمة
ناميبيا	825.418	1.820.916	2.2	ويندهوك
جنوب أفريقيا	1.219.912	43.647.658	35.8	بريتوريا
سوازيلاند	17.363	1.123.605	64.7	مبابان
دول شرب أفريقيا				
بنين	112.620	6.787.625	60.3	بورتو نوفو
بوركينا فاسو	274.200	12.603.185	46.0	واغادوغو
الرأس الأخضر	4.033	408.760	101.4	برايا
ساحل العاج (كوت دي فوار)	322.460	16.804.784	52.1	أبيدجان، ياموسوكرو
جامبيا	11.300	1.455.842	128.8	بانجول
غانا	239.460	20.244.154	84.5	أكرا
غينيا	245.857	7.775.065	31.6	كوناكري
غينيا بيساو	36.120	1.345.479	37.3	بيساو
ليبيريا	111.370	3.288.198	29.5	مونروفيا
مالي	1.240.000	11.340.480	9.1	باماكو
موريتانيا	1.030.700	2.828.858	2.7	نواكشوط
النيجر	1.267.000	10.639.744	8.4	نيامي
نيجيريا	923.768	129.934.911	140.7	ابوجا
السنغال	196.190	10.589.571	54.0	داكار
سيراليون	71.740	5.614.743	78.3	فريتاون
توجو	56.785	5.285.501	93.1	لومي
دول جنوب شرق أفريقيا				
جزر القمر	2.170	614.382	283.1	موروني
سيشيل	455	80.098	167	بورت فيكتوريا
موريشيوس	2.040	1.219.220	588	بور لويس
مناطق تابعة لأوروبا في أفريقيا				
جزر الكناري (أسبانيا	7.492	1.694.477	226.2	لاس بالماس، سانتا كروز
سبتة أسبانيا	20	71.505	3.575.2	—
جزر مادييرا البرتغال	797	245.000	307.4	فونشال
مليلية أسبانيا	12	66.411	5.534.2	—
سانت هيلينا المملكة المتحدة	410	7.317	17.8	جيمستاون
ريونيون فرنسا	80.098	176.0	0.021	فكتوريا
مايوطه (فرنسا	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	-	

المصدر: خليل حسين، الجغرافيا الاقتصادية و السياسية و السكانية و الجيوبولوتيكا، الطبعة الأولى، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)

ملحق رقم : 02 معايير الأهلية لقانون النمو و الفرص الإفريقي.

The Eligibility Criteria
The eligibility criteria under AGOA are set forth in section 104(a) of AGOA and sections 502(b) and (c) of the Trade Act of 1974, as amended (containing the GSP eligibility criteria). Section 104(a) is provided below in its entirety. A summary of sections 502(b) and (c) is also included below.
SEC. 104. ELIGIBILITY REQUIREMENTS
(a) In General.-- The President is authorized to designate a sub-Saharan African country as an eligible sub-Saharan African country if the President determines that the country --
(1) has established, or is making continual progress toward establishing --
(A) a market-based economy that protects private property rights, incorporates an open rules-based trading system, and minimizes government interference in the economy through measures such as price controls, subsidies, and government ownership of economic assets;
(B) the rule of law, political pluralism, and the right to due process, a fair trial, and equal protection under the law;
(C) the elimination of barriers to United States trade and investment, including by –
-
(i) the provision of national treatment and measures to create an environment conducive to domestic and foreign investment;
(ii) the protection of intellectual property; and
(iii) the resolution of bilateral trade and investment disputes;
(D) economic policies to reduce poverty, increase the availability of health care and educational opportunities, expand physical infrastructure, promote the development of private enterprise, and encourage the formation of capital markets through micro-credit or other programs;
(E) a system to combat corruption and bribery, such as signing and implementing the Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions; and
PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com
(F) protection of internationally recognized worker rights, including the right of association, the right to organize and bargain collectively, a prohibition on the use of any form of forced or compulsory labor, a minimum age for the employment of children, and acceptable conditions of work with respect to minimum wages, hours of work, and occupational safety and health;
(2) does not engage in activities that undermine United States national security or foreign policy interests; and
(3) does not engage in gross violations of internationally recognized human rights or provide support for acts of international terrorism and cooperates in international efforts to eliminate human rights violations and terrorist activities.

Summary of section 502(b) and (c) of the Trade Act of 1974 as amended.
The President shall not designate any country as a beneficiary country if:
1. The country is a Communist country, unless its products receive normal trade relations treatment, it is a member of the World Trade Organization and International Monetary Fund or is not dominated or controlled by international communism (Sec. 502(b)(2)(A));
2. The country is a party to an arrangement or participates in any action that withholds or hasthe effect of withholding vital commodity resources or raises their prices to unreasonable levels,causing serious disruption of the world economy (Sec. 502(b)(2)(B));
3. The country affords preferential treatment to products of a developed country which has oris likely to have a significant adverse effect on U.S. commerce (Sec. 502(b)(2)(C));
4. The country has nationalized, expropriated or otherwise seized property, including
trademarks, patents, or copyrights owned by a U.S. citizen without compensation (Sec.502(b)(2)(D));
5. The country does not recognize or enforce arbitral awards to U.S. citizens or corporations(Sec. 502(b)(2)(E));
6. The country aids or abets, by granting sanctuary from prosecution, any individual or groupwhich has committed international terrorism (Sec. 502(b)(2)(F));
PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com
7. The country has not taken or is not taking steps to afford internationallyrecognized
workerrights, including the right of association, the right to organize and bargain collectively, freedomfrom compulsory labor, a minimum age for the employment of children, and acceptableconditions of work with respect to minimum wages, hours of work and occupational safety andhealth (Sec. 502(b)(2)(G)).
8. The country has not implemented its commitments to eliminate the worst forms of childlabor, as defined by the International Labor Organization's Convention 182 (Sec. 502(b)(2)(H);this provision was added by the Trade and Development Act of 2000 in Section 412).
Failure to meet criteria 4 through 8 may not prevent the granting of GSP eligibility if thePresident determines that such a designation would be in the national economic interest of theUnited States.
In addition, the President must take into account:
1. A country's expressed desire to be designated a beneficiary country (Sec. 502(c)(1));
2. The country's level of economic development (Sec. 502(c)(2));
3. Whether other major developed countries extend preferential tariff treatment to the country(Sec. 502(c)(3));

4. The extent to which the country provides "equitable and reasonable access" to its marketsand basic commodity resources and refrains from unreasonable export practices (Sec. 502(c)(4));
5. The extent to which the country provides adequate and effective protection of intellectualproperty rights (Sec. 502(c)(5));
6. The extent to which the country has taken action to reduce trade-distorting investmentpractices and policies and reduce or eliminate barriers to trade in services (Sec. 502(c)(6)); and
7. Whether the country has taken or is taking steps to afford internationally recognized worker rights, (Sec. 502(c)(7)).

المصدر:

"2003 Comprehensive Report on U.S Trade and Investment Policy Toward Sub. Saharan Africa and Implementation of the African Growth and Opportunity Act ",the Third of Eight Annual Reports, Prepared by the Office of the United States Trade Representative, May 2003, pp123-125.

قـائمة المـراجع

قائمة المراجع :

اولا : باللغة العربية

الكتب :

1- أبو حزام إبراهيم، أقواس الهيمنة: دراسة لتطوير الهيمنة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين حتى الآن، الطبعة الأولى، (ليبيا: دار الكتاب الجديد المتجدد،2005).

2- إجلال محمود رأفت، وإبراهيم احمد نصرالدين، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، د.ط، (مصر: دار النهضة العربية،1985).

3- إيلي باتريك ، وأخرون، مذكرة ما لدينا وما ليس "حوكمة الموارد في الفترة الحادي والعشرون "، ترجمة : جمانة كيالي عباس، الطبعة الثانية، (د. ب . ن : منشورات مؤسسة هيزشبل،2008).

4- الببلاوي حازم ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، د.ط، (الكويت: عالم المعرفة ،2000).

5- الطويل أماني ، مستقبل السودان :واقع التجزئة وفرص الحرب، د . ط ،(الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

6- المشاقبة أمين ، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، الطبعة الأولي،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

7- المبارك أحمد ، وآخرون، العرب والدائرة الافريقية، طبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005).

8- ألين كريس ، الصين في إفريقيا شريك أم منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المتلولي، الطبعة الأولى، (لبنان: الدراسات العربية للعلوم ناشرون، 2009).

9- التنير سمير ، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين" دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية"، الطبعة الأولي، (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010).

10- الفنيسي كمال ، حقائق عن النفط، الطبعة الاولى ،د.ط،(الاردن : منتدى الفكر العرب، 2005).

11- الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية، د .ط ، (الكويت : عالم المعرفة،1990)

12- الرومي نواف ، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى،(ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000).

13- الزعيم عصام ، الصراع على النفط من البداية حتى قزوين، د. ط، (د. ب .ن: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2007).

14- برجاس حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي، د. ط، (لبنان: بيسان للنشر والتوزيع، 2000).

15- بريس رتشارد وفريق من المحليين، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر ...تنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، د.ط، (واشنطن: مكتبة الكونغرس،1981).

16- بريماكوف الكسندر ، نفط الشرق الأوسط والأفكار الدولية، ترجمة: بسام خليل، الطبعة الأولى، (بيروت د.د.ن،1984).

17- تليدج ايان ، العطش إلى النفط "ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي "، ترجمة: مازن الجندلي، الطبعة الأولي، (بيروت :الدار العربية للعلوم، 2006).

18- جودة حسين جودة، جغرافيا إفريقيا الإقليمية، الطبعة التاسعة، (مصر: منشاة المعارف، 1996).

19- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، الطبعة الأولى،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)

20- حسام جاد الرد، جغرافية العالم العربي، د.ط، (مصر: كتب عربية،2005).

21- ختاوي محمد ، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،2010).

22- دولوناي جاك ، وجان ميشال شارلييه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة :محمد سميح السيد، الطبعة الاولى (د.ب.ن:د.د.ن،1959).

23- روبرتس جون ، مقدّمة عن النفط ،الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والنفط، د. ط،(نيو يورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005.)

24- سبهري سامان ، الجغرافيا السياسية للنفط ، د.ط، (القاهرة: مركز الدراسات الاسترالية ،د.س.ن)

25- ستينفز بول ، النفط والسياسة والخليج بعد الحرب، ترجمة: عبد النبي حسن، الطبعة الأولى،(د. ب: ن، د. د. ن ، د. س.ن).

26- شريف السيد إبراهيم وأخرون، الطفرة التغطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة الأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات العربية،2009).

27- شعراوي حلمي ، الصراعات والتحولات في إفريقيا والعلاقات العربية الإفريقية، (د.ب.ن: ا لمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2007).

28- صائب عبد الحميد شعث، الاحتكارات الدولية والخليج العربي، الطبعة الاولى، (البحرين: مكتبة البحرين الاسلامية،1987).

29- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية: مع تطبيقات جيوبوليتكية، الطبعة الأولى، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)

30- صلاح الدين حافظ، صراع القوي العظمي حول القرن الإفريقي، الطبعة الأولي، (الكويت: عا لم المعرفة، 1982).

31- ضياء مجيد الموسري، ثورة أسعار النفط، د.ط، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005).

32- عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد ،الطبعة الأولي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2005).

33- عبد الخالق فاروق، إحتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط، الطبعة الأولى، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2006).

34- عبد الرحمن أسامة ، النفط والقبيلة والعولمة، الطبعة الأولى،(السعودية : د.د . ن،2000).

35- عبده مختار مرسى، دارفور من أزمة دوله إلى صراع القوة العظمى، الطبعة الأولى، (لبنان: دار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

36- علي حسين بكير، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، الطبعة الأولى ،(لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010).

37- فارس مظلوم مكي عريم العاني، الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي:دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، (الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011).

38- فليب سبيل لوبيز، جيوبوليتيك النفط، ترجمة: صلاح نيوف، د.ط، (باريس: ارموند كول، 2006).

39- قُصي عبد الكريم إبراهيم، أهمّية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، د. ط،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

40- كالينيكوس ألكس ، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، د.ط، (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، ب. س .ن).

41- كلير مايكل ، الحروب على الموارد "الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية "، ترجمة : عدنان حسن، (بيروت : دار الكتاب العربي،2002).

42- كاثرين إستيفان، مبادرة الحوار حول السياسات، الرقابة على النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والنفط، د.ط، (نيويورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005).

43- مارسيل فاليري وآخرون، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة :حسان البستاني، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للعلوم،2007).

44- محمد حسين هيكل، حرب الخليج " أوهام القوة والنصر "، د.ط، (القاهرة : مركزه الأهرام، 1992).

45- محمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، د. ط ،(د.ب.ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.)

46- محمد عبد الله السبق، عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة، الطبعة الأولى، (السعودية: رياض الريس للكتب والنشر، 2007).

47- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، ب.ن.ط، (الكويت : عالم المعرفة ،1980).

48- محمد محود إبراهيم، الجغرافيا السياسية :منطور معاصر، الطبعة السادسة، (مصر : مكتبة الأنجلو مصرية، 2000).

49- محمد مرسي الحريري، جغرافيا القارة الإفريقية، ب.د، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1994).

50- مراد محمد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي"بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي"، الطبعة الأولي، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).

51- ميدلي جون ، نهب الفقراء "الشركات عابر القومية و استنزاف موارد البلاد النامية، ترجمة: بدر الرفاعي، الطبعة الثانية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011).

52- هدية عبد الله وأخرون، العرب والازمة الاقتصادية العالمية: حوار الشمال والجنوب وازمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، (الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1986).

53- يسرى محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمون :دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية مع الإشارة إلى النماذج البترولية العالمية، الطبعة الأولى، (مصر: دار الفكر الجامعية،2008).

54- منظمة الأوابك، التقرير السنوي الإحصائي، (الكويت: منظمة الأوابك، 2012).

55- بريتش بتروليوم BP، التقرير الإحصائي السنوي 2011، (لندن : برتش بتروليوم BP ، 2011)

المجلات والدوريات :

1- أحمد مقرم الهندي، موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي: لمحة تعريفية، مجلة قراءات افريقية ، العدد 6، (سبتمبر)2010.

2- أحمد حجاج، الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، (جانفي) 2006.

3- آدم أديبايو سراج الدين، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 03، (ديسمبر)2008.

4- أمل منير أبو السعود، قراءة في كتاب: النفط والسياسة في دلتا النيجر: دراسة لعلاقات القوة و نتائجها التوزيعية في دولة ما بعد الاستقلال في نيجيريا (للمؤلف صبحي علي محمد قنصوه)، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 10، العدد 36، 2012.

5- أنطوان اغاس، العطش الأمريكي سبب تدمير العراق، جريدة العرب ،(سبتمبر) 2007.

6- أيمن شبانة، النفط الإفريقي...عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد11،(مارس)2012 .

7- أيمن شبانة، القوى الكبرى والصراعات في إفريقيا، جريدة عمان، (فيفري) 2008.

8- التحرير، الاستثمارات في إفريقيا أمال وتحديات، مجلة قراءات افريقية، العدد4، (سبتمبر) 2009.

9- السيد علي أبو فرحة، "مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد1، (سبتمبر) 2013.

10- السيد فليفل ،الأزمة المائية في حوض نهر النيل ...المسيرة والمصير، مجلة قراءات افريقية ، العدد 6 ،(سبتمبر) 2010.

11- الياس حنى، الفشل الاستخبار الأمريكي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، (مارس) 2005.

12- الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139،(خريف) 2011.

13- الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38 ، العدد142 ، (صيف)2012.

14- تركي الحمش، تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، 2012.

15- حسين زكرياء، شركات النفط وسوق النفط الوطنية، بعض أوجه العوامل الداعية لها بيئتها القانونية وادارتها، وحدود اختصاصها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 1978،4.

16- حسين عبد الله، ارتفاع اسعار النفط... محاولة للفهم، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006.

17- حسين عبد الله، أسعار النفط بين التغير والاستقرار، مجلة السياسة الدولية، العدد 174، (جانفي) 2009.

18- خالد حنفي علي،" موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد154، (أكتوبر)2003.

19- خالد حنفي على، النفط الإفريقي ...بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسية الدولية، المجلد 41، العدد 164، (أفريل) 2006.

20- خالد حنفي علي، الشركات العالمية... لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، (يوليو) 2007.

21- خليل العناني، اللوبي النفطي الامريكي ..النقود واليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد164 ،2006.

22- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 143، د.س.ن.

23- سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 05، (جوان) 2010.

24- سمير حسن، البترول في غينيا الاستوائية: نمو بلا تنمية، مجلة آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 2013،37.

25- شركة توتال الشرق الأوسط، العصر الذهبي للغاز الطبيعي المسال، مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط، العدد 3، (صيف) 2012.

26- شركة إكاروس للصناعات النفطية، النشرة التمهيدية لشركة إكاروس للصناعات النفطية ، (أبريل)2008.

27- صبحي قنصورة، النفط والسياسة في دلتا النيجر..."صراع لا ينتهي"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، (جانفي- مارس) 2012.

28- عادل سيد أحمد، أنابيب النفط والغاز مرآة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد174 ،(جويلية) 2009.

29- عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على أسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 64، (أفريل) 2006.

30- عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد36 ، العدد131 ،(ربيع)2010.

31- عبد المنعم طلعت، القيادة في إفريقيا: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، جانفي، 2010.

32- عبد الهادي الهاجري، الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الأوبك، مجلة كيميا، العدد 171.

33- علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37 ، العدد138 ،(صيف)2011.

34- علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية وآفاقه المستقبلية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 131، (خريف) 2009.

35- علي رجب، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات في الولايات الأمريكية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، (صيف)2012.

36- عماد مكي، قراءة في كتاب النفوط الخام الثقيلة: نظرة شاملة من التركيب الجيولوجي إلى تقنيات المعالجة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 137، (ربيع) 2011.

37- عمار جفال، التغيير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، سلسلة دراسات دولية رقم2 الجزائر مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ،2008.

38- فاطمة دياب، قراءة في كتاب "عبور نهر الربيكون لمايكل روبرت " مؤامرة 11سبتمبر هدفها السيطرة على البترول، مركز الكاشف للمتابعة وللدراسات الإستراتيجية، (مارس) 2005.

39- قحايرية أمال، أسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، د .س .ن.

40- كيفين باكستر، موجز عن أخبار توتال وعملياتها، مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط، العدد2، (صيف) 2012.

41- محمد العقيد، "الأحزاب السياسية في إفريقيا التكوين: الواقع والمستقبل" ، مجلة قراءات إفريقية ،العدد 4، (سبتمبر) 2009.

42- محمد الضير أحمد موسى، قراءة في أثر الحروب الأهلية على الشباب في إفريقيا التشاد، مجلة قراءات إفريقية، العدد 4، (سبتمبر) 2009.

43- محمد جمال عرفة، نفط إفريقيا .. هل يصبح محور الصراع الدولي القادم ؟، مجلة المجتمع، العدد 1898،2012..

44- محمد عدنان مراد، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقاتها بالحرب الاستعمارية على العراق، مجلة الفكر السياسي،(07 مارس) 2003.

45- مغاوري شلبي علي ، أوبك ومستقبل أمن الطاقة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، (أبريل) 2006.

46- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام2001 أهم وأخطر حدث في القرن الواحد والعشرين ونقطة تحول عظيم في سياسة الولايات المتحدة ،(مارس) 2007.

47- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية...والتنافس الدولي "الاستعماري "الجديد في إفريقيا، التقرير الإستراتيجي السابع، الباب الخامس: علاقات دولية، (ديسمبر) 2010.

48- يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في إفريقيا... تاريخه حاصره ومستقبله، مجلة قراءات إفريقية، لعدد11، (يناير- مارس) 2012.

الرسائل الجامعية :

1- أحمد محمد أحمد المنصوري، "اقتصاديات النفط دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1992/1991.

2- بلعيد منيرة، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة2005/2004.

3- بو الروايح اسماعيل، "الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس2001-2008)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010/2009.

4- حشاني فاطمة الزهراء ،" النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

5- خلفون أمين ،" المقاربات الأمنية في الشراكة الاورو مغاربية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005 / 2006.

6- دخلة مسعود ، "العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 2005/2004.

7- رسولي أسماء ، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2011"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2011/2010.

8- شكاكطة عبر الكريم، "النفط في العلاقات الدولية: دراسة حالة منظمة الأوبك وآثارها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية"، رسالة مقدمّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

9- صايح مصطفى ، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية "التركيز على إدارة جورج بوش 2000 _2008 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2007/2006.

10- طويل نسيمه ،"الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة ،2011/2010.

11- عبد الله فلاح عودة ،"التنافس الدولي في اسيا الوسطى "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2011.

12-عثماني أحسن ، "استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2002 /2003.

13- علي فايز يوسف الدلابيح،" توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011"، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

14- غزلاني وداد، "العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية جامعة باتنة، 2009 /2010.

15- قط سمير،" الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة بسكرة، 2008/2007.

16- كاية ريمة ، "العلاقات الأمريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2011/2010.

17- مولاهم مريم ، "السياسة المتوسطية الفرنسية... التطور والأبعاد، الاستراتيجيات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة ، 2010/2009.

18- وناس لزهر " الاستراتيجية الأمريكية في آسيا وانعكاساتها الإقليمية بعد 11سبتمبر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعةباتنة،2009/2008.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- أسامة فوزي البيومي موسى،" قناة السويس والعبور الجديدة "،في (المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجيسيات " افاق التنمية لمنطقة قناة السويس رؤية مستقبلية أيام17 /19 مارس2013.

2- الهميوني عزم الدين ، "الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية"، في(منتدى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة" من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الإفريقية")، ليبيا، 25/ 26 /2010

3- بودزامة مصطفى ، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، في (المؤتمر العلمي الدولي دور التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة) أيام07 و08 افريل2008 جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

4- عماري عمار، فالي نبيلة،" الازمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، في (الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية)، جامعة سطيف 20 -21 اكتوبر 2009.

5- محمد التهامي طواهر، وآخرون، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012) التحديات وأهم الإنجازات والآفاق، في(الملتقى الدولي الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع) ، جامعة الجزائر، 2012.

6- محمد زيدان ومحمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط الشركات البترولية العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة"، (الملتقى الدولي الثالث حول المنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية)،الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بشار يومي 14 -15 فيفري 2012.

7- مساعد ناصر جاسم العواد،" نظرة تحليلية للأهمّية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الرشق الأوسط"، في مؤتمر (البترول والطاقة: هموم عالم واهتمام أمّة) الذي عقد في رحاب جامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من (03 ابريل) 2008.

المواقع الالكترونية :

1- اشرف محمد كشك، من "الشراكة الجديدة "الى التدخل في الازمات العربية السياسة الدولية، تم تصفح الموقع يوم 2013/04/20 على الساعة 21:37

www .isyass.org.eg /Nwescontent

2- أبو حسن ياسر ، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا النموذج الأمريكي الصيني على السودان، دراسات إفريقية، العدد45،تم تصفح الموقع يوم2013/05/20 على الساعة 22:00

http://www.iua.edu.sd/iud-magazont.africain…/004/doc

3الأمم المتحدة، حول استعراض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا في عام 2012، (نيويورك : الأمم المتحدة ، 2012).تم تصفح الموقع يوم 2013/05/20 على الساعة 12:30

.www.uneca.org/.../overview of economic and social

3- أيوبي محمد ،الصداقة الفرنسية الجزائرية تتوج لاتفاق نووي، (إذاعة هولندا العالمية) تم تصفح الموقع يوم2013/05/29. على الساعة14:00.

http://archive.libya al mostakbal.org/news reports/december 2007

4- بدران عصام ، استفتاء على تقرير مصير النفط، تم التصفح يوم 2013/06/02 على الساعة 18:30.

.www.onislam. Nt/arabic/newsanalysis/analyos-opinion/arabregion.127658-sudany

5- بوكروح عبد الوهاب : شكيب خليل ومسئولون بسوناطراك استفادوا من رشوة 256 مليون دولار، الشروق أون لاين، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/15 على الساعة 10:00:

http://www.echoruk online.com/araarticles/htm

6_تقرير المدير العام للاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر 11-14 أكتوبر 2011 حول تمكين شعوب إفريقيا بتوفير العمل اللائق، الطبعة الأولى، (سويسرا: مكتب العمل الدولي، 2011)، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/21 على الساعة 15:00

www .labordoc-ilo.org/record/441831

1- حسن حمدي عبد الرحمن، العلاقات الصينية الإفريقية-شراكة أم هيمنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، كاسات استراتيجية، العدد 172، (فبراير)2007، تمّ تصفح الموقع يوم 2013/05/20 على الساعة 20:00 .

http// :www.acpss.ahram.org, eg/ahram/2001/1/1/sbook

2- حمدي عبد الرحمان، العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، القضايا السياسية، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/28 على الساعة 23:10 .

http// albayan.co.uq/ flies/ actric leinages / takrir/ 3-2-5pdf

3- حمدي عبد الرحمان حسن، سياسات التنافس على النفط على النفط في إفريقيا مجلة قراءات إفريقية، تم التصفح يوم 2013/05/20، على الساعة 14:00.

www.qiraatafricacan.com/view/?=1050

4- درار خالد ، الانفتاح الهندي على إفريقيا، تمّ تصفح الموقع يوم 2013/05/25 على الساعة 20:30

www.arrasid.com.pdf

10- دفر يدوم او نهام، القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا، نيجيريا نموذجا، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 ماي 2012. ص 4 - 5، تم تصفح الموقع يوم2013/04/25 علي الساعة15:30

www. Studies. aljazeera.net

11- ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، الجزائر، جامعة أم البواقي، ص 06، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/27 على الساعة 12:30.

www.nauss.edu.sa/ar/scientific forums/act/003.pdf

12-سلوم سعد ، عصر صناعة المستقبل، استراتيجية للانعتاق من فوضى القرن الحادي والعشرون، تمّ التصفّح يوم: 2013/05/28 على الساعة: 18:25 .

www.ahewar.org/debat/show.art.asp.aid:47663

13-ستاتواي ديفيد ، الاستثمار الصيني في إفريقيا حتى "آخر قطرة نفط" تم التصفح يوم 12\05\2013 على الساعة 17:26.

www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?...id

14-سمير صبح، معركة الطاقة تنتقل إلى القارة السمراء ! نفط العراق ونفط إفريقيا، صحيفة الوسط البحرينية، العدد231، (25 أفريل) 2003، تم تصفح الموقع يوم2013/05/29 على الساعة13:00.

http://www.aleqt.com/article19789.hml

15-صفوت صبحي فانوس، الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا-قوات أفريكوم-(الآثار-الانعكاسات-الخيارات، تم تصفح الموقع يوم2013/05/21 على الساعة :18:00. www.arrasid.com. Pdf

16-عادل عبد السلام، قارة إفريقيا الموسوعة الجغرافية المجلد الثاني، (دمشق دار الفكر، ثم التصفح يوم 2013/04/23 ،علي الساعة 13:00:

www.4geography.com /vb/sh outhread .php pt

17-عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، تم التصفّح يوم: 2013/05/28 على الساعة 22:45.

www.sudaress.com/sudanibe/16577

18-عبد الله صالح، الأزمة السودانية التشادية إلى أين محلبة العصر، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/29، على الساعة13:00.

http://alass/ws/articels/view/7677

19-علي البلوري، ساركوزي...جبهة ليبيا تفتح على فرنسا أبواب الثورة الإفريقية الاقتصادية، العدد15،6395(أبريل)2011، على الساعة 14:00.

http://www.aleqt.com/2011/0415/article52677.html

20-مصطفى محمد علي، الكشوف الجغرافية للقارة الافريقية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها ثم تصفح الموقع يوم. 22/4/2013 على الساعة 14:00.

.https :uqu .edu.sa/files 2 /timy-mcel./africa % 20 eploration PDF

21-موسى رشيد ، حول النفط واليورانيوم والاستراتيجيات العدوانية ... الغزو الفرنسي لمالي جريمة إمبريالية جديدة، تم التصفح يوم 2013/05/23 على الساعة 22:14.

www.bchaib.net/ mas /…/index .php

22-منظمة الإكواس، تقرير صناعة النفط في السودان عشية الإستفتاء، الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان (إيكوسECOS)سودان، (ديسمبر) 2010، تم التصفح يوم 2013/05/22 على الساعة 13:15

.www.ecosonline.org/reports/.../sudans-oie-industry

23-وهبان أحمد ، السياسة الأمريكية إتجاه مشكلة دارفور بين الإعتبارات المصلحية والدعاوي الأخلاقية، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 2013/04/20،علي الساعة13:00

www.arrasid.com.pdf

24-د.م، الدوافع النفطية وراء الحملة الأمريكية على العراق، شاهد للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 2013/03/25، على الساعة 10:00:

https:/aShahed 2000triod.com /news

25-د.م،النفط... ثروة هائلة تفتح الباب أمام عودة الاستعمار إلى إفريقيا اليوم تتم التصفح يوم 2013/05/12 على الساعة 17:40:

.www .africaalyom.com /web/details/900.1/news.html

26-د.م، استراتيجية وكالة الطاقة الدولية قراءة اولية في اسباب الاوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها تم التصفح يوم: 23 / 03/ 2013، على الساعة 21:30

htpp : www.dar alkorari.net/sites/akak/files/Strategy w khaltqldroly.pdf

27-توتال الفرنسية تستثمر ملياري دولار سنويا في بترول نيجيريا، تم التصفح يوم 2013/05/29 على الساعة 21:30

www.inewsarabia.com

28-مركز الجزيرة للدراسات، التدخل الفرنسي في مالي، الأسباب والمألات، تم تصفح الموقع2013/05/24 على الساعة10:30

http://studies.abjazura.net

29-ملف الطاقة، توتال نفوذ لحقل النفط في السودان بعد غياب 20 عاما، الاقتصادية العدد5102، (ديسمبر 2007، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/29 على الساعة.15.00

.http://aleqt.com/2007/09/30/article.110492.html

ثانيا : باللغة الاجنبية

الكتب :

1) BP , statistical Review of world Energy ,(London :BP,(June) 2012).

2) Jonathan adams ,and others ,research publications :Global reserchreportafica , (Londan :thomsonreuters .2010).

3) institute for policy studies ,Report on Multinational corporations environnemental destruction, (united states of America: institute for policy studies. September 1999).

4) International Emergency, world energy outlook, (France: international energy agency, Arabic translation, 2012) .

5) Michel boko and others , Africa exective summary united kingdom , (press: Cambridge university, 2007).

6) Norwegian foreign and development policies, Nupi report,(Norwegian Institute and affairs, 2012).

7) organization of the petroleum exporting countries, world oil outlook 2012,(vienna : organization of the petroleum exporting countries ,2012).

8) Pieler Becker and Michelle Van Jyl ,the dynamic African consumer market: Exploring Growth opportunities in Sub-Saharan Africa,(south Africa :Accenture Global ,2011)

9) Report of the center for strategic and international studies, china's Emerging Glabal health and foreing aid engagement in Africa, (washinton : center for strategic and international studies, (November) 2011

10) Swati Ganshan, India in africa : strengthening energy and striding to words a strategic partnership, (India: resources Institutes, 2012).

11) With sêcial reference to kenya and sudan, india's investment in Africa, report (an initial draft) prepared by pratyush shandra, (with special reference to Kenya and sudan, (29 march), 2010.)

المقالات:

12) Amy Bakke and Margo Shneider, Oil and Security, Policynalysis Brief of The Standby foundation USA, (January) 2008.

13) Ian Taylor, China's oil deplomacy in Africa, international affairs, 82;5 (2006)Cambridge university, press ,2007.

14) Sharineejagtiani , india 's africa policy : to word a more coherent engagement, s. rajarantom school of international studies, (September, 2012).

15)

16) Valeria Costantin and Francesco Gracceva, Oil security short and long term policies, international energy Marketsm, (Septemper) 2004.

17) Valérie Niqut, la stratégie africaine de la chine, politique étrangère , 2iem trimestre, (janvier), 2007.

مذكرات:

1) Christian winzer ,"conceptualizing energy security conceptualizing energy security Cambridge", working paper in economics, university of Cambridge, 2011

2) Ismail.S. H. ziada ,oil in sudan" facts and impacts on Sudanese domestic and international relation", Doctorado economiay relations internationals universid, ad autonoma de Madrid,2010.

الأوراق البحثية:

1) - -2Judith van de looy, Africa and china: strategic partnership?, Working paper, African studies centre, Leiden the Netherlands, 2006.

2) - Standard chared bank Africa-inda trade and investment- playing to strength, the research paper, standard charted bank,2012.

3) South african institute of international affairs, before and beyond energy conetextualising the india-african partenershipm, occasional paper N° 77, south Africa: south African institute of international affairs, (febrary) 2011.

الملتقيات:

1) sanjay kumar Pradhan, rise of india of india an d china in african oil and gas market: strategies, competition and assessment,(annual convertion on the theme, the dawning of ‘’Asian country ‘’ :emerging challenge before theory and practice of in india), 10-12 december 201, india school of liberal studies,2012.

2) Strategic and international studies, India in Africa : moving beyond oil,(south Asia program), strategic and international studies, (10 June) 2008.

المواقع الإلكترونية:

list of countries by : consuption, available at

http//:www.cia.gov/library/publication the world/2174.rank.html

الفهرس

فهرس الأشكال

الأشكـــال	رقم الصفحة
الشكل رقم(1): انتاج النفط الخام لعام 2011 (دخول الاوبك، وبقية العالم)	27
شكل رقم(2) : مخطط يبين التغيير والانقسام في منظمة الأوبك:	29
شكل رقم (03): الاحتياجات النفطي لقارة إفريقيا مقارنة بالقارات الأخرى سنة2011 (مليون برميل)	56
الشكل رقم(04): الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في إفريقيا مقارنة كع مناطق العالم الأخرى سنة 2011	59
الشكل رقم(05): احتياطي النفط الإفريقي المؤكد لسنة 2012 (مليار برميل)	67
الشكل رقم(06): أداء النمو الاقتصادي في إفريقيا من سنة 2008 حتى 2012	75

فهرس الجداول

الجداول	رقم الصفحة
جدول رقم(1): تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم خلال الفترة 1980/ 2010 (مليار برميل)	17
جدول رقم(2): التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من النفط (مليون ب/ي)	18
جدول رقم(3): التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط 2009–2030	18
جدول رقم(4): بيان بأسماء الشقيقات السبع	21
الجدول رقم(5) : بعض شركات النفط العالمية الناجمة عن عملية الاندماج (199–2001)	22
جدول رقم(6) : أسماء أهم الشركات الوطنية في العالم	25
جدول رقم(7): اعضاء منظمة الاوبك وتاريخ انضمامها	28
الجدول رقم(8): العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الأزمات النفطية (الإنتاج : مليون برميل يوميا/ السعر دولار للبرميل)	36
الجدول رقم(09): التقسيم الجغرافي لإفريقيا حسب المخطط الإقليمي المعمول به في هيئة الأمم المتحدة	52
جدول رقم(10): الاحتياطات المؤكد من النفط الخام في افريقيا (الف مليون برميل)	67
جدول رقم(11): يوضح واقع الحروب في القارة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.	79
جدول رقم(12): حجم الاستثمارات الهندية في مجال التنقيب عن النفط واغاز في إفريقيا حتى أفريل 2006	109
جدول رقم(13): واردات الهند من النفط الخام في إفريقيا (بملايين الدولارات) من 2006–2010	110
الجدول رقم(14): الصادرات والواردات الهندية في إفريقيا لعام 2011 (بالنسبة المئوية)	110

فهرس الخرائط

الخرائـــــط	رقم الصفحة
خريطة رقم (01): توضح الثروة النفطية في ليبيا	61
خريطة رقم (02): توضح الثروة النفطية في الجزائر	62
خريطة رقم (03): توضح الثروة النفطية في السودان.	64

	رقم الصفحة
قائمة المختصرات	
مقدمة	06
الفصل الأول: العامل النفطي وتأثيره في العلاقات الدولية	13
المبحث الأول: التعريف بالنفط وأهمّ الفواعل النفطية	14
المطلب الأول: التعريف بالنفط ومكانته في ميزان الطاقة العالمي	14
المطلب الثاني : أهم الفواعل النفطية	19
المبحث الثاني : تأثير النفط في العلاقات الدولية	31
المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للنفط	31
المطلب الثاني : النفط كمحدد للصراع الدولي	38
المطلب الثالث : سياسات ضمان أمن النفط	41
الفصل الثاني : الجغرافيا السياسية لإفريقيا	50
المبحث الأول :الأهمية الجيو استراتيجية لإفريقيا	51
المطلب الأول : إفريقيا الموقع والخصائص	51
المطلب الثاني :الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا	54
المبحث الثاني: جيوبولتيك النفط في إفريقيا	60

المطلب الاول : التقسيم المناطقي للنفط الإفريقي	**60**
المطلب الثاني : ممرات ونقاط عبور التدفقات البترولية في إفريقيا	**68**
المبحث الثالث : الواقع الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية	**71**
المطلب الأول: الواقع الاقتصادي في إفريقيا	**72**
المطلب الثاني: الواقع السياسي في إفريقيا	**77**
الفصل الثالث : صراع القوى الكبرى و الصاعدة على النفط الإفريقي	**84**
المبحث الأول: التنافس الفرنسي الأمريكي على النفط الإفريقي	**85**
المطلب الأول: السياسة النفطية الفرنسية في إفريقيا	**85**
المطلب الثاني : النفوذ الأمريكي في إفريقيا	**91**
المطلب الثالث: تصادم المصالح الأمريكية الفرنسية حول النفط الإفريقي	**97**
المبحث الثاني : الطموحات الصينية الهندية حول النفط الإفريقي	**101**
المطلب الاول : سياسة الصين النفطية في إفريقيا	**101**
المطلب الثاني : الطموح الهندي في إفريقيا	**107**
المبحث الثالث: مستقبل الصراع الدولي على النفط الإفريقي	**113**
المطلب الأول : السيناريو الخطي	**113**
المطلب الثاني : السيناريو الاصلاحي –الاتجاه نحو التعاون بدل الصراع	**115**
المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي	**117**
خاتمة	**121**
الملاحق	**123**
قائمة المراجع	**130**
فهرس الموضوعات	
فهرس الأشكال والجداول والخرائط	
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة:

يعد النفط أهم سلعة استراتيجية باعتباره أهم مصادر الطاقة العالمية، وعنصر أساسي في النمو الاقتصادي، حيث أن نقص إمداداته يؤدي إلى انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي هذا ما جعل النفط يعد المحرك الأساسي للصراعات الدولية في القرن الواحد والعشرون انطلاقا من سعي القوى العظمى للهيمنة على أهم مناطق إمداداته كما هو الحال بالنسبة لإفريقيا التي أصبحت ساحة للصراع الدولي على النفط لما تتوفر عليه من ثروة نفطية هائلة ذات مواصفات ممتازة من حيث النوعية وكذا سهولة نقله وهذا ما زاد من أهميته الاستراتيجية بالنسبة للقوى الدولية التي أصبحت ترى فيه بديل لنفط الشرق الأوسط.

لقد دار الصراع الدولي على النفط الإفريقي بين أهم القوى الكبرى المتمثلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة المتمثلة في الصين والهند وقد استعمل كل طرف آليات واستراتيجيات مختلفة لتحقيق مصالحه النفطية في القارة ففرنسا اعتمدت على الرابطة التاريخية والحضارية وسعت لتوسيع شبكة علاقاتها مع الدول الإفريقية خارج حدود نفوذها التقليدي إلا أن هذه الرابطة زعزعتها الاستراتيجية والنفوذ الأمريكي التي ركزت على التواجد العسكري، وتكثيف الزيارات السياسية وكذا زيادة استثماراتها النفطية في القارة ، كما أنها عملت من جهة أخرى على مواجهة النفوذ الصيني المتنامي هذه الأخيرة التي حظيت استراتيجيتها المعتمدة أساسا على تقديم المساعدات في مقابل الحصول على النفط الإفريقي بالقبول الإفريقي وقد عملت الهند على محاكاة هذه الاستراتيجية إلا أنها لم تستطع الصمود أمام المنافسة الصينية لذلك لجأت للتعاون معها بدلا من منافستها، ليتم ختم هذه الدراسة من خلال وضع تصور مستقبلي لمصار هذا الصراع الذي يتوقع له أن يستمر وفقا لمختلف المؤشرات والمعطيات الكيفية والتي تناولتها الدراسة.

Abstract

The oil is considred as one of the most strategic goods, also one of the most important world energy ressources and a basic element in economy progress. Where its lake of supply leads to bad consequences on golobal economy. this is the raison of making the oil the main engine of international conflicts of the twenty one centry, starting from the run of powerful countries to dominate the most important areas of supply as is the case for africa which has become the center of oil international conflicts, Because of its excellent oil wealth and also the facility of transportation. This has increased its strategic importance for the international powerful forces that see on the african oil the perfect alternative to middle east's oil .

The international conflict on africa's oil took place between the biggest powerful countries like France, United States of America and the other rising powers like China and India. Each party used oil different ways and strategies to acheive its oil interrests on the continent.

France used the historical and cultural association and sought to expand the network of relations with african countries outside the limites of its traditional influence, but this association didn't stay as it is because of the american influence which was focused on the military presence also the intensification of political visites and rising its oil investisements on the continent. form other side they worked on facing china's rising influence, the strategy of this one was build on giving help in change of oil, this strategy was been accepted by Africa. India have worked by emulating this strategy, but it couldn't withstand chinese competition so resorted to cooperate with it.

we conclude this study by putting a futur visualizing to the way of this conflict which is expected to continue according to the various indicators and qualitive data which is addressed by the study.